سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 701 – الأحد 27 تموز/ يوليو 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الحكومة ترفض الاستدانة

رغم الاحتياجات الملحّة

16

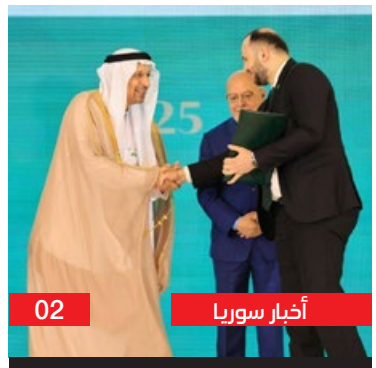

أخبار سوريا 02

طريق الرياض إلى دمشق..

السياسة تسبق الاقتصاد

أخبار سوريا 04

أول اختبار حقيقي للعدالة في سوريا..
لجنة الساحل تكشف انتهاكات وتخفي الأسماء

شؤون محلية 06

من يعوضهم؟
بدو السويداء يخسرون ممتلكاتهم

شؤون محلية 08

"خليج" داريا..
آمال بتثبيت الملكيات والتعويض

اقتصاد 09

تلوث الهواء يهدد سكان دمشق

رياضة 23

الجودو السوري
يبدأ مرحلة جديدة بخطة تطوير شـــاملـة

من يحرر يقرر؟

التشاركية السياسية ضرورة المرحلة في سوريا

ملف خاص

وزارة الدفاع تعيد رفع العلم السوري أمام مبنى الأركان المدمر بغارة إسرائيلية – 21 تموز 2025 (وزارة الدفاع/ إكس)

18

بعد توقف دعم "الأونروا"..

فلسطينيو سوريا: تُركنا وحدنا

يعتمد خالد خليفة (44 عامًا) المعيل لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، على "الأونروا" في الحصول على المواد التموينية التي تسد حاجاتهم الشهرية، كما يعتمد على المساعدة المالية من أجل توفير علاجات زوجته التي تعاني من اضطرابات في الجهاز العصبي. منذ طرحت "الأونروا" برنامجها الإغاثي لتقدم الإعانات المالية والغذائية والخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، لم يستفد خالد خليفة منها في شراء احتياجات شخصية لعائلته، بل يجمع المبلغ المقدم كل ثلاثة أشهر ليتمكن من تأمين مصاريف علاج زوجته...

طريق الرياض إلى دمشق.. السياسة تسبق الاقتصاد

عنب بلدي – جنى العيسى وسدرة الحريري

بعد أكثر من عقد من القطيعة السياسية والدبلوماسية بين الرياض ودمشق، على خلفية الثورة السورية ودعم المملكة للمعارضة، عادت مؤخرًا مؤشرات واضحة على تحولات لافتة في مسار العلاقة بين البلدين.

لم تقتصر هذه التحولات على استعادة القنوات الدبلوماسية، بل امتدت إلى تحركات اقتصادية جادة، تشير إلى اهتمام سعودي متزايد بالاستثمار في السوق السورية.

وبين من يرى في هذه الاستثمارات دعمًا صادقًا لجهود إعادة الإعمار في سوريا ما بعد الحرب، ومن يعتبرها أداة سياسية تحمل رسائل إقليمية ودولية، يبرز التساؤل: هل يمثل الاستثمار السعودي في سوريا دعمًا أصيلًا أم غطاء لتحرك سياسي محسوب؟

رجال أعمال سعوديون يزورون قصر الشعب بدمشق لمناقشة واقع الاستثمارات في سوريا

من القطيعة إلى الانفتاح

مع سقوط النظام السوري السابق في 8 من كانون الأول 2024، بدأت العلاقات السورية- السعودية تدخل مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والدعم الثنائي، لا سيما بعد تولي الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، السلطة.

وكانت أولى الخطوات البارزة في هذا المسار، زيارة وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، إلى قصر الشعب في دمشق في 24 من كانون الثاني الماضي.

خلال الزيارة، ناقش الجانبان "سبل دعم أمن واستقرار ووحدة سوريا، والمساعي الرامية إلى دعم المسار السياسي والإنساني والاقتصادي"، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء السعودية (واس).

ومن بين القضايا التي تصدّرت المحادثات السورية- السعودية، الجهود لرفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا.

برز الدور السعودي بشكل لافت في الوساطة لرفع العقوبات الأمريكية المفروضة على دمشق، حيث استضافت الرياض أول لقاء رسمي بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، والرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 14 من أيار الماضي، برعاية سعودية مباشرة.

وفي كلمة للرئيس الأمريكي، خلال منتدى الاستثمار السعودي- الأمريكي في 13 من أيار، أعلن الرئيس ترامب رفع العقوبات عن سوريا، مشيرًا إلى أن قراره جاء بعد مناقشة مطولة مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان.

وفي هذا السياق، قال عضو فريق "التحالف السوري- الأمريكي من أجل السلام والازدهار"، عبد الحافظ شرف، عبر حسابه في "فيسبوك"، إن مواقف السعودية لن تُنسى من قبل الشعب السوري، مشيرًا إلى ما وصفه بـ"النشاط الكبير للوبي السعودي" في الدفع نحو رفع العقوبات عن سوريا، خاصة في ظل النقاشات الجارية بالكونجرس الأمريكي حول تعديل قانون "قيصر".

لم يتأخر الجانب الاقتصادي عن اللحاق بالزخم السياسي، حيث أجرى وزير الخارجية السعودي زيارة ثانية إلى دمشق، ترأس خلالها وفدًا اقتصاديًا رفيع المستوى، عقد جلسة مشاورات موسعة مع مسؤولين سوريين. هدفت الجلسة إلى "بحث سبل التعاون الاقتصادي، وتعزيز بناء المؤسسات الحكومية، ودعم اقتصاد سوريا بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري"، بحسب البيان المشترك.

وتوّج هذا التحرك بعقد مؤتمر الاستثمار السوري- السعودي، الذي يعكس رغبة الرياض في أن تكون أول المبادرين إلى الانخراط في جهود إعادة الإعمار، ما يمنحها موطئ قدم مبكر بخريطة النفوذ الاقتصادي في سوريا الجديدة.

انفتاح اقتصادي مفاجئ

في 23 من تموز، وصل وفد اقتصادي سعودي يضم أكثر من 130 رجل أعمال ومستثمرًا إلى مطار دمشق الدولي، برئاسة وزير الاستثمار السعودي، خالد بن عبد العزيز الفالح، في زيارة وُصف بالأكبر من نوعه منذ تأسيس العلاقات السورية- السعودية الجديدة.

جاءت الزيارة في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتضمنت عقد منتدى الاستثمار السوري- السعودي.

وفي 24 من تموز، أقيم المنتدى في قصر "الشعب" بدمشق بحضور كبار المسؤولين من الجانبين، حيث أعلن وزير الاستثمار السعودي، خالد عبد العزيز الفالح، عن توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة إجمالية تُقدّر بـ24 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 6.4 مليار دولار أمريكي.

كما أعلن الوزير السعودي عن توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "تداول السعودية" وسوق دمشق للأوراق المالية لتعزيز التعاون في قطاع التمويل والتقنيات المالية، بالإضافة إلى انطلاق شراكات بين وزارة الاتصالات السورية وشركات اتصالات سعودية، لتطوير البنية التحتية الرقمية في سوريا، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، بقيمة إجمالية تبلغ نحو أربعة مليارات ريال سعودي (أكثر من مليار دولار).

وكشف الوزير عن توقيع اتفاقية استراتيجية مع شركة "بيت الإيواء" السعودية لتنفيذ مشروع سكني وتجاري متكامل في مدينة حمص، مشيرًا إلى أن عوائد المشروع ستُخصص للدعم الاجتماعي داخل سوريا.

وفي خطوة تعكس جدية التوجه السعودي، أعلن الوزير أن ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، أصدر توجيهًا عاجلًا بإنشاء مجلس أعمال سعودي- سوري بعضوية نخبة من كبار رجال الأعمال من الجانبين، لقيادة المرحلة المقبلة من التعاون الاقتصادي.

وفي كلمته، قال الوزير السعودي، خالد عبد العزيز الفالح، "ما أعلن من استثمارات اليوم هو غيض من فيض".

رسائل سياسية بواجهة اقتصادية

رغم الطابع الاقتصادي الظاهر للاستثمارات السعودية الأخيرة في سوريا، فالتوقيت، والحجم، والسرعة التي تم بها توقيع الاتفاقيات، كلها مؤشرات تفتح الباب أمام تساؤلات أعمق حول الدوافع الفعلية وراء هذا الانخراط المفاجئ.

فهل تسعى الرياض فقط إلى دعم الاقتصاد السوري، أم أن وراء هذه الخطوة رسائل سياسية أبعد من إعادة الإعمار؟

أستاذ الدراسات الدولية بجامعة "صن يات سين" في الصين، الدكتور شاهر الشاهر، قال في تحليل سياسي- اقتصادي، لعنب بلدي، إن توقيت انعقاد المؤتمر الاستثماري السوري- السعودي يحمل دلالات سياسية تتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي، ويعكس مقاربة سعودية جديدة تجاه سوريا تقوم على دعم الاستقرار عبر التنمية، لا عبر أدوات التدخل أو التصعيد.

ويرى الشاهر أن انعقاد مؤتمر بهذا الحجم، وسط بيئة غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا، يُشكّل "مغامرة محسوبة" من قبل السعودية، تهدف إلى الدفع بسوريا نحو مرحلة إعادة الإعمار، رغم أن المعايير المتعارف عليها في حالات مثل سوريا تشير إلى ضرورة مرور عامين على الأقل من التعافي الداخلي قبل الحديث عن جذب الاستثمارات الخارجية.

> المؤتمر لم يكن حدثًا اقتصاديًا فحسب، بل منصة سياسية بثلاث رسائل مترابطة، أولاها إلى الداخل السوري، مفادها أن السعودية ملتزمة بأمان واستقرار سوريا وهي تقف على مسافة واحدة من الجميع واختارت دعم سوريا بالتنمية والاستثمار لا بالسلاح وتغذية الصراعات، والثانية إلى الدول الإقليمية، خصوصًا إسرائيل، مفادها أن للمملكة مصالح قائمة في سوريا وعلى الجميع احترامها، والثالثة إلى المجتمع الدولي والمستثمرين العالميين، تعلن فيها السعودية أنها تقود "الخطوة الكبرى" نحو إعادة الإعمار.
>
> شاهر الشاهر
> أستاذ العلاقات الدولية

المؤتمر، بكل ما حمله من توقيع اتفاقيات وعقود في تسعة قطاعات أساسية كالبنية التحتية والاتصالات والخدمات، يُفهم أيضًا كجزء من جهود سعودية أوسع لإعادة دمج الحكومة السورية في النظام الإقليمي، بحسب الشاهر، بما يتماشى مع رؤية "السعودية 2030" القائمة على شرق أوسط أكثر استقرارًا وترابطًا اقتصاديًا.

وأكد أن الحضور السعودي وضع حدًا للتكهنات حول تمديد قانون "قيصر" أو انفصال الجنوب السوري والتي كانت لها انعكاسات نفسية على المستثمرين، خصوصًا أن زيارة الوفد جاءت متزافقة مع إعلان وقف إطلاق النار في السويداء.

السعودية، التي كانت من أبرز الأطراف الداعمة لرفع العقوبات عن سوريا، بادرت إلى تسديد مستحقات على الحكومة السورية لمصلحة البنك الدولي، وأسست مصرفًا للتعاون السوري- السعودي، وقدّمت ضمانات للمستثمرين، ما يؤكد أن تحركاتها تتجاوز الرمزية السياسية نحو خطوات عملية لإعادة تموضع سوريا اقتصاديًا، بحسب ما قاله الشاهر لعنب بلدي.

انسجام مع الموقف الأمريكي

في ظل النقاشات الجارية حول تعديل قانون "قيصر"، اعتبر الشاهر أن هناك تضخيمًا إعلاميًا كبيرًا لما يُقال عن العقوبات الأمريكية، واصفًا تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وتوماس براك بأنها "إيجابية جدًا"، وتعكس تحوّلًا في الموقف الأمريكي.

وأوضح أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إضعاف الحكومة السورية، بل على العكس، ترى أن تمكين الدولة للقيام بدورها جزء أساسي من رؤيتها لاستقرار سوريا والشرق الأوسط عمومًا.

ولفت إلى أن رد فعل واشنطن على أحداث السويداء الأخيرة كان أقرب إلى الضغط من أجل المحاسبة، لا الاتهام السياسي المباشر.

وأضاف أن الإدارة الأمريكية لم تكن داعمة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية لأنها تعمل على استقرارها، وأن الحديث عن تمديد العقوبات أو تشديدها لم يعد مطروحًا بجدية، بل يتم استخدامه كورقة ضغط تكتيكية في مرحلة انتقالية حساسة.

سبق الإعلان عن الاستثمارات السعودية في سوريا موجة من العنف في السويداء جنوبي سوريا، شهدت العديد من الانتهاكات من فصائل محلية والقوات الحكومية ومقاتلي العشائر، وانتهت باتفاق يبقي السلاح الثقيل للحكومة السورية خارج السويداء، وذلك بعد ضربات إسرائيلية استهدفت الجنوب ودمرت مبنى الأركان وسط دمشق.

ماذا عن البيئة الاقتصادية

فيما يتعلق بقدرة الحكومة السورية على توفير بيئة آمنة للمستثمرين، أشار أستاذ العلاقات الدولية شاهر الشاهر إلى أن الإرادة موجودة، وهناك خطوات إصلاحية أُعلن عنها، من بينها تعديل قانون الضريبة وتسريح عدد من القضاة الفاسدين، خاصة في محاكم الإرهاب، لكن لا تزال الشفافية غائبة، ولا يُعرف الكثير عن طبيعة العقود وآلية إقرارها، في ظل غياب السلطة التشريعية المخولة بالموافقة على الاتفاقيات الخارجية.

وعن إمكانية تركيز الاستثمار في مناطق محددة، ينفي الشاهر وجود توجّه نحو إنشاء "مناطق استثمارية نموذجية" بمعزل عن بقية المحافظات، وأكد أن الاتفاقيات التي أُعلن عنها شملت مشاريع متنوعة جغرافيًا، من مرفأ طرطوس إلى مدينة سكنية في حمص، مرورًا بمصنع أسمنت في ريف دمشق، وهناك مشاريع تشمل مختلف المحافظات، بحسب احتياجات كل منطقة وثرواتها المختلفة، معتبرًا أن التنمية المتوازنة شرط أساسي لوقف الهجرة من مناطق إلى أخرى داخل سوريا وضمان عدالة الفرص بين المناطق.

والمفارقة أن المحافظات الغنية كانت الأكثر تهميشًا من قبل النظام السابق، وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجديدة بعين الاعتبار.

السعودية تسهم اليوم في رسم ملامح "التاريخ الاقتصادي لسوريا الجديدة"، وإذا تحققت الوعود والمشاريع، فقد تكون المملكة شريكًا رئيسًا فيما يُمكن وصفه بـ"المعجزة الاقتصادية السورية"، إن كُتب لها أن تتحقق فعلًا.

ورغم الطابع الاستثماري الظاهر للزيارة السعودية إلى دمشق، فإن حجم الاتفاقيات، وتوقيت الانخراط، والسياق السياسي المحيط، يضع هذه الخطوة في إطار يتجاوز الاقتصاد نحو حسابات إقليمية دقيقة. فالسعودية لا تتحرك فقط لتأمين فرص تجارية في سوريا ما بعد الحرب، بل لتثبيت موطئ قدم استراتيجي في معادلة الشرق الأوسط المتغيرة، عبر أدوات التنمية بدل أدوات الصراع.

رجال أعمال سعوديون يزورون قصر الشعب بدمشق لمناقشة واقع الاستثمارات في سوريا – 24 تموز 2025 (عنب بلدي/أس الحوني)

تقليص العزلة

الأستاذ والمحاضر في كلية الاقتصاد بجامعة "غازي عينتاب" التركية صلاح الدين الجاسم، قال إن توقيع الاتفاقيات السعودية- السورية يعد تطورًا ذا دلالة استراتيجية في سياق تحريك عجلة الاقتصاد السوري وإعادة تموضعه ضمن الفضاء الإقليمي.

وأضاف الجاسم في حديث إلى عنب بلدي، أن ضخ استثمارات سعودية في قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة من شأنه أن يعيد تحفيز النشاط الاقتصادي السوري في ظل الانكماش الذي شهدته البلاد خلال سنوات الحرب.

كما ينتظر أن تسهم هذه الاتفاقيات في دعم البنية التحتية وتعزيز قدرات الاقتصاد المحلي عبر تطوير سلاسل القيمة وتحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات المستهدفة.

علاوة على ذلك، فإن الانخراط السعودي، بما يحمله من ثقل سياسي واقتصادي إقليمي، قد يفتح المجال أمام توسيع قنوات التمويل والتبادل مع شركاء اقتصاديين آخرين، ويسهم في تقليص فجوة العزلة الاقتصادية التي عانت منها سوريا في السنوات الماضية، وهو ما قد يدفع تدريجيًا نحو بيئة أكثر استقرارًا وجاذبية للاستثمار على المدى المتوسط والبعيد، بحسب حديث الجاسم.

منعطف إيجابي مرهون بمحددات

عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم السعودية وحجم الاستثمار المعلن يطرح التساؤلات حول مدى الانعكاس على الاقتصاد السوري المتهالك، خاصة في ظل مشاريع كبرى طرحها الجانب السوري خلال المؤتمر قابلة للاستثمار.

وهناك فرق بين مذكرة التفاهم والاتفاقية الملزمة من الناحية القانونية، إذ لا تعد مذكرة التفاهم ذات قوة قانونية قطعية، وعادة ما تكون قابلة للتفسير وتهدف إلى تنفيذ التفاهم والتبادل، أما الاتفاقية فعادة ما تكون لها قوة قانونية وتخضع للعقود والقوانين، وتحدد التزامات واضحة ومواعيد محددة للتنفيذ وآليات المتابعة والمساءلة.

تفاعل متسلسل

الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، أكد أن المنتدى الاستثماري السوري- السعودي والاتفاقيات التي تضمنته ليست مجرد إعلان عن مشاريع جديدة، بل تمثل منعطفًا اقتصاديًا حاسمًا يفتح آفاقًا واسعة أمام الاقتصاد السوري لإعادة الحيوية إلى مفاصله وتثبيت موقعه ضمن خارطة الاستثمار الإقليمي.

وأضاف قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن الأوساط الاقتصادية المحلية تتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات في تحفيز قطاع الإنشاءات والبنية التحتية، من خلال مشاريع بناء فنادق، وأبراج ومجمعات خدمية حديثة.

هذا النشاط سيعيد تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والخدمي المرتبط بهذا القطاع، ويسهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات البطالة عبر توفير آلاف فرص العمل خلال مرحلة التنفيذ وبعد الانطلاق الفعلي للمشاريع.

كما أن هذه المشاريع من شأنها خلق نوع من "التفاعل الاقتصادي المتسلسل"، بحسب ما أوضحه قوشجي، حيث تستفيد الصناعات المساندة مثل مواد البناء، والنقل، والخدمات اللوجستية، وحتى التدريب المهني، ما يعزز الحراك الاقتصادي ويرفع من مستوى الإيرادات الداخلية للدولة.

> تمثل هذه الاتفاقيات رافعة مهمة لزيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد، من خلال العوائد التشغيلية للمشاريع، والضرائب والرسوم المفروضة عليها، ما ينعكس بشكل إيجابي على استقرار سعر صرف الليرة السورية ويحد من معدلات التضخم.
>
> إبراهيم نافع قوشجي
> خبير اقتصادي

هذا التحسن في السيولة الأجنبية يتيح للحكومة هامشًا أوسع في تمويل وارداتها من المواد الأساسية والتكنولوجية، ويساعد في تعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على الاستمرار في ظل التحديات الإقليمية والعالمية.

وأكد الخبير المصرفي أن دخول رؤوس أموال سعودية بهذا الحجم إلى السوق السوري يحمل دلالات سياسية واقتصادية مهمة، ويشير إلى بدء انفتاح من نوع جديد على الاستثمار في ظل التحديات الإقليمية والعالمية.

وأكد الخبير المصرفي أن دخول رؤوس أموال سعودية بهذا الحجم إلى السوق السوري يحمل دلالات سياسية واقتصادية مهمة، ويشير إلى بدء انفتاح من نوع جديد على الاستثمار في ظل التحديات الإقليمية والعالمية.

وأضاف الخبير أن "هذا النشاط سيعيد تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والخدمي المرتبط بهذا القطاع، ويسهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات البطالة عبر توفير آلاف فرص العمل خلال مرحلة التنفيذ وبعد الانطلاق الفعلي للمشاريع".

وأضاف الخبير أن "هذا النشاط سيعيد تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والخدمي المرتبط بهذا القطاع، ويسهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات البطالة عبر توفير آلاف فرص العمل خلال مرحلة التنفيذ وبعد الانطلاق الفعلي للمشاريع".

كما أن هذه المشاريع من شأنها خلق نوع من "التفاعل الاقتصادي المتسلسل"، بحسب ما أوضحه قوشجي، حيث تستفيد الصناعات المساندة مثل مواد البناء، والنقل، والخدمات اللوجستية، وحتى التدريب المهني، ما يعزز الحراك الاقتصادي ويرفع من مستوى الإيرادات الداخلية للدولة.

> لتحقيق ذلك لا بد لسوريا أن تبني مقاربة شاملة ترتكز على إدماج جميع المكونات السياسية والاجتماعية ضمن عملية إعادة البناء، وإصلاح مؤسسات الحكم والأمن بما يعزز الثقة وسيادة القانون.
>
> صلاح الدين الجاسم
> محاضر بكلية الاقتصاد بجامعة "غازي عينتاب"

كما يشكل التوزيع المتوازن للموارد وتعزيز المشاركة المحلية في اتخاذ القرار ركيزة للاستقرار، وفق ما يرى الجاسم.

وأضاف المحاضر الاقتصادي، أنه بعد ذلك تبرز ضرورة إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية لجعلها أكثر ملاءمة وجاذبية للمستثمرين، من حيث الشفافية، وضمان الحقوق، وتقليل الإجراءات البيروقراطية.

كما أن قدرة النظام المالي على تسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتحويل الأرباح، وتأمين التمويل اللازم للمشروعات، تعد عاملًا حاسمًا في كسب ثقة المستثمرين وتعزيز قابلية تنفيذ الاتفاقيات.

لا يقل أهمية عن ذلك تخفيف القيود الخارجية، وفق الجاسم، لا سيما ما يرتبط بالعقوبات، وتوفير قنوات تواصل مالية وتجارية بديلة، وهو ما يمثل عنصرًا ضروريًا لإنفاذ هذه الاتفاقيات في بيئة دولية لا تزال معقدة.

استيعاب التحول تحدٍّ

رغم الأثر الإيجابي المتوقع من هذه الاتفاقيات، يبقى التحدي الأساسي متمثلًا في مدى قدرة القطاع الاقتصادي السوري على استيعاب هذا التحول النوعي، وفق ما يرى الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي.

وتبرز الحاجة إلى تطوير الأنظمة الإنتاجية والإدارية بما يتماشى مع المعايير العالمية للحوكمة والرقابة والشفافية، لضمان تحقيق الأثر الكامل لهذه الاستثمارات وتقليص الفاقد الاقتصادي، كما أن تحديث التشريعات وتحسين مناخ الأعمال يُعد شرطًا أساسيًا لتحويل هذه المبادرات إلى مشاريع منتجة وناجحة، بعيدًا عن الروتين الإداري والمعوقات التنظيمية التي لطالما عاقت التنمية الاقتصادية في البلاد، بحسب قوشجي.

> التاريخ السوري مليء بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تم الإعلان عنها بضجيج إعلامي كبير، لكنها لم ترَ النور أبدًا، مثل مؤتمر الاستثمار الخليجي عام 2008 في دمشق، الذي حضره وزراء ومستثمرون رفيعو المستوى، لكن معظم هذه المذكرات بقيت حبرًا على ورق.
>
> حتى لو تم تنفيذ جميع المشاريع المعلن عنها بنجاح، فإن تأثيرها على الاقتصاد الكلي السوري سيبقى محدودًا في المدى القصير والمتوسط، فالاقتصاد السوري يحتاج إلى استثمارات بمئات المليارات من الدولارات لإعادة بنائه، وليس بضعة مليارات من الدولارات.
>
> صندوق النقد الدولي يقدّر احتياج سوريا 400 مليار دولار لإعادة الإعمار الكامل. الاستثمارات المعلن عنها حاليًا، حتى لو تحققت بالكامل، لا تمثل سوى 3% من هذا المبلغ، هذا يعني أن الطريق لا يزال طويلًا جدًا أمام التعافي الاقتصادي الحقيقي.
>
> ملهم الجزماتي
> باحث اقتصادي

في صدارة الاستثمار الجريء

في 2023 و2024، جاءت السعودية في صدارة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث قيمة الاستثمار الجريء، إذ شكلت نسبة استثماراتها ما يقارب 40% من إجمالي الاستثمار، بقيمة تعادل 750 مليون دولار أمريكي في 2024 فقط.

تشمل الاستثمارات السعودية القطاعات الحيوية كافة، وفي مقدمتها:
- الطاقة.
- الصناعة (ثلاثة مصانع أسمنت جديدة).
- العقارات.
- البنية التحتية (بـ11 مليار ريال سعودي/حوالي مليارَي دولار).
- الخدمات المالية.
- الصحة والزراعة والتعليم.
- الاتصالات وتقنية المعلومات.
- الأمن السيبراني.
- المقاولات والخدمات اللوجستية.

طرحت الحكومة السورية أمام المستثمرين السعوديين مجموعة من المشاريع الكبرى، أبرزها:
- مترو دمشق.
- تنظيم مدخل دمشق الشمالي (القابون).
- بناء مطار جديد في دمشق بسعة 30 مليون مسافر.
- تحويل مطار المزة العسكري إلى مطار مدني.
- مشروع أبراج البرامكة.
- المدينة الترفيهية في العدوي.
- المدينة الطبية في ضاحية قدسيا.

نصف خطوة نحو المحاسبة أم بداية مسار العدالة؟

أول اختبار حقيقي للعدالة في سوريا الجديدة..

لجنة الساحل تكشف انتهاكات وتخفي الأسماء

عنب بلدي - جنى العيسى

بعد أكثر من أربعة أشهر على تكليفها رسميًا، أعلنت لجنة التحقيق وتقصي أحداث الساحل السوري، نتائج تقريرها الرئيس حول الأحداث التي شهدها الساحل في آذار الماضي.

التقرير وإن لم يشر بشكل صريح إلى أسماء الشخصيات المتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلا أنه قدّم الأحداث والأرقام سواء لجهة المتضررين أو المتهمين بتنفيذ الانتهاكات بدقة وموضوعية.

في الوقت نفسه، برزت أصوات ناقدة لما جاء في التقرير، أبرزها أنه لم يذكر صراحة أسماء المرتبطين بالانتهاكات، وتحويل الأمر للقضاء، ما قد يندر برأيهم بضياع الحقوق وجعل الملف بسريته عرضة للتلاعب من قبل الأشخاص الذين قد يكون لهم دور مباشر وهم على صلة بالدولة.

تحاول عنب بلدي في هذا التقرير تحليل نتائج التقرير من ناحية سياسية وقانونية، والإشارة إلى مستقبل الملف في أروقة القضاء، وضمان محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات ممن وردت أسماؤهم ووثقتهم اللجنة بشكل صريح.

أكثر من 500 متهم

قال المتحدث باسم لجنة التحقيق وتقصي أحداث الساحل السوري، ياسر الفرحان، في مؤتمر صحفي عقده بدمشق في 22 من تموز الحالي، إن اللجنة توصلت إلى أسماء أشخاص متهمين بارتكاب انتهاكات في أحداث الساحل، منهم 265 شخصًا منضمين إلى مجموعات مسلحين متمردين خارجين عن القانون مرتبطين بـ"فلول الأسد"، بالإضافة إلى 298 شخصًا هم عبارة عن أفراد ومجموعات يرتبطون ببعض المجاميع والفصائل العسكرية من مجمل القوات المشاركة، ممن خالفوا الأوامر العسكرية ويشتبه بارتكابهم انتهاكات بحق المدنيين.

وفق الفرحان، بنت اللجنة استنتاجاتها على الشبهة وليس على الدليل القاطع الذي يكون عادة في المحاكم، وأنها في سبيل عدم الإضرار لم تظهر أسماء المشتبه بهم وقد نظمت أسماءهم في جداول ملحقة بالتقرير، وأنها تكتمت على أسماء بعض الشهود الذين يخشون من كشف أسمائهم الصريحة.

تحققت اللجنة من أسماء 1426 قتيلًا، منهم 90 امرأة والبقية معظمهم مدنيون، وبعضهم عسكريون سابقون أجروا تسويات مع السلطات المختصة، وبالرغم من عدم استيعاد وجود بعض من عناصر الفلول بين القتلى، ترجح اللجنة أن معظم حوادث القتل وقعت خارج أو بعد انتهاء المعارك العسكرية.

وقعت الانتهاكات بدوافع متعددة، فبعض المتهمين المحتملين هم من أفراد الفصائل المسلحة، وبعضهم لا مرجعية لهم تحركوا فرادى وتطوعوا مع الفصائل أو شكلوا مجموعات صغيرة بسبب خوفهم على دولتهم وعائلاتهم من عودة نظام الأسد، أو من أجل نجدة أبنائهم المتطوعين في القوات الحكومية والمحاصرين من قبل فلول الأسد.

ومن الدوافع، انتقام بعض المشاركين ممن يظنون أنهم شاركوا بقتل أحبائهم وتعذيبهم واغتصابهم، ومنهم من شكل عصابات أشرار بقصد القتل أو النهب أو السرقة، ومنهم من انتحل صفة العناصر الحكومية لمكاسب غير مشروعة أو للإساءة، ومنهم من ينتمي لمجموعات الغجر التي تقطن المنطقة والتي تعاون سابقًا كثير منهم مع "الشبيحة"، وفق الفرحان.

نقاط قوة وضعف

المحامي والحقوقي السوري حسام السرحان، اعتبر أن التقرير فيه كثير من المهنية والموضوعية، خاصة أنه لم يسبق في سوريا تشكيل مثل هذه اللجنة.

وأضاف السرحان في حديث إلى عنب بلدي، أن إشارة اللجنة إلى الانتهاكات الجسيمة وجرائم القتل ضد المدنيين وعمليات السلب والنهب وحرق البيوت، وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات وتداعياتها وتأثيرها على السلم الأهلي، كل ذلك يوحي بانطباع في المهنية والموضوعية المقصودين.

من الناحية السياسية، يبدو أن التقرير يشكل خطوة أولى في مسار تقصي الحقائق، ولكنه لا يرقى إلى مستوى التوقعات التي كانت معلّقة عليه من حيث الشفافية والشمول والجرأة في التسمية والمساءلة، وفق ما يرى الباحث السياسي السوري نادر الخليل.

للتقرير عدة نقاط قوة ونقاط ضعف، وفق ما قاله الخليل لعنب بلدي، تتمثل نقاط القوة بتوثيق الانتهاكات، إذ أقر التقرير بوجود انتهاكات جسيمة، وهو أمر مهم في كسر أي حالة إنكار، بالإضافة إلى إحالة الملف للقضاء، وهي خطوة تعكس الرغبة في تحويل التقصي إلى مسار قانوني، لا مجرد سرد تاريخي.

فيما تتمثل نقاط الضعف بغياب التفاصيل الدقيقة، إذ لم يتضمن التقرير سردًا زمنيًا أو هيكليًا للانتهاكات، ولا تحديدًا واضحًا للجهات المسؤولة، وهذا سيضعف قيمته كوثيقة مساءلة، بحسب نادر الخليل.

واعتبر الخليل أن التقرير لم يتضمن الإشارة إلى السياق السياسي الأوسع، إذ يرى بعض الخبراء أن التقرير لم يتناول كيف أسهمت البنية الأمنية أو السياسية في إنتاج الانتهاكات، ما يجعله أقرب لتقرير تقني منه إلى تحليل سياسي شامل.

> هناك رأي بأن اللجنة لم تُتم عملها بالكامل، بل قدمت نصف الحقيقة. في سياقات العدالة الانتقالية، بشكل يشبه ما حدث في جنوب إفريقيا أو المغرب، حيث كانت لجان الحقيقة أكثر جرأة في تسمية المسؤولين وتحديد أنماط الانتهاك، وهو ما غاب في هذا التقرير.
>
> نادر الخليل
> باحث سياسي

حذر قانوني أم تهرب سياسي

المحامي والحقوقي حسام السرحان، اعتبر في حديثه إلى عنب بلدي، أن دور اللجنة إحالة وتقديم لوائح مشتبه بهم في تورطهم بالانتهاكات للمحامي العام، مبررًا عدم إصدار الأسماء بشكل علني من الناحية القانونية بضمان سرية التحقيقات التي ستحدث أمام القضاء المختص.

ويتفق السرحان مع هذا الطرح، موضحًا أن إحالة الأسماء إلى المحامي العام تعني تحريك الدعوى العامة بحقهم، وإجراء التحقيقات تمهيدًا لإحالتهم إلى المحاكم المختصة لصدور الأحكام القضائية بحقهم.

> القضاء هو المعني بإعلان أسماء المتهمين وليس اللجنة، لأن إعلان اللجنة يعتبر تجاوزًا باعتبارهم لا يزالون يحملون صفة المشتبه بهم، فيما سيغير القضاء هذه السردية بعد التحقيقات إلى متهمين.
>
> حسام السرحان
> محام وحقوقي سوري

يثير عدم كشف اللجنة عن أسماء المرتكبين للانتهاكات جدلًا سياسيًا وأخلاقيًا، وفق ما يرى الباحث السياسي نادر الخليل، مشيرًا إلى أن مبررات اللجنة المحتملة تتمثل بأمرين، أولهما الحرص على سلامة الإجراءات القضائية لغاية تجنب التأثير على سير التحقيقات، والثاني تفادي التشهير قبل الإدانة القضائية وهو ما يتسق ويحترم مبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

فيما تعرض هذه الخطوة اللجنة لعدة انتقادات، منها غياب الشفافية في إذ يُنظر إلى التعتيم على الأسماء في قضايا الانتهاكات الجسيمة كنوع من الحماية السياسية، فضلًا عن تقويض الثقة العامة، إذ يحتاج كل من الضحايا والمجتمع لمعرفة من ارتكب الانتهاكات، ولو بشكل أولي، لبناء سردية العدالة، بحسب الخليل.

على سبيل المقارنة الدولية، في تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، تم ذكر أسماء المرتكبين ضمن سياق الاعتراف والمساءلة، ما عزز مصداقية العملية، أما في حالة لجنة تونس، فأسهم التردد بكشف الأسماء في إضعاف الثقة بالهيئة.

> كان من الأفضل ذكر الأسماء المرتبطة بالانتهاكات الموثقة، على الأقل ضمن تصنيف أولي (جهات أمنية، مسؤولون إداريون...)، مع الإشارة إلى أن الإدانة النهائية من اختصاص القضاء.
>
> ناجر الخليل
> باحث سياسي

الملف لدى النائب العام

الباحث السياسي نادر الخليل، يرى أن إحالة الملف للنائب العام خطوة ضرورية، لكنها غير كافية لضمان العدالة، والمطلوب هو بناء مسار قضائي شفاف ومحصن من التدخلات السياسية.

التقرير خطوة أولى، لكن يبدو أنه يفتقر إلى الجرأة السياسية والمساءلة الواضحة، ويعكس عدم ذكر الأسماء ترددًا سياسيًا أكثر منه حرصًا قانونيًا، وإحالة الملف للقضاء يجب أن تستكمل بخطوات مؤسسية تضمن المحاسبة العادلة والعلنية، فالعدالة الانتقالية لا تبنى على الحذر وحده، بل على الاعتراف والشفافية والمساءلة، بحسب ما قاله الباحث نادر الخليل.

لضمان المحاسبة العادلة أشار الخليل إلى عدة خطوات يجب اتخاذها بعد انتهاء عمل اللجنة هي:

1. تشكيل هيئة قضائية مستقلة أو غرفة خاصة، مهمتها النظر في هذه القضايا، على غرار "دوائر العدالة الانتقالية".
2. ضمان حماية الشهود والضحايا، وتوفير الدعم النفسي والقانوني لهم.
3. نشر التقرير الكامل للرأي العام، بما فيه الأدلة التي لا تؤثر على التحقيقات.
4. إشراف دولي أو أممي رمزي، لضمان نزاهة الإجراءات في حال ضعف الثقة بالمؤسسات القضائية المحلية.

الأصل في العلنية

من جهته، يرى المحامي والحقوقي حسام السرحان، أنه طالما أورد تقرير اللجنة لائحة بأسماء المشتبه بهم وأودعت لدى المحامي العام، سيحرك الأخير قطعًا حق الدعوى العام بحقهم، ويحيلهم للتحقيق الذي سيجري خلاله فتح ملفات موسعة بالقضايا، ثم إحالة المتهمين إلى المحاكم المختصة التي تتمثل بالمحاكم الجزائية (محكمة الجنايات، صلح الجزاء، بداية الجزاء).

وأوضح السرحان أن أغلب الجرائم المرتكبة جنائية الوصف، وبالتالي فإن محكمة الجنايات هي التي ستنظر بهذه الدعاوى وفق إجراءات معروفة.

وأضاف المحامي أن الأصل في المحاكمة أن تكون علنية، والمقصود بذلك أنه عند تحديد موعد محاكمة، يستطيع أي شخص حضور الجلسة ضمن قاعات المحكمة، إلا في حال قرر القاضي أن تكون سرية، وهي حالات نادرة.

ويبقى الأفضل أن تكون المحاكمات علنية بحيث تحقق الردع الرمزي والسياسي للمنتهكين المحتملين والمستقبليين، وإعادة الاعتبار للضحايا وتحقيق العدالة، فضلًا عن تعزيز الثقة بالمؤسسات في طريق البناء المؤسساتي للدولة، بالإضافة إلى بناء ذاكرة جماعية حول الانتهاكات، وهو أمر جوهري في أي عملية مصالحة وطنية، بحسب الخليل.

هناك أمثلة تؤكد أهمية المحاكمة العلنية، منها تجارب مثل محكمة "سيراليون" الخاصة أو المحاكمات العلنية في رواندا، إذ لعبت العلنية دورًا محوريًا في ترسيخ العدالة الانتقالية.

لجنة التحقيق بأحداث الساحل تعرض نتائج تحقيقاتها – 22 تموز 2025 (عنب بلدي)

دمشق والرباط..

إعادة للعلاقات من بوابة "البوليساريو"

وزير الخارجية السوري يلتقي نظيره المغربي ناصر بوريطة في مكة – 6 تموز 2025 (الخارجية المغربية)

تأسست جبهة "البوليساريو" عام 1973، وتعتبر نفسها ممثلة للصحراويين الذين يعيشون في منطقة الصحراء الغربية.

ويعود الصراع على الصحراء بين المغرب وجبهة "البوليساريو" إلى فترة ما بعد الاحتلال الإسباني، وتحديدًا في عام 1975، وتحول هذا الصراع إلى شكل مسلح توقف بتوقيع قرار وقف إطلاق النار في عام 1991، بناء على اقتراحات الأمين العام المقدمة للأمم المتحدة عام 1988.

وفي أيلول من عام 1991، حددت الأمم المتحدة منطقة الكرارات (منطقة جغرافية صغيرة في الصحراء الغربية المتنازع عليها، تقع على بعد 11 كيلومترًا من الحدود مع موريتانيا، وخمسة كيلومترات من المحيط الأطلسي، وتقع تحت سيطرة المغرب) كمنطقة عازلة فاصلة بين "البوليساريو" والقوات المغربية.

عنب بلدي - أمير حقوق

في ظل الانفتاح السياسي الذي تشهده البلاد منذ سقوط النظام السابق، تسعى حكومة الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، لاستئناف علاقاتها مع الدول، خاصة العربية.

وفي أحدث التحركات السياسية العربية حيال سوريا، استأنفت المملكة المغربية فتح سفارتها بدمشق في 9 من تموز، بعد إغلاق دام 13 عامًا، وذلك بعد إعلان وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في 17 من أيار الماضي، إعادة افتتاح السفارة، أملًا تعزيز العلاقات "الأخوية والثنائية" بين البلدين.

تموضع استراتيجي من الطرفين

المحادثات السورية- المغربية عكست رغبة الطرفين باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، بينما رأت الأوساط السياسية أن كل جانب له مصالح سياسية، تبرر تقاربهما.

الباحث في الشؤون العربية والإفريقية علي فوزي، قال لعنب بلدي، إن إعادة افتتاح السفارة المغربية في دمشق لا يمكن النظر إليها كمجرد مصافحة دبلوماسية بروتوكولية، بل تمثل إعادة تموضع استراتيجي من الطرفين في ضوء تحولات إقليمية متسارعة.

ويرى أن الرباط تسعى من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في المشرق العربي، وتوسيع هامش المناورة في علاقاتها مع دول كانت أقرب تقليديًا إلى المحور الإيراني- الجزائري، إضافة إلى فتح قنوات استثمارية في سوريا، لا سيما في مجالات إعادة الإعمار والسياحة والعقارات.

وفي المقابل، سوريا تهدف إلى كسر عزلتها الإقليمية والدولية، واستقطاب رؤوس الأموال الخليجية والمغاربية، وتقديم نفسها كطرف سياسي مرن قادر على إعادة ترتيب تحالفاته بما يخدم عملية التعافي بعد سقوط النظام السابق، وصعود سلطة جديدة تتسم ببراغماتية أكبر.

> سوريا تهدف في علاقتها مع المغرب لكسر عزلتها الإقليمية، وتقديم نفسها كطرف سياسي مرن، أما الرباط فتسعى لتعزيز حضورها في المشرق العربي، وتوسيع هامش المناورة في علاقاتها مع دول كانت أقرب للمحور الإيراني- الجزائري.
>
> علي فوزي
> باحث في الشؤون العربية والإفريقية

حاجة سوريا لحاضنتها العربية

أما المحلل السياسي حسن النيفي، فقال إنه منذ سقوط نظام الأسد، ووصول السلطة الجديدة، كانت دول المغرب العربي تتخذ موقفًا حذرًا بسبب "البروباغندا" التي أنشأها النظام السابق، على أنه يواجه معارضة "متطرفة"، لذلك لم تبادر تلك الدول إلى التواصل مع حكومة دمشق، وكانت حذرة، ولكن سرعان ما تجاوزت المملكة المغربية الحذر، وفتحت سفارتها دون أي علاقات مباشرة.

وأوضح، خلال حديث إلى عنب بلدي، أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقات مباشرة وآنية في الوقت الراهن بين المملكة المغربية وسوريا، ولكن سوريا بداية انطلاقة جديدة، نتيجة تحولها من طور إلى آخر، ومن الضروري أن تؤسس لعلاقات جيدة وسليمة مع كل دول المحيط الإقليمي أو العربي أو العالمي، وليس شرطًا أن يكون لهذه العلاقات انعكاس مباشر.

واعتبر تأسيس العلاقة بين الجانبين أمرًا ضروريًا جدًا، من باب حاجة سوريا الملحة لحاضنتها العربية، وأنها استطاعت أن تمد جسورًا جيدة مع دول المشرق، وعلى وجه التحديد دول الخليج العربي، وهذه الجسور يجب أن تكون مماثلة مع دول المغرب العربي بنفس القوة.

مبادرة واضحة الملامح

وكانت السلطات السورية أكدت إغلاق المقار التي كان يشغلها انفصاليو "البوليساريو" بدمشق، بحضور ممثلين عن المغرب، في 27 من أيار الماضي، ورأت المملكة المغربية أنه من خلال هذه الخطوة، تبدي سوريا التزامها باحترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

الباحث في الشؤون العربية والإفريقية علي فوزي، يرجح أن القرار السوري بإغلاق مكاتب جبهة "البوليساريو" يتجاوز البعد الإداري، ويعد رسالة سياسية واضحة موجهة إلى الجزائر مفادها أن دمشق لا ترغب في أن تكون منصة لصراعات الوكالة، أو الحسابات الأيديولوجية القديمة.

واعتبر أن هذا التغيير يعكس مراجعة سوريا لموقفها التقليدي من قضية الصحراء الغربية، ما يمنح المغرب دعمًا جديدًا في المحافل الإقليمية والدولية، ويعزز موقعه داخل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

المحلل السياسي حسن النيفي، يرى أن علاقة البلدين بحاجة لما يدفع بها للأمام، فبادرت حكومة دمشق بإغلاق مكاتب "البوليساريو"، التي تعتبر جبهة انفصالية في المغرب كان يدعمها النظام السابق، وهذه المبادرة كان لها انعكاس إيجابي، وهي رسالة واضحة الملامح إلى المغرب بأن الحكومة السورية ترغب بإقامة علاقة متبادلة، على أساس المصالح المتبادلة ومصالح أمن البلدين.

> حكومة دمشق بادرت بإغلاق مكاتب "البوليساريو"، لدفع علاقاتها مع المغرب إلى الأمام، وهي رسالة واضحة الملامح بأن سوريا ترغب بإقامة علاقة متبادلة بين البلدين.
>
> حسن النيفي
> محلل سياسي

سوريا وباقي دول المغرب

مقابل التحرك السياسي المغربي تجاه سوريا، ما زالت دول المغرب العربي الأخرى كالجزائر وليبيا تتمهل بإعادة العلاقات السياسية مع سوريا، رغم تبادل اللقاءات والرسائل.

بالمقابل، لم تشهد العلاقة بين سوريا وتونس أي تحرك منذ سقوط النظام، خاصة أنها كانت مقربة منه وداعمة له.

المحلل السياسي حسن النيفي، قال إن تونس ربما لها وضع خاص في العلاقة مع سوريا، لأنها شهدت ثورة مضادة، والقوى التي تصدرت المشهد في الثورة تقهقرت وحلت محلها قوى أخرى تنتهج "نهجًا استبداديًا" يسيطر على السلطة، وبالتأكيد لها موقف من بقية الثورات وخاصة سوريا.

وبيّن أن هذه الأنظمة يكون نهجها مغلقًا على ذاته، ولا يبدي أي تعاون مع الثورات الأخرى، خاصة أن علاقة تونس كانت متميزة مع النظام السوري السابق، وكانت في مسار تعزيز العلاقات معه، متوقعًا أن تكون لها علاقات في المستقبل مع سوريا.

من جهته، الباحث علي فوزي، يرى أن التقارب السوري- المغربي كشف نهائي بين النظام السابق والمغرب منذ تموز عام 2012، حين تبادل الطرفان طرد السفراء، وعللت الخارجية المغربية، حينها، هذه الخطوة، بفشل الجهود التي بذلتها للتسوية في سوريا، بينما جاءت خطوة النظام السوري السابق على مبدأ "المعاملة بالمثل".

وقبل عام 2012، شاب التوتر العلاقات بين المغرب والنظام السابق، بسبب دعم الأخير لجبهة "البوليساريو"، واعترافه، في 15 من نيسان 1980، بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، التي تعدها المغرب "حركة انفصالية تسعى لزعزعة أمن المملكة".

بدو السويداء يخسرون ممتلكاتهم.. من يعوضهم؟

نازحون من بدو السويداء في أحد مراكز إيواء بصرى الحرير في درعا – 23 تموز 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

درعا – محجوب الحشيش

في مركز لإيواء النازحين في بلدة المليحة الشرقية بريف درعا الشرقي، يجلس حسين الحمود، وحوله العشرات من المهجرين، على مقعد مدرسي في مدخل المركز، يتحسر على الحال الذي وصل إليه بدو جبل العرب بعد تهجيرهم من محافظة السويداء عقب الأحداث الدامية التي شهدتها المنطقة.

يتساءل حسين، بعد سرده لما جرى معه خلال الأحداث في السويداء، قائلًا، "من يعوضني خسارتي؟".

وقدّر حسين الحمود خسارته بما يقارب المليار ليرة سورية، أي نحو 100,000 دولار (يساوي الدولار الأمريكي الواحد نحو 10,000 ليرة سورية)، إذ خسر شقتين سكنيتين تعرضتا للحرق، وجرارًا زراعيًا و200 رأس من الأغنام ودراجة نارية.

حسين قال إنه خرج وعائلته بثيابه ولم يحمل أيًا من ممتلكاته، مضيفًا أنه بنى ثروته بجهده، إذ كان يواصل العمل لـثلاث ورديات في اليوم حتى استطاع بناء منزل له ولابنه، وشراء مواشيه.

حمود البرجس، الذي يقيم في ذات المركز، قال لعنب بلدي، إنه خسر مشروعًا زراعيًا بنحو 20 دونمًا من البندورة (يعادل الدونم الواحد 1000 متر مربع) بعد أن وصل لمرحلة الجني، وكذلك ترك في منزله 200 رأس من الغنم.

ويقدّر سعر الخروف بما يقارب المليوني ليرة سورية (نحو 200 دولار)، وتوقع حمود مصادرة أملاكه ودمار محصوله، إذ يحتاج إلى متابعة يومية من سقاية ورش بالمبيدات وجني وغير ذلك من أعمال الزراعة.

حمد الحمود قال إن له ديونًا في سوق "الهال" بالسويداء بقيمة 50 مليون ليرة سورية (نحو 5000 دولار)، وخسر أيضًا 50 رأسًا من الغنم بالإضافة إلى سيارة زراعية ودراجة نارية.

واندلعت اشتباكات بين عشائر البدو وفصائل محلية تنتمي للمكون الدرزي، على خلفية خطف سائق وسيارة زراعية، في 12من تموز الحالي، تطورت إلى تدخل وزارتي الدفاع والداخلية، أعقبته مواجهة من الفصائل بعد ورود أنباء عن انتهاكات من القوات الحكومية بحق سكان من الطائفة الدرزية.

انسحبت القوات الحكومية، بعد تدخل علني لإسرائيل لمصلحة الفصائل المحلية، وقصفها للأرتال الحكومية في محيط السويداء، وكذلك قصفها لمبنى الأركان في العاصمة دمشق، في 16 من تموز الحالي.

وبعد انسحاب الحكومة، تعرض سكان من عشائر البدو لانتهاكات وعمليات تصفية وإعدام وإحراق للممتلكات، تدخلت إثره العشائر من مختلف المحافظات السورية.

وجرت اشتباكات بين العشائر والفصائل المحلية، الموالية للرئيس الروحي للطائفة الدرزية، حكمت الهجري، على رأسها "المجلس العسكري في السويداء".

وانخفضت وتيرة الاشتباكات، نتيجة تدخل جهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية، وتطويق الحدود الإدارية بين درعا والسويداء وتطبيق وقف إطلاق النار، برعاية دولية.

ووثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" مقتل ما لا يقل عن 814 شخصًا، وإصابة 903 آخرين، في أحداث السويداء، بين 13 و24 من تموز الحالي.

وتشمل حصيلة "الشبكة" ضحايا من المدنيين، بمن فيهم أطفال وسيدات وأفراد من الطواقم الطبية، إضافة إلى مقاتلين من مجموعات عشائرية مسلحة من البدو، وأخرى محلية من أبناء المحافظة، إلى جانب عناصر من قوى الأمن الداخلي ووزارة الدفاع.

"تهجير قسري" مستمر

لا تزال قوافل المهجّرين من عشائر البدو تخرج من المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المحلية في السويداء، تنفيذًا لأحد بنود اتفاقية وقف إطلاق النار.

وبينما تقول الحكومة السورية، إن البدو خرجوا مؤقتًا من السويداء، نظرًا للأوضاع الأمنية في المحافظة، يرى حقوقيون وناشطون أن ما يجري هو تهجير للعشائر.

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، قال لعنب بلدي في تقرير سابق، إن عمليات النقل التي تجري في السويداء لعائلات البدو وفق التوصيف القانوني هي عمليات تهجير قسري لأنها تتم باتجاه واحد دون عودة، وذلك ما لم توضح الحكومة عكس ذلك بالأفعال.

وأضاف عبد الغني أن هؤلاء الأشخاص خرجوا دون إرادتهم وباتجاه واحد، وهم سكان يقيمون في المنطقة منذ مئات السنين لديهم حياتهم وممتلكاتهم وأعمالهم وعلاقاتهم اليومية والتجارية وغيرها، الأمر الذي يتطلب توضيح الحكومة السورية لبنود الاتفاق التي تخرج هذه العائلات وفقًا له.

من يعوضهم

اختلفت آراء بعض الحقوقيين في محافظة درعا جنوبي سوريا حول آلية تعويض خسائر البدو من المدنيين في السويداء، وحول الجهة التي يجب أن تعوضهم.

ويحمّل المحامي والناشط في توثيق الانتهاكات، عاصم الزعبي، بحسب حديث إلى عنب بلدي، مسؤولية تعويض المتضررين في الأحداث الجارية بالسويداء، سواء للبدو أو الدروز، للحكومة السورية، على اعتبار أن ما حدث يقع ضمن حيزها الجغرافي، مشيرًا إلى أن السويداء هي جزء من الحكومة السورية.

وبالنسبة إلى المنظمات الدولية فهي لا تعطي تعويضات شخصية، بحسب الزعبي، إنما تقدم مساعدات إنسانية طبية وغذائية.

من جانبه، قال المحامي برهان الشعابين، إن المسألة أعقد من قضية البحث مباشرة في التعويض، إذ يجب أولًا تحديد إن كان التهجير قسريًا دائمًا، أو تهجيرًا مؤقتًا.

ويرتبط هذا بقدرة الحكومة على بسط سيطرتها على المحافظة، وبعد هذا التحديد تشكّل لجنة لتقصي الحقائق، هي لجنة مستقلة مهمتها التحقيق وإثبات وقائع الانتهاكات والخسائر، وبعدها من الممكن الحديث عن التعويض من عدمه.

مسؤولية "المجلس العسكري"

حمود البرجس، أحد سكان البدو المهجرين من ريف السويداء، قال إنه لن يعود إلى بيته حتى تبسط الدولة سيطرتها على كامل المحافظة وتسحب سلاح "المجلس العسكري في السويداء".

المحامي طارق الخليل، عضو لجنة حقوق الإنسان في نقابة محامي درعا، ذهب إلى أن أصول القاعدة العامة القانونية تقضي أن المسؤولية في تعويض الأضرار تقع على السبب المباشر.

وفي هذه الحالة، تقع على "المجلس العسكري في السويداء" فيما يخص أملاك المدنيين و"الجرائم" التي لحقت بهم.

ويرى أنه يجب توثيق الانتهاكات والخسائر وبعد ذلك تصبح هناك إمكانية لرفع دعاوى.

وذكر الخليل أن المسارات القانونية تتضح بعد معرفة طبيعة التهجير وتوثيق هذه الانتهاكات وأضرارها.

وأشار إلى أن نقابة المحامين قد تتطوع في الدفاع عن المتضررين.

وربط الخليل بين تدخل إسرائيل في القضية وبين القضايا المرفوعة ضدها في محكمة العدل الدولية، إذ من الممكن رفع دعاوى على "المجلس العسكري" باعتباره "إحدى أذرع الكيان الإسرائيلي"، وفق وصفه.

أصحاب المداجن يشتكون

خسائر "كارثية" مع انخفاض أسعار لحوم الدجاج بإدلب

إدلب – سماح علوش

شهدت أسواق مدينة إدلب، شمالي سوريا، انخفاضًا ملحوظًا بأسعار لحم الدجاج، وإقبالًا على شرائه من قبل الأهالي، واعتباره المادة الأساسية في الغذاء نظرًا إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء مقارنة به.

وبعد جولة في أسواق المدينة على محال بيع الفروج، رصدت عنب بلدي إقبالًا على الشراء، وبحسب البائع فراس، فإن انخفاض الأسعار هذه الفترة دعا الأهالي لاغتنام الفرصة وشراء كميات أكبر وتخزينها في الثلاجات بسبب توفر الكهرباء في المدينة، وارتفاع أسعار لحم الغنم الذي وصل سعر الكيلو الواحد منه إلى عشرة دولارات تقريبًا، ولحم العجل إلى ثمانية دولارات.

ويبلغ سعر الكيلو من الفروج الكامل نحو 85 ليرة تركية، ما يعادل دولارين تقريبًا (الدولار الواحد يساوي نحو 40 ليرة تركية).

وتعتبر الليرة التركية والدولار الأكثر تداولًا في إدلب وعموم مناطق شمال غربي سوريا.

وبلغ سعر الفروج في حزيران الماضي أكثر من 100 ليرة تركية (نحو دولارين ونصف)، والصدر دون عظم 140 ليرة (تعادل ثلاثة دولارات ونصفًا)، بينما كان سعر الفخذ والجناح 70 ليرة تركية (أقل من دولارين).

ووفقًا لعدة باعة في السوق، انخفض سعر الفروج خلال تموز الحالي بمعدل يقارب 500 دولار للطن الواحد، إذ تجاوز سابقًا سعر الطن عتبة 2000 دولار، ثم تراجع في الأشهر القليلة الماضية إلى 1800 دولار ليصل سعره حاليًا إلى 1350 دولارًا.

لماذا تنخفض الأسعار

بحسب ما أفاد مدير منبح "مداجن اليمامة"، في إدلب، عمر سيد عيسى، عنب بلدي، يعود انخفاض الأسعار إلى سببين، الأول انتشار الفروج المجمد المستورد والذي ينافس المنتج المحلي بالسعر، مشيرًا إلى جودته السيئة، وإلى أن الإقبال عليه سببه انخفاض سعره مقارنة بالمنتج المحلي.

والسبب الثاني زيادة حجم الإنتاج المحلي، وخاصة بعد سقوط النظام السوري السابق، إذ إن هناك عدة منشآت لتربية الدواجن كانت متوقفة عن العمل وعادت للإنتاج بعد تحسن الظروف وانفتاح المناطق على بعضها.

وفيما يخصّ فروقات الأسعار بين المحافظات، أوضح سيد عيسى أنها متوازنة، ولا توجد فروقات كبيرة لأن الأسواق أصبحت واحدة، ومن الممكن أن تكون تكلفة النقل والمسافات والأجور هي التي تلعب دورًا في فروقات بسيطة بالأسعار.

بالمقابل، قال خالد العزو، وهو صاحب محل لبيع الفروج في إدلب، إن الأسعار تختلف بين الريف والمدينة لعدة أسباب، أهمها ارتفاع إيجارات المحال في المدينة مقارنة بالأرياف، فيضطر بعض الباعة لرفع الأسعار قليلًا لتحقيق هامش ربح يضمن لهم تأمين الإيجار، ودخل يناسب المعيشة.

المربي خاسر

وصف سيد عيسى انخفاض الأسعار بـ"الكارثي"، مشيرًا إلى خسائر فادحة لمربي الدواجن، إذ إن انخفاض السعر لم يغطّ التكلفة الفعلية لتربية الفروج.

كما أن الأمراض التي زادت وتيرتها في الفترة الماضية تزيد من النفوق، الذي ارتفعت نسبته في بعض المزارع، ووصلت تقريبًا إلى 30%، وبالتالي تزيد من تكلفة الفروج، فتكون الخسارة أكبر للمربي.

سعر البيض مرتفع

بالرغم من انخفاض سعر الدجاج، ارتفع بالمقابل سعر البيض، إذ وصل الطبق (30 بيضة) إلى 120 ليرة تركية (تعادل ثلاثة دولارات) بعد أن كان أقل من 100 ليرة تركية (نحو دولارين ونصف) الشهر الماضي.

من جانبه، بيّن مدير المذبح، سيد عيسى، أن سعر البيض غير مرتبط بالفروج، لأن مزارع الدجاج البيّاض تعتبر منفصلة عن مزارع الفروج، وكل منهما وحدة مستقلة عن الأخرى.

ويعزى السبب الرئيس في ارتفاع سعر البيض إلى انخفاض الإنتاج في قطعان الدجاج البيّاض، الناتج عن الأمراض التي ارتفعت حدتها في الفترة الماضية، والتي يعاني منها مربو الدجاج.

الإنتاج انخفض في بعض المزارع بنسبة أكثر من 50% مع وجود نسبة نفوق كبيرة، وسط توقعات بانخفاض بالإنتاج، ما سينعكس على البيض المعروض في السوق وبالتالي زيادة في الطلب وارتفاع في الأسعار.

وفي حين يستفيد أهالي المدينة من انخفاض الأسعار، تشهد المواد الغذائية الرئيسة ارتفاعًا كبيرًا، فضلًا عن ارتفاع إيجارات البيوت التي تشكل عبئًا إضافيًا، لا سيما أن معظمهم ما زالوا من المهجرين من الأرياف ومنعتهم ظروفهم المادية من إعادة تأهيل منازلهم المدمرة.

دير الزور..

التصحر يخرج 70 ألف دونم عن الخدمة

دير الزور – عبادة الشيخ

يعيش القطاع الزراعي في محافظة دير الزور، شرقي سوريا، واقعًا صعبًا، فبعد أن كانت سهولها الخصبة سلة غذاء سوريا، تحولت مساحات شاسعة منها إلى أراضٍ قاحلة وشبه صحراوية. هذا التحول لا يهدد فقط سبل عيش الآلاف من المزارعين، بل يضع الأمن الغذائي للمنطقة بأسرها على المحك، في ظل تفاقم أزمة الجفاف وشح الدعم للجمعيات الفلاحية.

مياه الري لا تصل

تتفاقم الأزمة في دير الزور مع خروج ما يزيد على 70 ألف دونم (يساوي الدونم الواحد 1000 متر مربع) من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج تمامًا.

بحسب معلومات حصلت عليها عنب بلدي من دائرة اتحاد الفلاحين في دير الزور، تتوزع هذه المساحات على بلدات موحسن والقورية والعشارة والبوكمال وريف دير الزور الغربي.

عدم وصول مياه الري سببه الانخفاض غير المسبوق في منسوب نهر الفرات الذي تعتمد عليه المنطقة، أو نتيجة لتعطل وتدمير البنية التحتية لشبكات الري ومحطات الضخ، إضافة إلى شحّ الوقود اللازم لتشغيل المضخات.

خليل الحميدي، مزارع من بلدة موحسن، قال لعنب بلدي، "كنا نزرع أراضينا بالمحاصيل الصيفية والشتوية، اليوم الأرض عطشى ولا نملك تكاليف تشغيل الآبار أو شراء الوقود للمضخات، وكنا ننتظر كل موسم بفارغ الصبر لنبيع محاصيلنا ونعيش، أما الآن، فلا نملك إلا الانتظار واليأس".

من جانبه، قال حسين العلي، مزارع من القورية، لعنب بلدي، إن الجمعيات الفلاحية كانت توفر لهم كل شيء تقريبًا، من البذور إلى السماد.

وذكر أن أسعار مستلزمات الزراعة أصبحت "خيالية"، مشيرًا إلى أن إنتاجهم تراجع بشكل كبير، إضافة إلى تدهور التربة، معربًا عن خشيته من أن تصبح أراضيهم "مجرد ذكرى".

وطالب حسين بدعم القطاع الزراعي وتدخل المنظمات المهتمة بالزراعة ودعم القطاع، وإنقاذه من خلال إعادة تفعيل الجمعيات الفلاحية ودعمها بشكل كامل.

تحديات وحلول

بدوره، أكد حمد عبود الخضر، رئيس اتحاد الفلاحين بدير الزور، لعنب بلدي، أن عددًا كبيرًا من الجمعيات الفلاحية متضررة ومتوقفة عن العمل بسبب قلة الإمكانيات.

وأشار إلى أن مساحة الأراضي غير المستصلحة تقدّر بحوالي 70 ألف دونم، ما يشكل تحديًا كبيرًا للقطاع الزراعي في المحافظة.

وأضاف أن الجمعيات الفلاحية تواجه تحديات ملحة، تتطلب تدخلًا عاجلًا، منها الحاجة الماسة لمد خط كهرباء خدمي لكل جمعية، وتعويض الفلاحين عن المحروقات التي لا تتوفر بشكل كاف، بالإضافة إلى عدم توفر السيولة اللازمة لصيانة المحركات.

وأشار إلى أن السواقي الترابية تعوق وصول المياه إلى الأراضي، كما يفتقر الفلاحون إلى دعم المصارف من خلال قروض طويلة الأجل وخالية من الفوائد.

وقال الخضر، إن الأسباب الرئيسة لخروج الأراضي عن الاستثمار هو "عدم تعزيل مصارف المياه"، ويعود ذلك إلى نقص الآليات الكافية لتنفيذ هذه المهمة. ولمعالجة هذه التحديات، اقترح الخضر عدة حلول، منها دعم دخول المنظمات وتوجيهها لدعم القطاع الزراعي، وإعفاء الجمعيات الفلاحية من الديون المتراكمة لمصلحة المؤسسة العامة للكهرباء.

وتشمل الحلول أيضًا إعادة تفعيل المحركات وتأهيل السواقي الترابية وتحويلها إلى سواقٍ أسمنتية، ما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي.

وطالب بتزويد مدينة دير الزور بمعدات هندسية كافية "لتعزيل مجارير الصرف"، للحد من تملح الأراضي، ودعم الفلاحين بالمبيدات العامة لمكافحة الأعشاب الضارة مثل الباذنجان البري وقصب الماء، وتأمين بذور صيفية وشتوية ذات أصناف تتناسب مع المحافظة.

كما طالب الخضر بتوفير الأسمدة بأسعار مناسبة للفلاحين، وإصدار تسعيرة عادلة قبل البدء بالمواسم الزراعية.

وتابع أن تزويد اتحاد الفلاحين بآليات ثقيلة تتناسب مع اتساع مساحة الأراضي أمر ضروري، حيث لا تتوفر لديهم حاليًا سوى مركبة واحدة غير حقلية.

صعوبات مالية

اضطر كثير من مزارعي دير الزور إلى بيع جزء من أراضيهم الزراعية لمواجهة الأعباء المالية المتزايدة، جراء سوء المواسم الزراعية وتراكم الديون.

نوح العطالله، وهو مزارع من قرية شيحة غربي دير الزور، اضطر لبيع ما يقارب 30 دونمًا من أصل 80 دونمًا يمتلكها، وفق ما قاله لعنب بلدي.

وبلغت قيمة بيع الدونم الواحد 1000 دولار أمريكي، وهو سعر متدنٍ مقارنة بقيمة الأرض الحقيقية في مناطق الاستقرار الزراعي.

وأوضح أن سبب بيع الأرض تراكم الديون وعدم توفر دعم كافٍ لاستصلاح الأرض وزراعتها كما كان في السنوات السابقة.

التصحر.. أزمة عالمية

اعتبرت الأمم المتحدة التصحر أزمة صامتة غير مرئية تعمل على زعزعة استقرار المجتمعات على نطاق عالمي، وهو ظاهرة تصنف بين أكبر التحديات البيئية في العصر الحالي، لكن معظم الناس لم يسمعوا عنه أو لا يفهمونه.

ويعتبر التصحر قضية عالمية لها آثار خطيرة على التنوع البيولوجي والسلامة "الإيكولوجية" (البيئية)، وتؤدي إلى الفقر وتزعزع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وقدّرت الأمم المتحدة قيمة خسائر الغذاء وخدمات النظم البيئية والدخل، بسبب تدهور التربة، في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050، بنحو 23 تريليون دولار أمريكي.

ويتسبب التصحر سنويًا في تدهور نحو 12 مليون هكتار من الأراضي، ويؤثر في 40% من سكان العالم، ويصيب جميع القارات.

خلال موجات الحر..

"عين العروس".. ملاذ وحيد لسكان "نبع السلام"

الأهالي يقفزون على نبعة عين العروس في رأس العين شمالي سوريا هربًا من حرّ الصيف – 10 حزيران 2025 (عنب بلدي)

عنب بلدي – رأس العين

وسط موجة حر غير مسبوقة تجاوزت فيها درجات الحرارة 48 درجة مئوية شمالي سوريا، تحولت نبعة "عين العروس" إلى ملاذ صيفي يقصده سكان مدينتي تل أبيض ورأس العين، هربًا من لهيب الصيف، وبحثًا عن برودة المياه وظلال الأشجار التي تخفف وطأة الحر الشديد.

تقع النبعة جنوبي تل أبيض، وتمثل المصدر الرئيس لنهر البليخ في المدينة، وأعيد تأهيلها وترميمها من قبل المجلس المحلي بعد عملية "نبع السلام" العسكرية عام 2019، ما جعلها مكانًا مناسبًا للزوار الباحثين عن البرودة والراحة وسط ارتفاع حرارة المدينة.

المتنفس الوحيد

تُعتبر نبعة "عين العروس" المتنفس الوحيد لسكان تل أبيض ورأس العين، خصوصًا بعد جفاف نهر الخابور والينابيع الأخرى في المنطقة، إضافة إلى الحصار المطبق الذي يعوق الخروج إلى مناطق أخرى، ما جعلها الملاذ الأساسي للهروب من شدة الحرارة وتلبية احتياجات السكان.

تقع مدينتا رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، ويسيطر عليها "الجيش الوطني السوري" المدعوم تركيًا (انضمت الفصائل إلى وزارة الدفاع)، بينما تحيط بهما جبهات قتال باردة مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وتعتبر الحدود التركية منفذها الوحيد نحو الخارج.

بعد جفاف الخابور

اعتاد عماد الدين (51 عامًا) من مدينة رأس العين، أن يصطحب عائلته كل صيف إلى نبعة "عين العروس" للاستجمام والسباحة في مياهها الباردة، بعد أن غابت عن مدينته أي وجهات طبيعية مماثلة.

وقال إن رأس العين فقدت مواردها المائية، وعلى رأسها نهر الخابور، الذي كان متنفسًا رئيسًا للأهالي، بعدما جف وتحول إلى مجرى ملوث بمياه الصرف الصحي.

وأضاف أن نبعة "عين العروس" أصبحت الملاذ الوحيد المتاح للأهالي، في ظل الحصار المفروض على رأس العين من قبل قوات "قسد"، ما يمنعهم من الوصول إلى مناطق أخرى.

وطالب عماد الجهات المسؤولة بتنظيم عدد الزوار والعناية بالنظافة، لأن الازدحام المتزايد يهدد جودة المياه ويُلقي بآثار سلبية على البيئة والمكان.

من جهتها، تتوجه نهلة العلي (24 عامًا) من مدينة تل أبيض مع صديقاتها إلى النبعة كل يوم عطلة، منذ خمس سنوات، حيث أصبحت هذه الزيارات عادة أسبوعية لهم، فهي المتنفس الوحيد الذي يجدون فيه الراحة وبرودة المياه.

وأوضحت أنهن يحضرن بعض الوجبات الخفيفة ويجلسن في الظل يتحدثن مع بعضهن، ما يساعدهن على قضاء وقت هادئ وبسيط بعيدًا عن ضغوط الحياة اليومية.

وذكرت أنها لاحظت قلة النظافة حول مياه النبعة، مطالبة الجهات المعنية بزيادة جهودها في التنظيف المستمر، خاصة أن النبعة تمثل المصدر الرئيس للمياه والمتنفس الوحيد لسكان تل أبيض ورأس العين.

مصدر دخل

تشكل نبعة "عين العروس" مصدر دخل لعدد من سكان تل أبيض، من خلال أكشاك ومحال صغيرة تبيع المأكولات والمشروبات وألعاب الأطفال، ما أسهم في تنشيط الحركة التجارية وتحسين الظروف المعيشية لعدد من العائلات.

افتتح محمد علاء، من مدينة تل أبيض، كشكًا صغيرًا بجانب نبعة "عين العروس" منذ ثلاث سنوات، حيث وجد فيه مصدر دخل ثابتًا يساعده على تغطية مصاريفه وتحسين وضعه المادي.

وقال إن وجود الكشك بجانب النبعة يوفر له دخلًا يوميًا ثابتًا، ساعده على تحسين وضعه المادي والاعتماد على هذا العمل كمصدر رئيس للرزق.

وأشار إلى أن ما يقارب 15 محلًا تستفيد من نبعة "عين العروس" لأنها المتنفس الوحيد لسكان رأس العين وتل أبيض، مطالبًا بزيادة الاهتمام بالمكان وتوفير مرافق خدمية أساسية، مثل الحمامات، للحفاظ على نظافة المكان.

ترميم ضمن الإمكانيات

تقع عين العروس على بُعد حوالي ثلاثة كيلومترات جنوب مركز مدينة تل أبيض، وتبعد 92 كيلومترًا شمال مدينة الرقة و200 كيلومتر شرق مدينة حلب.

وتتميز المنطقة بتضاريسها السهلية الخصبة وغناها بالينابيع، ما جعلها وجهة مفضلة للزراعة والتجارة عبر العصور.

مدير مكتب الإعلام بالمجلس المحلي في تل أبيض، متعب حسين، قال لعنب بلدي، إن المجلس قام بأعمال ترميم وإعادة تأهيل لمكان النبعة.

وأوضح أنه منذ تشكيل المجلس المحلي وُضعت خطة لترميم النبعة وتأهيلها لتصبح مكانًا رئيسًا لسكان المدينة والزائرين من المناطق الأخرى، لأنها المكان الأساسي الذي يقصده السكان للاستجمام.

وأضاف أن المجلس خصص عمال نظافة وموظفين للإشراف على النبعة وصيانة حديقتها بين كل فترة وأخرى، ضمن الإمكانيات المتاحة.

وأشار إلى أنهم يعملون على وضع خطة تأهيل كاملة للمكان في حال توفرت الإمكانيات اللازمة.

وتعود أهمية عين العروس إلى العصور الإسلامية، حيث ورد ذكرها في معجم "البلدان" لياقوت الحموي، إذ وصفها بأنها "عين الذهبانية" وهي "أعظم عيون نهر البليخ"، كما ذكرها الرحالة ابن جبير، مشيرًا إلى وجود "مشهد مبارك" فيها يُنسب إلى النبي إبراهيم.

وكانت العين محطة استراحة للتجار والمسافرين على طريق القوافل، ولا تزال حتى اليوم تُشكل متنفسًا طبيعيًا لأهالي تل أبيض وزوارها، وتحتفظ بمكانتها كرمز من رموز التراث الطبيعي والتاريخي في المنطقة.

البلدية لا تملك رؤية واضحة

"خليج" داريـــا.. آمال بتثبيت الملكيات والتعويض

عنب بلدي – رغد عثمان

عـام 2013، سـيطرت "الفرقـة الرابعة" التي يقودها ماهر الأسـد، شـقيق رئيس النظـام السـابق، على حـي الخليـج في داريـا، وعملـت على تهـجير أهلـه قسرًا، وسرقـة منازلهـم وتهديمهـا انتقامًـا منهـم بسـبب مواقفهـم المؤيـدة للثـورة، وخوفًـا مـن الهجـوم على مطـار "المزة" العسـكري، حسـب قول أهـالٍ من الحي قابلتهـم عنـب بلدي.

يسـعى سـكان الحي لاسـتعادة حقوقهم وملكياتهم أو الحصول على تعويضات، خصوصًـا مـع تصريحـات للبلدية كشـفت عن النيـة بتثبيت الملكيـات للأهالي، مع غمـوض في آليـات التعويض.

يُعـرف حـي الخليج في مدينة داريا بمنازله الواسـعة، وبسـاتينه وأشـجاره، التي تمتـد من حـدود مطار "المـزة" العسـكري وصولًا إلى مدخـل داريـا، وتصل حتى تخـوم منطقـة المـزة، وبلـغ عـدد منازلـه مـا يقـارب 1000 منـزل، وكان يقطنه قرابـة 40,000 ألف نسـمة.

سكان "الخليج" ما بعد التهجير

جمال جمال حبيب، وهو موظف حكومي سابق، لعنب بلدي، "إن البيوت في تلك المنطقة كانت أشبه بالجنة من الداخل"، مشيرًا إلى أن منزله كان بمساحة 170 مترًا مربعًا ويتألف من طابقين، لكن النظام السابق قام بتهديم المنزل فوق أثاثه، ما اضطره لاستئجار منزل في منطقة أخرى وتحمل أعباء معيشية إضافية.

جمال وصف خطوة تثبيت الملكية التي أعلن عنها مجلس داريا سابقًا في بيان على صفحته في "فيسبوك"، بأنها إيجابية وتبعث الأمل في إعادة الحقوق إلى أصحابها.

وبخصوص آلية تثبيت ملكية أرض منزله المهدم، أوضح جمال أنه يمتلك وكالة بقرار حكم، وقبل سقوط النظام قام بتثبيت ملكية منزله بعد العثور على الأوراق في المحكمة، وعيّن محاميًا لمتابعة الإجراءات، ومؤخرًا، تواصلت معه البلدية وطلبت منه مراجعتها وتقديم أوراق الملكية، كالوكالة وصورة عن الهوية.

"أريد منزلًا عوضًا عن منزلي الذي تهدم، وأن يأخذ كل شخص حقه بإنصاف، هذا كل ما أطلبه اليوم لا أكثر"، قال محمد قدور، وهو من سكان حي الخليج في داريا منذ عام 1996.

هُجر الخمسيني محمد من منزله بعد هدمه عام 2013، ما اضطره للانتقال واستئجار منزل في منطقة الكسوة، وتحمل أعباء الإيجارات لسنوات، وذكر أن مساحة منزله سابقًا كانت 150 مترًا مربعًا.

قال محمد، إن أوراق ملكية منزله غير متوفرة، نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة في المنطقة، وإنه لم يتمكن من تقديم أي إثبات رسمي، لكنه توجه إلى بلدية داريا وسجل اسمه هناك، وبحسب ما ذكره، لعنب بلدي، فقد سمع من أشخاص لديهم وضع مشابه لحالته، حول معالجة موضوع إثبات الملكية للأشخاص الذين فقدوا أوراقهم الثبوتية لاحقًا، عن طريق شهادة عدد من الجيران الذين كانوا يعرفونهم في الحي نفسه.

"عندما هُجرنا من منزلنا، تركنا كل أوراقنا الثبوتية، من دفتر العائلة إلى دفتر الجيش، لم نأخذ أي شيء معنا"، قال عبد حبيب، أحد أبناء الحي، وأضاف أن ما يملكه الآن هو فقط صورعن الوكالة، أما النسخة الأصلية من الأوراق فبقيت في منزله الذي تم تفجيره منذ عدة سنوات والذي تبلغ مساحة 185 مترًا.

وأضاف أن هذه المشكلة تواجه العديد من المواطنين من سكان حي الخليج في تثبيت الملكية، لأن سجل الوكالات تم حرقه في داريا، ومع ذلك، تسلمت البلدية صورة الوكالة وأبلغته أنها ستقوم بمعالجة الأمر، وعند سؤالنا عن كيفية تعويضه عن أرضه، قال عبد لعنب بلدي، "أخبرتنا البلدية أنها لا تعرف شيئًا عن آلية التعويض، وأن الخطوة الحالية تُعد فقط بمثابة استبيان ملكيات لا أكثر".

ونوه عبد إلى أن هناك بعض الأشخاص الذين يعملون لمصلحة تجار، ويحاولون شراء حصص من أراضي المنطقة بسعر 12,000,000 ليرة سورية للقصبة الواحدة (تعادل 24 مترًا مربعًا)، إلا أن أعداد البائعين قليلة، لأن الأهالي باتوا مدركين تمامًا لأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وموقعها القريب من العاصمة دمشق.

وجهة نظر قانونية

قال المحامي عدنان خولاني، لعنب بلدي، إن عددًا كبيرًا من مالكي الأراضي في حي الخليج بداريا الشرقية، وتحديدًا في العقار رقم "3033" الذي تبلغ مساحته 94,222 مترًا مربعًا، يواجهون صعوبات قانونية في إثبات ملكياتهم، نتيجة فقدان الوثائق الرسمية والوكالات العدلية التي نُظّمت لدى الكاتب العدل في داريا.

وبيّن خولاني أن هذه الوثائق تعرّضت للاحتراق خلال فترة سابقة، في ظروف يُرجّح أنها كانت مقصودة من قبل النظام السابق، بهدف طمس الحقوق العقارية في المنطقة، ووفقًا لخولاني، فإن الأهالي كانوا قد تقدموا في عهد الحكومة السابقة بعدة طلبات رسمية لتشكيل لجان مختصة للنظر في أوضاع الملكية، إلا أن تلك الطلبات لم تُقابل بأي إجراء فعلي.

وأضاف أن هناك تعقيدات حاليًا تعترض هذا الملف، من بينها تعدد عمليات البيع مع مرور السنوات، ووفاة عدد من المالكين الأصليين، ما يصعّب حصر الحقوق وتسلسل الملكية.

وعن كيفية تعويض المتضررين من أهالي المنطقة، أوضح المحامي خولاني أنها تتضمن دراسة آليات تثبيت الملكيات الحالية باعتبارها الخطوة الأهم، واعتماد بدائل تعويضية تقرها البلدية في حال كان هناك مشروع تنظيمي أو تدخل من قبل الجهات المعنية بالشأن الإغاثي والإنساني.

وقفة احتجاجية لتعويض عادل

في 24 من كانون الثاني الماضي، نظم المتضررون من أهالي حي الخليج وقفة احتجاجية للمطالبة بإعادة الأراضي لأصحابها، وتبيان مصير المنطقة المجهول، ووقّعوا عريضة تم رفعها إلى محافظ ريف دمشق، وبلغ عدد الموقعين عليها نحو 1000 شخص.

مطالب الأهالي، بحسب ما ذكره بعضهم لعنب بلدي، تتلخص في إعادة الأراضي لأصحابها ليتسنى لهم إعمارها، أو تعويضهم بشكل عادل، مع ضرورة الإسراع في موضوع التنظيم وإعادة الإعمار، خاصة أن أغلب سكان المنطقة من الفقراء، وقد أنهكهم موضوع الإيجارات، إذ وصل إيجار البيت إلى 2,000,000 ليرة سورية إن وُجد أصلًا.

وعن استجابة المحافظة لتلك المطالب، قال عيد حبيب، إن طلب إعادة الأراضي لأصحابها ليقوموا بإعمارها قوبل بالرفض، بحجة أن المنطقة ستدخل في المخطط التنظيمي، وأضاف أن محافظ ريف دمشق زار المنطقة بعد الوقفة الاحتجاجية واطّلع على واقعها، وأن الموضوع تتم متابعته حاليًا من قبل الإدارة المدنية بداريا.

توضيح رسمي

أشار رئيس مجلس بلدية داريا، المهندس محمد جعنينة، إلى أن محافظة ريف دمشق أعلنت، في 9 من نيسان الماضي، عن فتح باب التقدّم بطلبات لتثبيت الملكيات في مدينة داريا.

وأضاف أن الإعلان يشمل الأراضي المستملكة أو المدرجة كمناطق خدمات أو ذات صفة خاصة ضمن مخططات داريا، ويُشترط إرفاق الطلبات بالوثائق اللازمة لدراستها، مع التأكيد على منح الحقوق لأصحابها المستحقين وفق القوانين والأنظمة المعتمدة.

وأوضح جعنينة، لعنب بلدي، أنه بخصوص معالجة أوضاع الأشخاص الذين فقدوا أوراقهم الثبوتية خلال سنوات الحرب، شُكّلت لجنة خاصة في داريا من قبل الإدارة المدنية وبلدية المدينة، تضم محامين وقضاة ومهندسين وعلماء دين ووجهاء من المنطقة، تعمل على دراسة الطلبات المقدّمة من أصحاب الأراضي في حي الخليج، والتحقق من الملكيات ميدانيًا وفق الوضع القائم قبل عام 2011.

تُعتبر أراضي حي الخليج ملكيات خاصة، كانت تضم منازل مأهولة بالسكان قبل الحرب، بحسب رئيس مجلس داريا، مضيفًا أن الحقوق لا تزال محفوظة لأصحابها الأصليين، ويجري في هذه المرحلة تثبيت الملكيات سواء أكانت مستندة إلى وثائق رسمية مثل الوكالات والعقود، أو حتى في حال عدم وجود أوراق، حيث يتم تسجيل أسماء المالكين مؤقتًا إلى حين انتهاء فترة استقبال الطلبات.

وعقب هذه المرحلة، تُشكّل لجنة مشتركة من الإدارة المحلية والبلدية وممثلين عن المجتمع المحلي، تتولى دراسة الملفات المقدّمة ومعالجتها سواء أكانت موثّقة أم لا، ومدة دراسة الملفات وتثبيت الحقوق لا تقل عن سنة، وفق جعنينة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار رؤية تنظيمية مشابهة للمرسوم "66"، المُطبّق في مشروعي "ماروتا سيتي" و"باسيليا سيتي" بدمشق، بحسب ما ذكره المهندس جعنينة، إذ تُحوّل هذه الملكيات إلى أسهم تمنح أصحابها حقوقًا في البناء أو الحصول على شقق ضمن المشاريع، إلا أن الأولوية حاليًا في داريا تتركّز على تثبيت الملكيات، على أن تُطرح مراحل التخطيط والتنفيذ لاحقًا.

وأضاف أنه حتى الآن، بلغ عدد الطلبات المقدّمة لتثبيت الملكيات في حي الخليج نحو 500 طلب.

أراضي منطقة الخليج في مدينة داريا – 8 تموز 2025 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

استدراك متأخر وآليات لتقليل مؤشراته

تلوث الهواء يهدد سكان دمشق

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد مدينة دمشق تصاعدًا مستمرًا في مستويات التلوث البيئي، خاصة التلوث الهوائي الذي يؤثر على جودة الهواء المنتشر، ما يشكل تهديدًا على البيئة وصحة الإنسان.

وبحسب موقع "accu weather" المتخصص بقياس جودة الهواء، يبلغ مؤشر جودة الهواء في مدينة دمشق "53"، ويعتبر وفق تصنيف الموقع "سيئًا"، بسبب ارتفاع نسبة تلوث الهواء، لأن درجة الجودة المقبولة تُحدد بمؤشر "48" وما دون، أما الدرجة المتازة فيكون مؤشرها "13" وما دون.

وكإسقاط على مؤشر جودة الهواء في الدول، يبلغ مؤشر جودة الهواء في ألمانيا "31"، أي بتصنيف "جيد"، وذلك وفق موقع "AQI"، وفي تركيا يبلغ مؤشر جودة الهواء "41" بتصنيف "جيد" أيضًا.

الغبار الكثيف أول الأسباب

الأوساط البيئية والصحية في دمشق أرجعت ارتفاع مؤشر تلوث الهواء للانحطاط السكاني، ولعوادم المصانع حول المدينة، ودخان الآليات والمولدات الكهربائية، ووسائل النقل.

معاون وزير الإدارة المحلية لشؤون البيئة، يوسف شرف، قال لعنب بلدي، إن الوزارة أدرجت البعد البيئي كأولوية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، والحد من التلوث.

وتعتبر البيئة أكثر القطاعات الوطنية تأثرًا، إذ يكون التلوث من عدة مصادر، أهمها والذي كان من الأسباب الطارئة التي أدت إلى زيادة نسبة التلوث في مدينة دمشق، انتشار الغبار الكثيف الناتج عن عملية الهدم، إضافة إلى الملوثات الناتجة عن حرق وقود وسائل النقل والمعامل والمنشآت الصناعية والكهربائية والمولدات، لاستخدام وقود منخفض الجودة.

وكذلك الانبعاثات الناتجة عن التفجيرات، ما أدى إلى تلوث الهواء وارتفاع تراكيز العوالق الهوائية والغبار بنسبة كبيرة، وارتفاع نسبة غاز "CO2" في الجو، وفق شرف، "فضلًا عن أعمدة الدخان المتصاعد في أماكن كثيرة، وتزايد انتشار ملوثات الهواء من الجو، الأمر الذي انعكس بنتائج كارثية على جميع الصعد الصحية والاقتصادية والبيئية، على حد سواء وعلى صحة السكان".

أما بالنسبة لأنواع التلوث، فبيّن شرف أن ملوثات الهواء تنقسم إلى:

- الغازات.
- العناصر الثقيلة.
- الجسيمات.
- الملوثات الثانوية للهواء.

60-70 % من التلوث بسبب عوادم السيارات

معاون الوزير كشف أن انبعاثات عوادم السيارات مسؤولة بنسبة 60-70% عن تلوث الهواء في دمشق، خاصة السيارات القديمة و"الميكروباصات" التي تعمل بوقود الديزل (المازوت)، ونسبة الكبريت العالية في الوقود (0.7%) تزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت (SO2) والجسيمات الدقيقة (PM2.5 وPM10).

أما فيما يتعلق بالمولدات الكهربائية العشوائية بسبب انقطاع الكهرباء المتكرر، فأوضح أنها انتشرت في الأحياء السكنية، وتعمل لساعات طويلة، حتى 16 ساعة يوميًا، وبدورها تطلق هذه المولدات أكاسيد النيتروجين (NOx) والكبريت (SOx)، ما يزيد من تلوث الهواء، ويسبب أمراضًا تنفسية.

أما المصانع غير المرخصة في بعض المناطق الصناعية (مثل معامل البطاريات في منطقة الأحد عشرية)، فتطلق معادن ثقيلة مثل الرصاص، الذي يتجاوز الحدود المسموح بها عالميًا، والكسارات والمقالع تزيد من الغبار والعوالق الهوائية، خاصة في المناطق المحيطة بدمشق، وفي بعض الأحياء، يتم حرق القمامة بشكل عشوائي، ما يطلق غازات سامة مثل الديوكسينات والجسيمات الدقيقة، بحسب ما أفاد شرف.

خطة لدراسة الواقع البيئي

ارتفاع تلوث الهواء، وانعكاساته المباشرة على الصحة التنفسية للسكان، يفرض اتخاذ تدابير إسعافية، تحد من التلوث المتصاعد.

ولفت معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة، يوسف شرف، إلى أن الوزارة تعتمد من خلال مديريات البيئة في المحافظات على وضع خطة دورية لمراقبة التلوث الناتج عن مصادر التلوث المحتملة، بالإضافة إلى الاستجابة لشكاوى المواطنين، حيث تعتمد المواصفة السورية لتركيز الملوثات.

كما تعد الوزارة عن طريق مديريات البيئة التابعة لها خطة لدراسة الواقع البيئي ودراسات خاصة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، كما تقوم الوزارة بتقييم للوضع الراهن، والوقوف على جاهزية جميع الجهات التابعة لها لتفعيل قانون البيئة، ووضع أسس علمية تنهض بمرحلة إعادة الإعمار، ودمج المعايير البيئية والتنمية المستدامة لمواءمتها مع الوضع الراهن.

وأشار إلى أنه تتم دراسة تحسين وسائل النقل، والتوجيه بتقليل الاعتماد على المولدات العشوائية ووضع شروط لترخيص آلية عملها، ودعم استخدام أنظمة الطاقة الشمسية في المنازل والمحال التجارية كبديل نظيف، وتفعيل دور الدراسات البيئية للمعامل، وشروط حماية البيئة عند الترخيص وخطط المراقبة البيئية بعد المباشرة بالعمل.

تأثيره على الصحة

ترتبط الأمراض التنفسية بمؤشر جودة الهواء، إذ يعتبر تلوث الهواء من أكثر الأسباب التي تزيد الأمراض التنفسية، وتثير الأمراض المزمنة منها كالربو والتحسس التنفسي.

تلوث الهواء الخارجي هو إحدى أكبر مشكلات الصحة البيئية التي يتضرر منها الانسان، بحسب معاون الوزير يوسف شرف، مؤكداً أن التعرض للمواد الجسيمية الصغيرة يسبب الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية، وأمراض الجهاز التنفسي بأنواعها، وأنواع من السرطانات، والأمراض التحسسية، بالإضافة إلى تأثير المعادن الثقيلة مثل الرصاص، التي يكون تأثيرها تراكميًا، ما يعزز في سمّيتها وتأثيرها على الصحة.

بدوره، اختصاصي أمراض الأنف والأذن والحنجرة، والأستاذ في جامعة "دمشق"، الدكتور نبوغ العوا، قال لعنب بلدي، إن زيادة تلوث الهواء يزيد من الأمراض التنفسية لدى السكان، خاصة أمراض القصبات الهوائية والرئة، ويمكن أن يؤدي إلى القصور التنفسي.

تلوث الهواء يزيد من نقص الأكسجين، الذي بدوره يودي بحياة المرضى الذين يصابون بأمراض الرئة المزمنة، بحسب الدكتور العوا، مؤكدًا أن الأمراض التنفسية زادت بشكل مضاعف في الفترة الأخيرة.

وشرح أن تلوث الهواء ليس ظاهرة جديدة في دمشق، لكنها تزايدت بوتيرة عالية في الأشهر الأخيرة، بسبب اكتظاظ السكان، وزيارة أبناء المحافظات دمشق، وكثرة السيارات في الشوارع بطريقة غير منظمة، وهذا يتطلب تضافر الجهود لتحسين المستوى البيئي عبر تنظيم أشكاله، والذي بدوره يحسن جودة الهواء، ويحد من انتشار الأمراض.

ونصح الدكتور العوا مرضى الجهاز التنفسي، وخاصة الأمراض المزمنة، بتجنب الأماكن المزدحمة بشريًا أو بوسائل النقل، والابتعاد عن الغبار والعوادم والحرائق، وبوضع الكمامات، وتناول فيتامين "د" و"س"، لزيادة مناعة الجسم.

يؤثر تلوث الهواء على الجهاز التنفسي، ما يتسبب في مجموعة من المشكلات الصحية، إذ يمكن للجسيمات الدقيقة والمركبات العضوية المتطايرة، والسموم المحمولة جوًا، أن تخترق الرئة بعمق، ما يؤدي إلى:

- **زيادة خطر الإصابة بعدوى الجهاز التنفسي.**
- **تفاقم أعراض الربو.**
- **تطور حساسية الجهاز التنفسي.**
- **ضعف وظائف الرئة مع مرور الوقت.**
- **صعوبات في التنفس: ضيق في التنفس، ضيق الصدر، السعال أو الصفير، صعوبة التنفس بعمق.**

تصنف جودة الهواء في مدينة دمشق على أنها "سيئة" بسبب ارتفاع نسبة التلوث – 24 تموز 2025 (عنب بلدي/أمير حقوق)

خطة لمطار جديد في دمشق بسعة 30 مليون مسافر

أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني السوري عن عزمها إنشاء مطار دولي في العاصمة السورية دمشق، بسعة 30 مليون مسافر سنويًا، وتأهيل المطار الحالي، لزيادة طاقته الاستيعابية.

وقال مدير الهيئة العامة للطيران المدني، عمر الحصري، في فعاليات المنتدى الاستثماري السوري- السعودي، الذي حضرته عنب بلدي في قصر "الشعب" بدمشق، في 24 من تموز، إن الهيئة اتخذت قرارًا بإنشاء مطار في دمشق يتسع لـ30 مليون مسافر سنويًا.

وأضاف أن الهيئة عازمة على تأهيل مطار "دمشق" الحالي لتصل قدرته الاستيعابية إلى خمسة ملايين مسافر سنويًا، بالإضافة إلى تأهيل مطار "حلب" الدولي ليصل إلى مليوني مسافر سنويًا، واعتبرها "فرصًا استثمارية واعدة".

وأشار الحصري إلى أن قطاع الطيران المدني في سوريا متهالك بسبب الحروب والعقوبات.

وتضمّ سوريا خمسة مطارات مدنية، هي دمشق وحلب واللاذقية والقامشلي ودير الزور، إلا أن المطارات الثلاثة الأخيرة غير مفعلة.

وكان محافظ حلب، عزام الغريب، أعلن عن عزمه إنشاء مطار دولي جديد في المدينة شمالي سوريا، بسعة 15 مليون مسافر سنويًا.

وبحسب تصريح للمحافظ خلال اجتماعه بالجالية السورية من أهالي مدينة حلب، بمدينة اسطنبول التركية، وحضرته عنب بلدي، في 13 من حزيران، يجري العمل حاليًا على البحث عن أرض مناسبة لإقامة المطار عليه .

ولفت الغريب حينها إلى أن المطار الحالي صغير ويفتقر لخدمات أساسية .

ومنذ استحداث هيئة الطيران المدني، بدأ العمل على تأهيل مطار دمشق الدولي، سواء من الناحية التقنية أو البنى التحتية، مثل أبنية الخدمات وصالة المطار والملحقات الخدمية والصالة الأساسية للركاب وإصلاح المدرجات، والتي يجري العمل عليها حتى الآن، وفق مدير العلاقات العامة لهيئة الطيران المدني، علاء صلال.

وبيّن صلال لعنب بلدي في وقت سابق، أن هيئة الطيران المدني هي التي تقوم بتنفيذ أعمال التأهيل، بالتعاون مع بعض الشركات المحلية في الوقت الراهن.

لا توجد تكلفة تقديرية نهائية لأعمال التأهيل في مطار دمشق الدولي، بحسب مدير العلاقات العامة لهيئة الطيران المدني، مشيرًا إلى وجود مشاريع جديدة تقوم بها الهيئة بشكل مستمر.

وجاءت تصريحات مدير الهيئة العامة للطيران، خلال المنتدى الاستثماري السوري- السعودي الذي حضره الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، ومسؤولون ورجال أعمال عرب وسوريون، وممثلون عن 20 جهة حكومية و100 جهة من القطاع الخاص، بحسب وكالة الأنباء الرسمية (سانا).

الإعلام الاقتصادي..
كيف يتحول الجمهور إلى شريك

علي عيد

هل يمكن أن يلعب الإعلام عبر ملف الاقتصاد في سوريا دورًا مختلفًا، طالما أن السوريين منقسمون نسبيًا حيال قضايا مختلفة.
في وقت تشكّل فيه السياسة تهديدًا لتماسك المجتمع بعد حدثين خطيرين في الساحل والسويداء، أسهم الإعلام بشكل كبير بخلق شرخ مجتمعي في المواقف حيالهما، لا يمكن تجاهل أثر الاقتصاد في اندلاع مثل هذه الأحداث بالأساس، فسوريا اليوم بلد منهك اقتصاديًا، وتحتاج البنى التحتية المدمرة إلى مئات مليارات الدولارات لإعادة تأهيلها.
يمكن تفسير كثير من الانحيازات المجتمعية على أنها موقف آني اقتصادي للأفراد والجماعات، وتتسبب المعلومات المبالغ فيها عبر الإعلام، برفع سقف طموحات الجمهور، دون شرح للسياقات والتفسيرات والخط الزمني، وعندما يمر الوقت دون تحقق الهدف المتخيل، تضعف الثقة في الرسالة والوعود، وتنضم جموع الجمهور إلى الفئات الغاضبة لأسباب سياسية أو أيديولوجية.
استثمار الإعلام الاقتصادي بشكل واقعي لتخفيف الاحتقان، مسألة شديدة الأهمية، إذ يلعب دورًا حيويًا ومحوريًا في ترويج المشاريع الحكومية وتحقيق أهدافها.

لا يقتصر هذا الدور على مجرد الإعلان عن المشاريع، بل يمتد ليشمل بناء الثقة، وزيادة الوعي، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ومواجهة التحديات.
تتلخص أساسيات الترويج أو التفسير الإعلامي للمشاريع الاقتصادية بعدد من الجوانب بينها:
1. المواكبة: التركيز على متابعة الأخبار الاقتصادية والمستجدات والقرارات في قطاع الخدمات، باعتبارها في مقدمة اهتمامات الجمهور، وضعف المواكبة يتسبب في انصراف الجمهور إلى مصادر أخرى بينها ما هو مضلّل أو مبالغ فيه أو غير دقيق.
2. التفسير والتوعية: تقع على عاتق الإعلام مهمة نقل المعلومات بواقعية، دون مبالغة، وإيضاح جوانب العمل الاقتصادي وواقعية القرارات من عدمها. ويتم ذلك عبر:
• الإعلام عن المشاريع: يعد الدور الأساسي للإعلام هو إيصال المعلومات حول المشاريع الحكومية إلى الجمهور المستهدف، يتضمن ذلك تفاصيل عن طبيعة المشروع، أهدافه، فوائده المتوقعة، والجدول الزمني لتنفيذه.
• زيادة الوعي العام بأهمية وطبيعة المشاريع: يساعد الإعلام في رفع مستوى الوعي لدى الجمهور بأهمية المشاريع الحكومية، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو خدمية.
• توضيح الأهداف والأثر: يشرح الإعلام بوضوح الأهداف الاستراتيجية للمشاريع وكيف ستؤثر إيجابًا على حياة الأفراد والمجتمع ككل، مثل حجم فرص العمل، ومستوى التحسن المحتمل في الخدمات، وأثر القرارات أو المشاريع في منع التضخم وارتفاع الأسعار أو زيادة الرواتب.
3. كسب ثقة ودعم الجمهور: يمكن للإعلام الاقتصادي المواكب والناقد والمراقب أن يكسب ثقة الجمهور، وبالتالي يساعد في تكوين اتجاهاته وتبنيه مواقف منطقية حيال أداء المؤسسات أو قراراتها، وهذا يتطلب:
• الشفافية والمصداقية: يسهم الإعلام الشفاف والموثوق في بناء جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين، عبر تقديم معلومات دقيقة ومحايدة حول المشاريع، يزداد تقبل الجمهور لها ودعمها.
• الاستجابة للاستفسارات والمخاوف: يوفر الإعلام منصة للحكومة للرد على استفسارات الجمهور ومخاوفهم حول المشاريع، مما يقلل من الشائعات والمعلومات المضللة.
• إبراز الإنجازات: يسلط الإعلام الضوء على قصص النجاح والإنجازات المحققة في المشاريع الحكومية، مما يعزز الشعور بالفخر الوطني ويدعم مساعي الحكومة.
• المساءلة والمراقبة: يلعب الإعلام دورًا أساسيًا في محاربة الفساد ومواجهة المسؤولين حول تقصيرهم، كما يعزز النزاهة في القطاع العام والخاص.
4. تعزيز المشاركة المجتمعية: يساعد الإعلام المواكب للشأن الاقتصادي في خلق تواصل باتجاهين (ذهاب- إياب)، وهو ما يفيد الجمهور (المواطنين) وصانعي القرار (حكومة، مؤسسات)، ويتلخص هذا الدور في:
• تشجيع التفاعل: يحفّز الإعلام المواطنين على المشاركة في المشاريع الحكومية، سواء من خلال تقديم الملاحظات، أو التطوع، أو الاستفادة من الخدمات المقدمة.
• فتح قنوات للحوار: يوفر الإعلام قنوات للحوار والنقاش حول المشاريع، مما يسمح بتبادل الآراء والأفكار بين الحكومة والمجتمع، ويساعد في اتخاذ قرارات أكثر شمولية.
• رصد آراء الجمهور: يلعب الإعلام دورًا في رصد آراء الجمهور وتطلعاتهم حول المشاريع، وإيصالها إلى الجهات الحكومية المعنية لتطوير الخدمات وتحسينها.
5. إدارة الأزمات ومواجهة التحديات: يخفف الإعلام المسؤول من حالات الاحتقان خلال الأزمات، كما يسهم في بناء فهم واقعي حيال التحديات، ويحول المواطن من خصم إلى شريك في المواجهة، ويتم ذلك عبر عدد من الأدوار بينها:
• مواجهة الشائعات والتضليل: في حال ظهور شائعات أو معلومات مضللة حول المشاريع، يلعب الإعلام دورًا حاسمًا في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتقديم الحقائق.
• التعامل مع الانتقادات: يتيح الإعلام للحكومة فرصة للتعامل مع الانتقادات البناءة، وتوضيح الإجراءات المتخذة لمعالجة أي قصور أو تحديات قد تواجه المشاريع.
• إبراز الجهود المبذولة: يساعد الإعلام في إبراز الجهود الحكومية المبذولة للتغلب على التحديات والصعوبات التي قد تواجه تنفيذ المشاريع.
• تحديد سقف طموحات واقعي معزز بالأسباب المنطقية، والتي يفسرها خبراء، ما يمنع استغلال عواطف الناس بالوعود الفضفاضة، ويمنع بالتالي جرّهم إلى مواقف حادّة اعتقادًا بأنهم خدعوا من قبل اصحاب القرار.
ما سبق يتطلب استراتيجيات إعلامية فعالة ومتكاملة وواضحة لكل مشروع، تشمل تحديد الجمهور المستهدف، والرسائل الرئيسة، والقنوات الإعلامية المناسبة (تلفزيون، راديو، صحافة، منصات رقمية، فعاليات مجتمعية).
ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور، وتقديم المحتوى بطرق مبتكرة وجذابة (فيديوهات، رسوم بيانية، إنفوجرافيك)، مع ملاحظة عدم ترك المؤثرين يقدمون خطة الدولة أو رؤيتها بالطريقة التي تناسبهم، أو تبعًا لأهدافهم أو توجهاتهم الأيديولوجية أو التسويقية.
أهم عناصر الاستراتيجية هي التعاون مع الصحفيين ووسائل الإعلام، وبناء علاقات مهنية قوية معهم، بما يضمن تغطية إعلامية واسعة وموضوعية للمشاريع.
كما تتطلب تكثيف برامج التوعية عبر إطلاق حملات مكثفة ومتنوعة تشمل الإعلام الميداني، والورقي، والرقمي، بالإضافة إلى استخدام الدراما والفنون لإيصال الرسائل بفعالية.
أضرب مثلًا منتدى الاستثمار السوري- السعودي الذي شهدته دمشق في 24 من تموز الحالي، إذ يمكن اختبار فاعلية الإعلام في توفير معلومات دقيقة حول المشاريع، ومستوى النجاح، ولا يمنع شرح البعد السياسي دون مبالغة، وكذلك لا بد من شرح الأثر المأمول والمدى الزمني، وحتى عوامل الفشل وأدوات المراقبة، تلك مهمة الإعلام كشريك للجمهور وصانع القرار.. وللحديث بقية.

ثانية واحدة فقط

غزوان قرنفل

ثانية واحدة فقط هي المسافة الزمنية بين رد الضحية على سؤال القاتل حول من يكون؟ أمسلم هو أم درزي، بعد أن لم يرق له الجواب الأول أنه سوري، وعندما أجابه بأنه درزي، أمطره ورفاقه القتلة بوابل من الرصاص.
ثانية واحدة فقط هي المساحة الزمنية للحياة اللازمة للرد على سؤال قاتل ليس للضحية فقط، بل لوطن كامل لم يعد من السهل إحياؤه.
ثانية واحدة فقط هي الزمن الذي قرر من يعتقد نفسه وكيلًا ونائبًا عن الله أن يمنحه لمقتول لكي يفصح عن هويته الدينية، لأنها بنظره وموازين أحكامه هي الفيصل بين الحق في الحياة أو موجبات الموت.
لم يرق له أن يكون الضحية سوريًا، أراد أن يخلع عنه هذا الانتماء، فأصر عليه أن يجيب عن سؤال الاستباحة أمسلم أنت أم درزي، فالدرزي اليوم مستباح، والعلوي قبله كان مستباحًا، وغدًا لا نعرف من ذاك الذي يتم إدراجه على قائمة الموت والإستباحة.
غدًا ستتصدّر وسائل الإعلام ووسائل التواصل تصريحات ترفض هذا السلوك الإجرامي وتدينه، وسيتنطح بعضهم بالقول إن ذلك السلوك المشين لا يمثل سلطة الدولة، كما لا يمثل بطبيعة الحال دين الإسلام! لكن الجريمة تمت ببساطة على يد قاتل يمثل "الدولة" ويستبيح الحيوات باسم الإسلام، فلا يكفي التنصل من الجريمة في هذا المقام بل ثمة الكثير مما يتعين على السلطة المتنكبة فعله، حده الأدنى نصب المشانق لكل من يستبيح دماء الناس بغير حق، ويقرر أن يجعل من نفسه ملاك الموت يقبض أرواح من يشاء بغير حساب.
لم يكن مفاجئًا، بالنسبة لي على الأقل، أن تعلن اللجنة المكلفة بالتحقيق في أحداث الساحل عن مضمون تقريرها في هذا الوقت بالذات رغم الانتهاء منه منذ وقت ليس بالقصير وفق معلوماتي، فالسلطة المأزومة كانت تحتاج إلى ذلك لتقول وتعزز القول بالفعل إنها لن تغض الطرف عن أي جرائم أو انتهاكات ارتكبت بحق الدروز! كما لم تفعل بحق العلويين، لكن التمحيص والغوص أكثر في مضمون تقرير اللجنة يقطع بما ليس فيه شك أنها لم تكن لتستطيع أن تخرج بنتائج أكثر مما أعلنت عنه لعوامل كثيرة لا تتعلق بالتأكيد بالنزاهة والخبرة القانونية، لكن بوجود سقف لا يجوز لها تجاوزه، هذا السقف يقول إن ما حصل من جرائم وانتهاكات حصل كجرائم انتقام وأفعال فردية لعناصر خالفت أوامر قيادتها العسكرية لا أكثر، وإنه لا أحد من قيادات الداخلية والدفاع مسؤول عن تلك الأفعال التي لم يثبت أنهم أعطوا أوامر بارتكابها بل على العكس يقول التقرير ما فحواه إن تلك الأفعال تمت بسبب مخالفة التوجيهات والأوامر!
لست هنا في وارد جمع ونشر أدلة نفي وإثبات بهدف إدانة السلطة بتلك الجرائم، لكن الملكة العقل قدرة على التحليل والتمييز للقول إن هذه الأفعال والجرائم ما كانت لتتم لولا وجود توجيهات أو غض طرف على الأقل عن تلك الارتكابات والانتهاكات، فالبنية الأمنية والعسكرية للسلطة محكمة الإغلاق ليس فيها هوامش للتفكير وحرية السلوك ما يعزز فرضية علم القادة وقبولهم بما يحصل، ولعل ما وقع خلال أحداث السويداء والتي تكررت فيها ذات السلوكيات والجرائم والمشاهد المروعة ما يؤكد أنها صارت نهجًا معتمدًا لفرض حالة ترويع وإخضاع على كل شخص أو جماعة أو فئة لا تقبل نهج وسياسات السلطة الحالية وتناهضها.
هل من فرصة اليوم للتمهل والتفكير في نتائج وانعكاسات تلك الأفعال على وحدة المجتمع السوري وما تبقى من روابطه الوطنية؟ وهل من فسحة للمراجعة والتأمل إلى أي هاوية ستقودنا إليها تلك السياسات والقرارات والأفعال؟
نحن لا نحتاج اليوم إلى لجنة تحقيق جديدة لتحقق وتتحقق من الجرائم المرتكبة في السويداء ثم تخرج علينا بعد بضعة أشهر بنفس الخلاصات والنتائج، بل ربما نحن بحاجة أكثر إلى لجنة تتحقق من إنسانيتنا ومدى توافقنا مع المواصفات الآدمية.
ليست على المحك اليوم وحدة الجغرافيا السورية فقط، بل أيضًا وحدة السوريين والرابطة الوطنية التي يفترض أن تجمعهم، فلا قيمة للجغرافيا الواحدة إن كان المجتمع متصدعًا ومدمرًا ومشرذمًا ويقتل بعضه بعضًا.
كلنا ستكون حياتنا ثانية واحدة لا أكثر إن لم نخرج من متاهات الهويات الدينية والمذهبية ونضع أرجلنا على عتبة الهوية الوطنية السورية، والحقوق المتساوية بين السوريين، فالأوطان لا تبنى بمنهج القهر والاستحواذ، بل بمنهج الشراكة والعدل.
ثانية واحدة لا أكثر هي ما نحتاج إليه للعبور من نفق التوحش إلى استعادة إنسانيتنا كبشر، فقط علينا أن ندرك ونؤمن أن الآخر بشر مثلنا، وأن له في الوطن تمامًا ما لنا، وله من الحقوق ما هو مماثل تمامًا لما لنا، وأن الله لم يعط تفويضًا ولا وكالة لأحد لينوب عنه في فرز خلقه بين الجنة والجحيم.
ثانية واحدة فقط سبقت اعتراف وإقرار آخر درزي ربما بسوريته، ثانية واحدة فقط هي الفارق بين أن تكون بشرًا سويًا أو أن تكون قاتلًا وجبارًا شقيًا.

التشاركية السياسية..
ضرورة المرحلة في سوريا

عنب بلدي
ملف العدد 701
الأحد 27 تموز 2025

إعداد:
موفق الخوجة
أمير حفوق
مارينا مرمج

تبدو التشاركية السياسية اليوم ضرورة استراتيجية في سوريا، لبناء مستقبل أكثر استقرارًا، ولإشراك الجميع في صناعة القرار، ما يسهم في تحقيق الحلول الشاملة للأزمات الحالية، ولضمان عملية إصلاح وطنية مستدامة.
ومع تصاعد التحديات السياسية والاجتماعية في سوريا، خاصة بعد الأحداث الأمنية والعسكرية التي شهدتها محافظة السويداء جنوبي سوريا، وقبلها أحداث الساحل السوري، وما رافقهما من تبعات تمتد آثارها لسنوات، باتت التشاركية السياسية ضرورية لإعادة بناء دولة مستقرة.
تتجه الأنظار نحو ضرورة تعزيز الحوار السياسي، والشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة ورفد الكفاءات، لتحقيق إصلاحات سياسية حقيقية وتنمية مستدامة، بعد أخطاء وممارسات للحكومة الحالية، وأطراف محسوبة عليها، للخروج من مأزق محتمل .
وتتركز الانتقادات بشأن المشاركة في الإعلان الدستوري المؤقت الذي حصر الصلاحيات بيد الرئيس، والمؤتمر الوطني الذي عُقد على عجل، وآليات تشكيل مجلس الشعب المتوقعة، وحكومة وسمت بـ"التكنوقراط"، لكنها حصرت الملفات السيادية بمركزية تتحكم بها كتلة "هيئة تحرير الشام"، التي قادت عمليات إسقاط الأسد.

مقاربة واقعية لما بعد النزاع

تشهد الساحة السورية حراكًا سياسيًا وإداريًا، خاصة بعد تشكيل الحكومة، نهاية آذار الماضي، برئاسة الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، والتي كان تشكيلها قائمًا على أساس "حكومة تكنوقراط". ويعاب على الحكومة الحالية بعض القرارات في التعيينات، والتي تمتد من مؤسساتها إلى هيئات أوسع يفترض أن تتمتع بالاستقلالية، كمجلس الشعب، الذي لا يزال في طور التشكيل، لكن بآلية أثارت الكثير من الانتقادات.

مدير الأبحاث والسياسات في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، معن طلاع، يرى أن الحكومات المشكّلة في البيئات الخارجة من النزاع، كما هو الحال في سوريا، عادة ما تتكون بهدف إحداث أثر واضح في مجال الخدمات، وليس بناء على تمثيل ناتج عن انتخابات أو تفاهمات محلية.

وأشار إلى أن الفريق الحكومي الحالي جاء في سياق ما يوصف بـ"انتصار الثورة"، وبالتالي فإن مسألة التمثيل الشعبي لم تكن أولوية.

لكن، وفق طلاع، لا يمكن إغفال أن المواطن اليوم يقيّم الأداء الحكومي على أساس "شرعية الإنجاز"، لا على أساس التمثيل السياسي.

فالقضايا الجوهرية التي تشغل السوريين بعد الانهيار هي قضايا الخدمات والأمن والطاقة والمعيشة، ومن هنا، يصبح معيار القرب من الناس مرتبطًا بمدى القدرة على الإنجاز في هذه الملفات.

وأكد طلاع أن هذا الإنجاز يمكن أن يتعزز بمؤشرات مثل الشفافية والحوكمة والكفاءة والمساءلة، لكن هذه المؤشرات تحتاج إلى وقت، ويجب أن تظهر آثارها خلال عام على الأقل حتى تكتسب الحكومة قدرًا أكبر من الشرعية الواقعية، غير أن استمرار الفجوة الأمنية يظل سببًا رئيسًا في تعثر أي تقدم ملموس.

الإدارة المحلية بين النية والإطار القانوني

أشار طلاع إلى إشارات إيجابية في توجه الحكومة نحو الإدارة المحلية، يظهر ذلك من خلال حجم التفاعل والنقاش حول قضايا التنظيم الإداري وصلاحيات المحافظات.

بالمقابل، أوضح أن هذا التوجه ما زال مشروطًا بمنظومة قانونية تنتظر تشكيل مجلس تشريعي قادر على سنّ التشريعات المطلوبة.

ورغم أن هذا التحول ليس سهلًا، يرى طلاع أن هناك ملامح توجه عام إيجابي يجب التقاطه والبناء عليه، شرط أن يتم ضمن رؤية مؤسسية متماسكة.

يشدد طلاع على أن التشاركية ليست نموذجًا يمكن استيراده أو مجرد خطوات تقنية، بل هي إطار فلسفي ومنهجي يجب أن تعتمده الدولة لإعادة تعريف علاقتها بالمجتمع، وهي تقوم على ثلاث ركائز: التعاون المتوازن والمصالح المتبادلة والمسؤولية المشتركة.

ويرى أن التشاركية يجب أن تكون مدخلًا مرنًا لاستجابة الدولة لتحديات ما بعد النزاع، من خلال تعزيز الاستقرار وشرعنة الحضور السياسي والإداري. وهذا يتطلب مشاركة حقيقية للمجتمع في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمساءلة، بعيدًا عن أدوات التمثيل التقليدي الطائفي أو القومي، لمصلحة أدوات مدنية وسياسية حديثة.

وأشار إلى أن تحقيق ذلك يستوجب إجراءات متراكمة تشمل تعديل القوانين والدستور، وتمكين السلطات المحلية، وتعزيز شراكات متوازنة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب تطوير مؤشرات دقيقة للمتابعة، وبنية تحتية تكنولوجية، وسياسات إنصات مجتمعي فعالة.

> ثقافة التشاركية تحتاج إلى عمل على مستويين: داخل السلطة لتطوير الفهم العملي، وداخل المجتمع للتخلص من الهواجس والهويات الضيقة، وتبنّي ثقافة سياسية مدنية.
>
> معن طلاع
> مدير الأبحاث والسياسات في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"

هوية الدولة... جوهر الخلاف السوري

يرى المؤسس والمدير العام لمركز الشرق للبحوث (ORC)، الدكتور سمير التقي، أن العلة الرئيسة التي يختلف عليها السوريون هي "هوية الدولة"، ودور كل مكون من مكونات المجتمع في الشعور بأنه ممثل داخل هذه الدولة، وشدد على أن سوريا ليست مجموعة "مشيخيات دينية" تابعة لزعامات طائفية، كما كانت تُدار في العهد العثماني، بل تجاوز السوريون هذه المرحلة حضاريًا وثقافيًا.

ونوه إلى أن السلطة الحالية لم تعلن حتى الآن قبولها بفكرة الديمقراطية، بل إنها تعتبر "كفرًا" في بعض الكتب التي تدرّس في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" سابقًا، انطلاقًا من مبدأ "الحاكمية لله"، ما يعني أن السلطة تُمنح للمشايخ وليس للشعب.

وهذا لا يمكن تجاوزه بسهولة.

ويؤكد التقي أن الديمقراطية الشكلية لا تضمن حماية المكونات، والدليل أن الأقليات لا تعتبر مجرد المساواة كافية لضمان حقوقها، لذا، يرى أن التفاوض الحقيقي على الهوية والدولة هو شرط لبقاء الجميع.

رجال دين يصافحون الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع – 25 شباط 2025 (مؤتمر الحوار الوطني السوري)

التشاركية السياسية:
هي عملية إشراك المواطنين، والمؤهلين، والنخب المجتمعية، في صنع القرارات السياسية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال مختلف الأنشطة والآليات التي تهدف إلى التأثير في الحكومة وعملية صنع القرار.

التشاركية السياسية تشمل:
- إشراك المواطنين في العملية السياسية، والتي بدورها تعزز الاستقرار السياسي، وتقلل احتمالات الصراع.
- حق المشاركة في الانتخابات.
- الانخراط في الأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية، التي تسعى للتأثير على السياسات العامة.
- مخاطبة المسؤولين الحكوميين، وممثلي الشعب، للتعبير عن الآراء والمطالب.
- المشاركة في الحوارات والنقاشات السياسية العامة.

مجلس الشعب.. تعيين لا انتخاب

يرفض الدكتور سمير التقي شكل مجلس الشعب السوري، تحت نظام رئاسي، ويعتقد أنه سيكون مجلسًا صوريًا، أشبه بـ"مجلس تشخيص مصلحة النظام" كما في إيران، ولن يكون له دور في محاسبة الرئيس، أو وضع خطط استراتيجية للدولة.

ويرى "أن الحاكم الفعلي ليس الشعب، بل منظومات مثل (هيئة تحرير الشام)، التي تدير الملفات الاستراتيجية بعيدًا عن الرقابة أو التمثيل الوطني".

> يجب البدء بتغيير عقلية المحسوبية، لأنها تمثّل خطرًا كبيرًا على مستقبل الدولة. فاليوم، يتم منح المناصب المفصلية فقط لأولئك الذين يحظون بثقة "هيئة تحرير الشام"، سواء في جهازها السياسي أو العسكري، بينما تُترك بقية المواقع لأدوار شكلية. أما القضايا الجوهرية والاستراتيجية، مثل مصير البلاد والعلاقات مع إسرائيل وغيرها، فلا تناقش في البرلمان أو ضمن هيئة سياسية موسعة تمثل مختلف الفعاليات، بل تُحسم داخل دائرة ضيقة تابعة لـ"هيئة تحرير الشام" فقط.
>
> د. سمير التقي
> المؤسس والمدير العام لمركز الشرق للبحوث (ORC)

لجنة الانتخابات تشرح التشاركية

المتحدث باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، نوار نجمة، أوضح لعنب بلدي، أن اللجنة تقوم بلقاءات تشاورية سواء على مستوى المحافظات أو ضمن مقر مجلس الشعب، الهدف الأساسي منها هو إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين والفعاليات الوطنية في صياغة آلية مناسبة وشفافة لاختيار أعضاء مجلس الشعب.

وكشف نجمة أن النظام الانتخابي المؤقت سيصدر خلال أيام، وسيتضمن تفاصيل هذه الآلية وآليات اختيار الأعضاء، مضيفًا أن اللجنة حرصت على أن تسهم مختلف الآراء والمقترحات والتوصيات في وضع هذه الآلية.

وقال نجمة، إن الهيئة الناخبة ستُشكّل من مختلف مكونات الشعب السوري، وسيُعتمد بشكل أساسي على التمثيل السكاني وفق إحصائيات عام 2011 في مختلف المناطق، مع التأكيد على أن الأفضلية ستكون للكفاءة، وليس على أساس الحاصصة، كما ستشمل الآلية المجتمع المدني والفعاليات الوطنية.

ونظرًا إلى عدم وجود قانون نافذ حتى الآن، فإن العملية لن تُبنى على أساس حزبي، بل ستعتمد على مشاركة الأفراد من مختلف الشرائح والمكونات الوطنية.

وشدد على أن مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، سيكون حاضرًا بقوة في تشكيل الهيئات الناخبة، التي ستراعي التمثيل السكاني في جميع المحافظات السورية، دون تمييز بين المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السابق أو تلك التي كانت محررة سابقًا.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني ببعض المناطق السورية مثل السويداء والرقة والحسكة، كشف نجمة أنه ستكون هناك آليات بديلة في حال تعذر الوصول إلى تلك المناطق وإجراء الانتخابات فيها بشكل مباشر.

وفيما يخص الضمانات المقدّمة للسوريين، فإن اللجنة تؤكد إصرارها الكامل على ضمان الشفافية والكفاءة، بحيث يكون مجلس الشعب المقبل مختلفًا جذريًا عمّا كان عليه في ظل النظام السابق، وفقًا لما ذكره المتحدث باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب.

وأعرب عن أمله "أن يكون البرلمان الجديد سلطة تشريعية حقيقية تضطلع بدورها الوطني الكامل، وتسهم في صياغة القوانين والتشريعات اللازمة للمرحلة المقبلة".

الانتخابات تبدأ محليًا وتنتهي بالبرلمان

يقترح المؤسس والمدير العام لمركز الشرق للبحوث (ORC)، سمير التقي، أن تبدأ العملية الانتخابية، كما الحال في الكثير من الدول التي خرجت من الحروب الداخلية، من القاعدة، عبر انتخابات محلية ومهنية ونقابية، ثم الانتقال نحو مجلس نيابي بغرفتين (نواب وشيوخ).

ويعتبر أن مجلس الشيوخ ضرورة لضمان حقوق الأقليات، وضمان وحدة البلاد عبر صلاحيات واسعة للولايات، بما فيها "حق الطلاق السياسي" إن لزم الأمر.

واعتبر أن النظام البرلماني هو الأنسب لسوريا، لأن النظام الرئاسي لا يتوافق مع واقع التعددية ولا مع كتلة كبيرة من السوريين الذين لا يعرفون أنفسهم دينيًا أو طائفيًا، بل بهويتهم المدنية والوطنية. ويرى أن الثقافة المدنية في المدن لا تنسجم مع الثقافة الدينية التي تُفرض اليوم عبر المناهج وتدمير الرموز الثقافية.

من جانبه، أشار الخبير القانوني عبد الناصر حوشان، إلى تعذر إجراء انتخابات في سوريا، في ظل غياب أو تهجير أكثر من نصف الشعب السوري، إضافة إلى أن هناك تلاعبًا سابقًا ببيانات السجل المدني من خلال تجنيس الأجانب وعدم تمكّن الملايين من السوريين من تسجيل الواقعات.

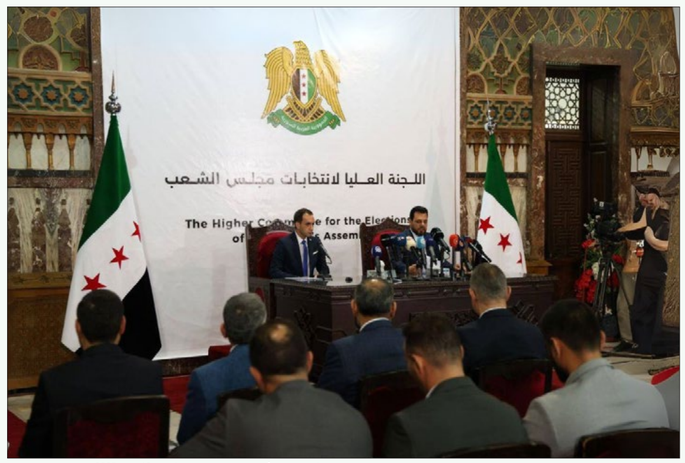

المؤتمر الصحفي الأول للجنة الانتخابية لمجلس الشعب – 18 حزيران 2025 (اللجنة الانتخابية/ فيسبوك)

أظهر غياب التشاركية عن السياسة العامة لقيادة المرحلة الانتقالية وجود "ضعف موصوف" في مجمل مؤسسات الدولة، إذ طغت الارتجالية في اتخاذ القرارات المصيرية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفق ما يراه الباحث في الفكر السياسي عبد الله تركماني.

ومنذ "مؤتمر النصر" ومقولة "من يحرر يقرر"، التي تناقلها المدافعون عن خيارات السلطة، تتالت الأخطاء "القاتلة"، المتمثلة بترتيب مؤتمر وطني شكلي على عجل، وإعلان دستوري مفصل على مقاس "سلطة الأمر الواقع"، وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية على أسس غير مهنية ووطنية وإنما لأهل الولاء، أضاف الباحث.

بعد فراغ دستوري

"مؤتمر النصر" الذي عقدته "إدارة العمليات العسكرية"، في 29 من كانون الثاني الماضي، أوقف العمل بالدستور القائم في زمن النظام السابق، وحلّ مجلس الشعب وألغى الأحزاب السياسية والمحكمة الدستورية، ما أدى إلى دخول البلاد في فراغ دستوري.

الفراغ، ملأته الحكومة الجديدة، بإعلان دستوري مؤقت أقرته في 13 من آذار الماضي، وتضمن أربعة أبواب، وحولت بموجبه نظام الحكم إلى رئاسي.

وبالرغم من صفة الإعلان المؤقتة، والتي حددت مدة الحكم بخمس سنوات، لم يسلم من انتقادات من قانونيين وسياسيين، إذ اتهموه بحصر السلطات في يد الرئيس، وإقصاء مكونات سياسية وإثنية ودينية.

بين رأيين

الخبير القانوني غزوان قرنفل قال إن خيار الحكومة الحالية منذ اللحظة الأولى هو وضع اليد على السلطة والتفرد بها وإقصاء مختلف الأطياف والتيارات والأحزاب عن المشهد السياسي السوري باعتبارها القوة التي تملك الحق في القرار، استنادًا إلى كونها القوة "المحررة" إعمالًا لمبدأ "من يحرر يقرر".

وأضاف، في حديث إلى عنب بلدي، أن الإعلان الدستوري جاء كتعبير "فظ" عن تلك السياسة "الإقصائية" ورفض أي شكل من أشكال الشراكة الوطنية في قرار رسم ملامح سوريا الجديدة.

وكان تركيز كل السلطة وأدواتها بيد الرئيس هو "التعبير الفاقع" عن تلك السياسة، فهو رئيس الجمهورية وقائد الجيش ورئيس الحكومة التي لا تُسأل عما تفعل، وهو صانع المجلس التشريعي وناخبه الوحيد، وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى وصاحب القرار الفصل في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، وبالتالي هو "الحاكم المطلق في سوريا"، وفق تعبيره.

> أمام تفاصيل هذا المشهد يكون الكلام عن التشاركية مجرد "نكتة سمجة".
>
> أما مؤتمر الحوار و"الكرنفالات الانتخابية" التي تعقد في المحافظات تمهيدًا لاختيار وتعيين أعضاء المجلس التشريعي، منزوع الصلاحية، في مراقبة أداء الحكومة ومساءلتها، فلا يمكن اعتبارها إلا مجرد "تدابير صورية" لزوم ما لا يلزم لـ"ذر الرماد في العيون".
>
> غزوان قرنفل
> قانوني سوري

واعتبر أن هذا النهج، الذي وصفه بالإقصائي، لن يساعد على تفكيك حالة الاستعصاء الوطني بل سيزيدها تعقيدًا وسيقود سوريا وشعبها إلى مهالك لم يعد بمقدور البلد تحمل تبعاتها وارتداداتها.

شروط التشاركية غائبة

بالمقابل، لا يرى الخبير القانوني عبد الناصر حوشان أن في مواد الإعلان الدستوري ما يندرج تحت مسمى الإقصاء، فهناك إعادة ترتيب الأرضية الدستورية والقانونية لتفعيل آليات المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية، وفق حوشان، يجب أن تكون لها أطر قانونية، فهي تعني المشاركة في إدارة الحكم من قبل الأحزاب والتيارات السياسية، ولذلك لا بد من وجود قانون للأحزاب والانتخابات ضمن دستور دائم.

ولفت إلى أحزاب كانت موجودة في عهد النظام السابق، مثل أحزاب "الجبهة التقدمية" وحزب "البعث"، وكانوا جميعًا شركاء بسفك دماء السوريين وشاركوا بالجرائم التي ارتكبها النظام السوري السابق.

يكرّس المركزية

يكرّس الإعلان الدستوري مبدأ المركزية السياسية، ما دفع أطرافًا إلى رفضه، خاصة تلك التي تدعو إلى اللامركزية، أو تذهب باتجاه "الفدرلة"، خاصة في شمال شرقي سوريا، والسويداء.

حوشان يناصر مبدأ المركزية في فترة ما بعد الحرب، مشيرًا إلى أن سوريا ليست وحدها من أخذت هذا الموقف، وأوضح أن الدول الضعيفة الخارجة من الحروب دائمًا تكون بنيتها السياسية والاجتماعية ضعيفة، بسبب السلاح الموجود بيد الميليشيات.

وربط القانوني مدى قوة الدولة بتكريس مبدأ سيادة الدستور والقانون، مؤكدًا أن الأمن والاستقرار يقتضي أن تكون السلطة الرئيسة بيد حكومة مركزية وتكون هي صاحبة السيادة وحصر السلاح بيدها.

> الإعلان الدستوري ومؤتمر الحوار الوطني..
>
> خارطة طريق أُقرت على عجل

> الامركزية السياسية ليست حلًا، وهي بوابة للحرب الأهلية. أما الامركزية الإدارية فهي نمط من أنماط الإدارة، وأعتقد أن العمل يجري على هذا النمط من خلال ما نراه من خلال عمليات إعادة هيكلة وإصلاح للمؤسسات، وهيكلة الإدارة المحلية، وقد تطول التعديلات قانون الإدارة المحلية.
>
> عبد الناصر حوشان
> قانوني سوري

من جانبه، يرى المؤسس والمدير العام لمركز الشرق للبحوث (ORC)، الدكتور سمير التقي، أن الخلاف الأساسي يتمحور حول الإعلان الدستوري الذي صُمم لنظام رئاسي بعد حرب داخلية مريرة، يكون فيه الحكم فعليًا بيد "هيئة تحرير الشام" (المنحلة) وهيئاتها السياسية والعسكرية، رغم أنه لا يحظى بتوافق سوري عام، خاصة أن هذا النمط من "الإسلام السلفي الجهادي"، بحسب تعبيره، لا يعكس هوية جميع السوريين.

وأضاف التقي أن دراسة 35 حربًا داخلية منذ الحرب العالمية الثانية، أظهرت أن نموذج الدولة عادة ما يكون توافقيًا على نظام برلماني، ويتجه إلى درجة عالية من اللامركزية، بعد انتهاء هذه الصراعات، وأن هذه الصراعات لا تنتهي إلا بإلغاء منطق الغلبة، ونبذ فكرة "من يحرر يحكم"، معتبرًا أن استمرار هذا النهج سيبقي "الجمر تحت الرماد"، ما يؤدي إلى انفجارات متكررة نتيجة شعور بعض الأطراف بالمظلومية والتهميش، ورفضها لتغيير هوية سوريا دون مشاركتها الفعلية.

مفهوم سياسي أم خيار إداري؟

مدير الأبحاث والسياسات في مركز "عمران للدراسات الاستراتيجية"، معن طلاع، أكد في حديثه إلى عنب بلدي، أن النقاش حول المركزية واللامركزية في سوريا تحكمه مغالطات وتشنجات كبيرة، ليس فقط من جانب الحكومة، بل من مختلف الأطراف.

وشدد على أن المركزية المطلقة لا تعني بالضرورة التحكم الكامل بكل تفاصيل القرار، ولا تمثل وحدها الضامن لوحدة البلاد.

وقال إن وحدة البلاد لا تُبنى على أساس التحكم بالمركز، بل من خلال عقد اجتماعي متوازن يجمع بين مركز قوي وأطراف قوية. هذا الفهم يغيب أحيانًا بسبب الحساسيات السياسية المحيطة بمفهومي المركزية واللامركزية، ما يجعل أي نقاش حول توزيع الصلاحيات مشحونًا وغير عقلاني.

ويرى أن المطلوب اليوم هو قانون ناضج للإدارة المحلية، يراعي واقع الدولة السورية، ويحدد بوضوح ما الصلاحيات التي يمكن تفويضها، وما الصلاحيات السيادية التي لا يمكن إلا أن تبقى بيد المركز، كالدفاع والسياسة الخارجية.

التمهيد لدستور جديد

تنبع أهمية التشاركية السياسية، وفق الكاتب السياسي درويش خليفة، من خلال بناء مؤسسات تشريعية وتنفيذية تمثّل كل السوريين، بإعادة تشكيل القرار السياسي بشكل جماعي، وإتاحة المجال لظهور نخب جديدة من كل المكونات تسهم في إعادة بناء البلاد، والتمهيد لدستور جديد، يكرس ثقافة فكرة الدولة الجامعة.

واعتبر أن ما نحتاج إليه اليوم ليس تبادل الاتهامات، بل مشروع وطني جامع يعيد وصل ما انقطع بين الدولة والمجتمع، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد يتجاوز ثنائية الأمن والطائفة، نحو دولة المواطنة والحقوق.

دعوات لمؤتمر وطني جديد

بعد تحضير استمر عدة أيام، طافت خلالها اللجنة التحضيرية على المحافظات السورية، انطلق مؤتمر "الحوار الوطني" في 24 من شباط الماضي، بمشاركة أكثر من 600 شخصية سورية.

المؤتمر لاقى إشادات من عدد من حاضريه، إلا أنه لاقى انتقادات بعضها من حضر المؤتمر، والآخر من خارجه، تمثلت أبرزها بمدة عقده التي لم تتجاوز اليومين، إضافة إلى المدة التي سبقت إرسال الدعوات، قبل 48 ساعة من عقده، فضلًا عن انتقادات لاحقت مخرجاته.

ويرى الباحث السياسي الدكتور نادر الخليل، أن أبرز الأخطاء قبل انعقاد المؤتمر، تمثل بغياب الشفافية في تشكيل اللجنة التحضيرية، ما أثار شكوكًا حول نياتها وتمثيلها.

كما أشار إلى استبعاد قوى سياسية ومجتمعية فاعلة، ما أفقد المؤتمر شرعيته التمثيلية، إضافة إلى الاعتماد على خطاب "تعبوي" بدلًا من خطاب تأسيسي، ما جعل التحضير أقرب إلى حملة "علاقات عامة".

وعلى صعيد النتائج تنسحب الأخطاء على عدة نقاط، وفق ما يرى الخليل، تتمثل الأولى بعدم وجود آليات تنفيذ واضحة لما تم الاتفاق عليه، ما جعله مجرد بيان نيات.

كما يعود إلى تغليب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية، حيث تم توظيف مخرجات المؤتمر لتعزيز مواقع بعض الأطراف، والفشل في بناء الثقة بين الأطراف المشاركة، ما زاد من حدة الاستقطاب في بعض الحالات.

دعوات إلى مؤتمر وطني جديد

بعد الأزمة السياسية والمجتمعية في سوريا، عقب أحداث السويداء، وقبلها في الساحل السوري، فضلًا عن حوادث أمنية وسياسية في مختلف الأمكنة والمجالات، برز إلى المشهد السياسي السوري الحديث عن عقد مؤتمر جديد للحوار الوطني، كان أبرز الداعين إليه الموقعين على مبادرة "المئوية السورية".

ورغم الحديث المتكرر عن الحوار الوطني، يرى الخليل أن معظم المبادرات افتقرت إلى الشروط الدنيا للتمثيل الحقيقي، وغلب عليها الطابع الرمزي أو التوظيفي وحتى الشكلي.

يعود ذلك لعدة عوامل، أولها تآكل الثقة بين الفاعلين السياسيين، سواء بين المعارضة والسلطة القائمة، أو داخل أطيافها، ما جعل أي محاولة للتقارب تبدو شكلية أو محكومة بالفشل.

العامل الثاني هو تضخم دور الفاعلين الخارجيين، حيث باتت التشاركية السياسية مرهونة إلى حد كبير بإرادات إقليمية ودولية، ما أفقدها استقلاليتها وشرعيتها الوطنية.

ويعود العامل الثالث إلى ضعف المؤسسات الوسيطة، مثل الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، التي يفترض أن تكون جسورًا للتشاركية، لكنها إما مهمشة أو مخترقة أو غير مؤهلة وحتى غير موجودة، وفق الخليل.

كيف يجب أن يكون المؤتمر الوطني القادم

نادر الخليل – باحث سياسي سوري

في ضوء الواقع السوري، تبدو الحاجة ملحّة لعقد "مؤتمر وطني حقيقي"، لا بوصفه مناسبة احتفالية أو إعلامية، وإنما كمنصة تأسيسية، لإعادة بناء العقد الاجتماعي السوري الجديد.
هذا المؤتمر يجب أن يكون:
– جامعًا: يضم ممثلين عن جميع المكونات السياسية والاجتماعية، بما فيها القوى المعارضة في الداخل والخارج، والمجتمع المدني، والنقابات، والفعاليات الاقتصادية والدينية.
–محايدًا: يُدار من قبل لجنة مستقلة تحظى بثقة الجميع، بعيدًا عن الهيمنة الرسمية، أو الحزبية، أو الفصائلية.
– مؤسسًا: يهدف إلى وضع خارطة طريق واضحة نحو انتقال سياسي حقيقي تدريجي، يضمن التشاركية، ويُعيد بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية.
وإذا تقرر عقد مؤتمر حوار وطني جديد، فإن الشكل الأمثل له يجب أن يكون تأسيسيًا لا استشاريًا، وهدفه الأساسي إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، على أسس جديدة جامعة وشاملة.
ويجب أن يُبنى مؤتمر الحوار الوطني الجديد على:
– تمثيل حقيقي لكل القوى السياسية والاجتماعية، بما فيها تلك التي لم تُدعَ سابقًا.
– إدارة مستقلة من شخصيات وطنية تحظى بثقة واسعة، بعيدًا عن الاستقطاب وعقلية "الفصائلية".
– جدول أعمال واضح: يشمل قضايا الإدارة المحلية، والعدالة الانتقالية، والإصلاح الدستوري، وإعادة بناء المؤسسات.
– ضمانات عربية ودولية: تضمن تنفيذ مخرجاته، دون أن تتحول إلى وصاية.
المأمول منه كمؤتمر وطني شامل:
– أن يكون نقطة تحول في المسار السياسي السوري، وأن يؤسس لمرحلة جديدة من التشاركية الفعلية، لا الشكلية، تُعيد الاعتبار للمواطن بوصفه شريكًا لا تابعًا، وللسياسة بوصفها أداة بناء لا صراع.
– أن يكون الحوار مفتوحًا، ومتاحًا زمنيًا، حتى لو استمر أشهر (كون الحوار الوطني عند تأسيس سوريا قبل أكثر من 100 سنة، استمر ستة أشهر تقريبًا).
– خلال فترة الحوار، يجب أن يكون دور الحكومة الانتقالية "انتقاليًا فعلًا"، وألا تتخذ قرارات ذات طابع تأسيسي لمستقبل سوريا، بصورة منفردة، إلى حين توفر الظروف الملائمة لانتخاب هيئة تمثيلية، قادرة على رسم مستقبل سوريا، بناء على شرعيتها التمثيلية لمختلف السوريين.
المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من منطق "الثورة" إلى منطق "الدولة"، ومن منطق "الفصائلية" إلى "مؤسسة الجيش الوطني"، فاستمرار الفصائلية، حتى تحت شعارات محلية أو طائفية، يهدد وحدة البلاد، ويعرقل أي مشروع وطني جامع، ولا يمكن بناء دولة مستقرة دون احتكار شرعي للقوة، ودون مؤسسات أمنية وعسكرية موحدة، تابعة لسلطة الدولة السورية الموحدة الشاملة لكل المكونات السورية.
سوريا تحتاج إلى مقاربة وطنية شاملة، تضمن الحقوق وتحترم الخصوصيات، وترفض الفوضى والسلاح خارج إطار الدولة، هذا يتطلب حوارًا وطنيًا صادقًا، وتجاوز الخطاب الإقصائي، والاعتراف بأن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة بناء، لا تصفية حسابات، وشراكة وطنية شاملة لكل مكونات الدولة السورية دون استثناء.

بعد أحداث السويداء.. التشاركية تتحول إلى مطلب أساسي

في ظل الأزمات المتواترة، ترى الأوساط السياسية أن سوريا اليوم تتطلب إشراك النخب والمؤهلين وممثلي المجتمعات في النهج السياسي السوري، كمحاولة إسعافية لاحتواء التوترات بين جميع السوريين.

الكاتب والباحث في الفكر السياسي الدكتور عبد الله تركماني، قال لعنب بلدي، إن السوريين عانوا من عدم تمثيل مجتمعهم التعددي، في ظل النظام "التسلطي" السابق، واستبشروا خيرًا بالتغيير، على أمل أن يلاقي النظام الجديد تطلعاتهم إلى تشاركية سياسية حقيقية، تضمن لهم مواطنيتهم الحرة والمتساوية، خلال مسار الانتقال السياسي.

وضرب أمثلة بما حصل في العديد من الدول التي انتقلت من التسلطية إلى الحرية والديمقراطية، إذ دمجت كل مكوناتها في مؤسسات الدولة، عبر التشاركية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما قطع الطريق على بروز هوياتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

وفي سوريا، كان من المفترض، برأي تركماني، أن تكون التشاركية مدخلًا إلى وحدة التنوّع السوري، القومي والطائفي والمذهبي، باعتباره غنى وقيمة مضافة، وذلك من خلال دولة الحق والقانون والمؤسسات، التي تكفل العدالة والمساواة.

وأشار إلى أن الأحداث في الساحل والسويداء التي ولّدت تهديدًا للسلم الأهلي، يُفترض أن تنبّه قيادة المرحلة الانتقالية إلى أن الخيار الأمني في التعامل مع التنوّع السوري، سوف يؤدي إلى الكارثة، بينما الخيار السياسي عبر التشاركية، يفتح آفاق التقدم والازدهار لكل مكونات الشعب السوري.

شبه غائبة أو مشوهة

يتفق الكاتب السياسي درويش خليفة مع رأي تركماني، إذ قال لعنب بلدي، إن التشاركية السياسية في سوريا لا تزال شبه غائبة أو مشوهة، إذ لم تتبلور بعد مؤسسات سياسية جامعة تمثل كل المكونات المجتمعية والكيانات السياسية، وحتى في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة، تسود أنماط حكم محلية، غالبًا ما تكون أحادية أو محصورة ضمن جماعة بعينها، أو خاضعة للتجاذبات الخارجية.

وأضاف أنه بعد أحداث السويداء، التي حملت رسالة رفض للتهميش والاحتكار السياسي، فإن الحاجة للتشاركية باتت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، فهذه الأحداث كشفت عن عمق الهوة بين الناس والمنظومة الحاكمة، وعن رفض المكونات للبقاء في موقع المتفرج أو الضحية.

وحسب تعبيره، لا يمكن اعتبار ما حصل في السويداء حدثًا أمنيًا عابرًا، بل هو مؤشر واضح على أزمة سياسية أعمق، تعصف ببنية الدولة السورية الجديدة، وتظهر حجم التحديات أمام إعادة بناء الثقة بين المكونات السورية ومركز القرار في دمشق.

التعيينات "محتكرة"

اعتبر الدكتور عبد الله تركماني، أن التشاركية السياسية ليست مطلب المكوّنات الأقلوية فقط، وإنما هي مسألة السوريين جميعًا، في حين أن أغلب التعيينات في مؤسسات الدولة محتكَرة من قبل ما يسمى بـ"الأمانة العامة للشؤون السياسية"، التي يشرف عليها وزير الخارجية، وقد أصبحت تتصرف بصفتها حزبًا حاكمًا وحيدًا.

ولعل ما شهدته سوريا مؤخرًا من تهديد بالسلم الأهلي في السويداء، يدفع قيادة المرحلة الانتقالية إلى إعادة النظر بإدارة الدولة "كغنيمة"، يستأثر بها أهل الولاء من "إخوة المنهج السلفي"، في اتجاه التشاركية السياسية والاجتماعية، وتوزيع السلطة على أساس الكفاءة والنزاهة والمواطنة المتساوية، حسب تعبير الكاتب والباحث تركماني.

انعكاسات مرهونة بالتنفيذ

السياسيون والباحثون الذين قابلتهم عنب بلدي ربطوا تعزيز شرعية السلطة الحالية، وتحقيق الانتقال السلمي، والحد من التصعيد العسكري المسلح، بالتشاركية السياسية في حال طبقتها السلطة السورية.

تركماني شرح ذلك بأن سلطة آل الأسد حولت الدولة من فضاء عام لكل المواطنين إلى فضاء خاص لأهل الولاء للسلطة الأمنية.

واليوم، تتجلى أهمية تقديم رؤية سياسية أخرى لسوريا الجديدة، تتمحور حول أسئلة السياسة الرئيسة، المتمثلة بتأكيد حيادية الدولة عن الأيديولوجيات والأديان والأحزاب، باعتبارها دولة كل مكوّنات المجتمع السوري، والتعاطي مع المواطنة والحريات العامة والفردية.

"النجاح في عملية الانتقال إلى دولة الحق والقانون، يقتضي القطيعة مع ثقافة الشعارات، التي أنهكت السوريين طوال ستة عقود"، قال تركماني، مشيرًا إلى أولوية التركيز على التعاطي المجدي مع تحديات الحاضر والتخطيط للمستقبل، على أساس الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية، التي تضمنها التوافقات بين جميع التيارات الفكرية والسياسية، التي تعمل تحت سقف الوطنية السورية الجامعة.

ويرجح أن نجاح عملية التحول السياسي مرهون بتشكيل "كتلة تاريخية" واسعة من القوى السياسية العاملة، من أجل نجاح هذا الخيار. وهذا يدفع إلى القول إنه من دون معارضة وطنية حقيقية تسهم في ترشيد سلوك السلطة، وتهذب نزعات الاستبداد الكامنة فيها، وتساعدها على حماية مصالح البلد من التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، يغدو مصير سوريا "في مهب الريح".

اختلاف في تحديد المطالب

يختلف السياسيون في تحديد مطالب تنفيذ عملية التشاركية السياسية، ولكنهم أجمعوا على توفير إرادة سياسية جدية، ووجود معارضة سلمية تراقب عمل السلطات، وتصوب نهجها الخاطئ.

يرى الباحث في الفكر السياسي عبد الله تركماني، أن تحديات كثيرة ستواجه سوريا في المرحلة الانتقالية، ما يتطلب تأسيس أحزاب سياسية نوعية ومختلفة، حاضنتها الاجتماعية من شابات وشباب سوريا، وبوصلتها المصالح العليا للشعب والوطن.

وفي هذا السياق، قال إنه يجدر بالمعارضة السورية بكل أطيافها، أن تبحث عن أشكال متطورة للحضور الشعبي الكثيف، خاصة من الشباب والنساء، في فعالياتها السلمية، كي تضمن استكمال عملية التحوّل المطلوب، ولعل برنامجًا تشاركيًا شاملًا يساعد على الخروج من خيارات الماضي، الذي يفتقد حرارة التواصل مع الحاضر والمستقبل، إلى خيارات المستقبل التي تفتح الأفق أمام انطلاق مبادرات كل مكوّنات الشعب السوري.

"ومن الواضح أنه يترتب على الحكومة بذل جهد أكبر للانفتاح على جميع مكوّنات الشعب السوري"، بحسب تركماني، شارحًا ذلك أنه ليس عبر البيانات والخطب، بل ضمن سياسة عملية تتخلى عن سياسة الاستحواذ، وعن الحلول الأمنية، بما يمكّن من فتح حوار وطني حقيقي، ينتج عنه تظهير قيادات حقيقية وناضجة من كل المكوّنات، لا تقتصر على القيادات التقليدية من مشايخ وزعماء عشائر وطوائف، بل تشمل الشباب والمثقفين وقوى المجتمع المدني، بما يقود إلى بناء عقد اجتماعي جديد بين السوريين.

وينعكس تنفيذ ذلك، برأيه، من خلال تعزيز هوية وطنية جامعة، توفر حصانة داخلية حقيقية، وتقطع الطريق على التدخّلات الخارجية، وفي مقدمتها الإسرائيلية.

وزيرة الشؤون الاجتماعية عند قبوات تزور المهجرين من محافظة السويداء في درعا – 23 تموز 2025 (محافظة السويداء)

وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" مقتل ما لا يقل عن 814 شخصًا، وإصابة 903 آخرين، في أحداث السويداء، التي اشتعلت شرارتها في 13 من تموز بمواجهات بين فصائل السويداء المحلية وعشائر البدو، ما أدى إلى تدخل القوات الحكومية.

وتراجعت المواجهات في 24 من تموز، بعد انتهاكات على نطاق واسع من الفصائل المحلية وقوات العشائر والقوات الحكومية.

وتشمل حصيلة "الشبكة" ضحايا من المدنيين، بمن فيهم أطفال وسيدات وأفراد من الطواقم الطبية، إضافة إلى مقاتلين من مجموعات عشائرية مسلحة من البدو، وأخرى محلية من أبناء المحافظة، إلى جانب عناصر من قوى الأمن الداخلي ووزارة الدفاع.

متى نتوقف عن التفكير الطفولي؟

أحمد عسيلي

منذ لحظة سقوط نظام الأسد، أو بالأحرى منذ الأسبوع الأول بعد انهياره، بدأت تظهر ملامح معارضة جديدة للسلطة التي خلفته، فقد كان هناك تخوف (وهو تخوف محق) من نشوء سلطة ذات طابع ديني إسلامي متشدد. في البداية، بدا هذا الرفض خجولًا، خاصة أن الناس كانوا يعيشون نشوة الخلاص من الأسد، بما له من سجل دموي ثقيل، عاشت سوريا خلال تلك الأيام الأولى لحظة نادرة: سجن "صيدنايا"، بكل تاريخه الدموي زال كرمز سلطوي، وتكشّفت مساحات من الحريات لم يعرفها السوريون منذ عقود.

لكن شيئًا فشيئًا، بدأت التناقضات الداخلية في المجتمع السوري تطفو على السطح، كانت أزمة مقام الخصيبي، التي تزامنت مع محاولة اعتقال شخصية أمنية بارزة في طرطوس، أول اختبار علني لحدود السلطة الجديدة، وقد أدّت إلى مواجهات دامية، تلتها تحركات عسكرية في الساحل لأنصار النظام السابق، أدت إلى مجازر مروعة بحق كثير من المدنيين العلويين وبعض المدنيين السنة وأفراد الأمن، ثم موقف الشيخ الهجري ورفضه دخول الجيش إلى السويداء، ما أسّس لانقسام درزي- سلطة لاحق، حادّ ومؤلم، دون أن ندخل هنا في متاهة إشكالية العلاقة مع "قسد". كل هذه الأحداث ولّدت تدريجيًا شعورًا جديدًا لدى فئات متزايدة من السوريين بأن السلطة الجديدة ليست ممثلة للجميع، بل تكرّر (وإن بوجه مختلف) أخطاء النظام السابق.

ومع تنامي هذا الرفض، عاد الشارع المعارض ليرفع شعارات تشبه شعارات عام 2011: "ارحل"، "السلطة لا تمثلني"، بدا أن الذاكرة السياسية السورية تدور في حلقة مغلقة، لكن اللافت هو أن هذه المعارضة الجديدة، كحال المعارضة القديمة، لم تأتِ بمشروع واضح، بل تكررت نفس اللغة، نفس النبرة، نفس الإلحاح الطفولي على حلٍّ واحد: الرحيل، لا أحد يطرح تصورًا لما بعد، أو حتى آليات للوصول، أو ضمانات للانتقال، فقط التمسك بالخلاص الرمزي: زوال الحاكم.

يذكرني هذا السلوك بحالة مريض عربي تابعته في باريس، كان يعاني من اكتئاب حاد، هذا الشاب أمضى سنوات يعمل بجهد في بلده الأصلي ليؤمّن تكلفة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، حلمه كان باريس، مدينة النور، اعتقد أن وصوله إليها هو نهاية مشكلاته (كحال معظم الشباب العربي)، عرف الطرق، اتصل بالمهربين، جمع المال، واجتاز البحر عبر ليبيا، وحين وصل إلى باريس، قدّم طلب لجوء، وانتظر، وظنّ أن الحياة ستبدأ، بسلوك يشبه كثيرًا حال سلطتنا بعد السقوط، وكأن كل شيء سيكون على ما يرام بمجرد زوال الأسد.

لكن لم يبدأ شيء، بل بدأت مرحلة التيه الحقيقي: أوراق لا تنتهي، مكاتب مغلقة، لغة غريبة، وحدة قاتلة، بلا عمل، بلا أصدقاء، بلا هوية واضحة، بدأ يشعر أنه محاصر في شبكة من الإجراءات التي لا يفهمها، لم تكن العودة إلى بلده ممكنة، لأنها تعني الاعتراف بأن كل تلك السنوات ضاعت سدى، كما لم تكن الحياة في فرنسا تملك أي ملمح من الحلم الذي رآه، وما اكتشفناه معًا خلال الجلسات أنه لم يكن يملك أي مشروع فعلي لما بعد الوصول، كل خياله كان متمركزًا حول لحظة الوصول كأنها لحظة الخلاص النهائي، لم يفكر أبدًا في أنه سيحتاج إلى بناء شيء ما، إلى وقت، إلى تعلم، لم يكن يتصور بأنه بعد الوصول سيواجه شكلًا آخر من المشكلات، ظن أن كل شيء سيحل تلقائيًا.

وهذا تمامًا ما نراه اليوم في لغة السياسة السورية وعلى ضفتي النظام والمعارضة: غضب ورفض تام من جهة، مع أمل ووعود كبيرة من جهة أخرى، لكن بلا مشروع واضح، وكأن إسقاط النظام هو لحظة الخلاص الوحيدة، وكأنها نهاية التاريخ، متناسين أن داخل المجتمع السوري ذاته، هناك تناقضات هائلة، طبقية، دينية، مناطقية، لغوية، لا تزول بمجرد سقوط النظام.

هذا النمط من التفكير يشبه ما يسميه بعض المحللين النفسيين بـ"التفكير الأراتي"، ويمكن لنا أن نسميه حتى "التفكير الطفولي"، حيث لا يُفكر الإنسان إلا في نتيجة واحدة نهائية، ويُغفل كل ما قبلها وكل ما بعدها، وهنا يتحول العمل السياسي من فعل مركّب إلى أمنية، ويتحول المطلب الشعبي إلى تكرار صوتي لا يُنتج أثرًا.

وإذا عدنا للمريض السابق، نكتشف أنه أكثر واقعية من معارضتنا حاليًا، فذلك الشاب، على الأقل، عرف طريقه للوصول إلى أوروبا، خطط له، واجتهد، ورسم طريقًا واضحًا ونجح في الوصول (كالسلطة)، الصدمة كانت في اليوم التالي للوصول فقط (كالسلطة والمعارضة)، أما المعارضة الحالية، فهويتها نفي فقط: لا تشارك، تضغط لاستقالات جماعية، تطلب تدخلًا دوليًا، دون أي خطة للفعل، بل تطالب بأن يقوم طرف خارجي غير محدد بفعل كل شيء عنها.

في النهاية، يبدو أن سوريا لم تتجاوز بعد عقدتها الأولى: رفض الحاكم دون مساءلة الذات، نريد أن يرحل كل شيء، لكن لا نعرف من يأتي، أو كيف، أو لماذا، نعيش بلا خيال سياسي وبلا مشروع واقعي، والفراغ كما علمنا التاريخ، لا يظل فارغًا طويلًا، يملؤه العنف، أو الأساطير، أو زعماء من ورق.

الأحداث الدامية في السويداء

لمى قنوت

خلّفت الأحداث المفجعة في السويداء مؤخرًا، تصدعًا مجتمعيًا واحتقانًا طائفيًا يضافان إلى ما خلّفته مجازر الساحل في آذار الماضي، وأحداث جرمانا وأشرفية صحنايا بعد قرار الأسد، وما هندسه نظام الأسدين من اصطفافات وتخندق ومظالم، وقد أبرز خيار السلطة في إخضاع محافظة السويداء بالقوة العسكرية ضعفًا سياسيًا في قراءة المعطيات الجيوسياسية والمواقف الدولية والإقليمية بشكل دقيق، ومغامرة بالسلم الأهلي، وإيقاظًا لعصبيات قبائلية وعشائرية، الأمر الذي سيفاقم الصراعات الأهلية، وسيعقد الوضع السياسي والأمني ويطيل أمد العقوبات ويكرسها كأداة إخضاع طويل الأمد لإملاءات الخارج.

راهنت السلطة الانتقالية على أن الدعم الدولي والإقليمي والمفاوضات مع إسرائيل ستمنحها غطاء يمكّنها من إحكام قبضتها على السلطة وفق طرائقها، وبضمنها تسوية الملفات العالقة مثل ملف السويداء، ويدعم تعنتها في انعدام الثقة الصلاحيات بيد الرئيس الانتقالي، بعيدًا عن السعي لبناء عقد اجتماعي وإجماع وطني على إدارة المرحلة الانتقالية من خلال مؤتمر وطني جامع.

شهدت العلاقة بين السلطة الانتقالية والشيخ حكمت الهجري توترات وشدًا وجذبًا منذ سيطرة السلطة على مقاليد الحكم، إذ تجاهلت الأخيرة رغبة أوساط شعبية وسياسية ودينية بالمحافظة في ترشيح محسنة المحيثاوي كمحافظة، وعيّنت من خارجها مصطفى البكور الذي اجتهد في مهمته، لكنه استقال في أيار الماضي إثر حادثة اعتداء على مبنى المحافظة واقتحام مكتبه وإشهار السلاح في وجهه، وبعد شهر عاد واستأنف عمله كمحافظ.

وبينما كان الإطار الإداري والأمني والخدمي بين المحافظة والمركز يسير وفق خطة تفاهمات تم التوافق عليها بين المحافظ والهجري في 12 من آذار الماضي، كان الخلاف السياسي يتصاعد بين الهجري والسلطة، والذي بدأ برفضه الإعلان الدستوري، إثر بيانه الصادر في 18 من آذار الماضي، واصفًا مضمونه بإعلان دكتاتوري، صادر عن لجنة من نفس اللون الواحد كسابقاتها، وسلّم "البلاد كلها لشخص واحد بصلاحيات مطلقة تؤسّس لسلطة استبدادية جديدة"، وطالب بإعادة صياغة الإعلان الدستوري، عبر لجان تشمل المحافظات، تؤسس لنظام ديمقراطي تشاركي "يأخذ بالخصوصية التاريخية والثقافية لكامل البلاد واحترام حقوق الإنسان، وضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار بدولة ديمقراطية موحدة، تقوم على مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها، وصلاحيات محلية إدارية أوسع للمحافظات السورية".

كما عرّج بيان الهجري أيضًا على مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد في أقل من خمس ساعات، وأصدر "توصيات متداخلة جاهزة مخيّبة للآمال"، وأشار إلى أنه رغم ذلك، "لا تزال أيدينا ممدودة للتعاون"، لكنه، وقبل خمسة أيام من تاريخ البيان المذكور، وخلال لقائه مع عدد من الفعاليات المجتمعية ناقض نفسه، حين قال، "لا وفاق أو توافق مع حكومة متطرفة بكل معنى الكلمة ومطلوبة للعدالة الدولية"، ووصف المرحلة الحالية بأنها "مرحلة كن أو لا تكن"، وبأنه يعمل لمصلحة الطائفة، ووصف المتعاونين مع السلطة، أو من "انتقلوا إلى جانب الإدارة"، بأنهم، "يبيعون أهلهم وكرامة أهلهم وتاريخ أهلهم ودم أهلهم"، وكان موقف الهجري آنذاك مختلفًا عن موقفي كل من الشيخ يوسف الجربوع والشيخ حمود الحنّاوي، وشمل الانقسام أيضًا الفصائل المسلحة في السويداء، فـالتحالف الذي أنشأته "حركة رجال الكرامة" مع "شيوخ الكرامة" و"أحرار الجبل" كان مؤيدًا للاتفاق مع الحكومة الانتقالية، والذي نص على تفعيل الضابطة العدلية والمؤسسات الشرطية مع أبناء المحافظة، بينما "المجلس العسكري" الذي يقوده طارق الشوفي، والذي تشكل بعد سقوط النظام البائد، تبنى موقفًا عدائيًا من الحكومة الانتقالية ورفض التعامل معها، ولكن خارطة التحالفات تغيرت بعد الحملة الأمنية التي شنتها الحكومة الانتقالية في السويداء مؤخرًا، وتوحدت مطالب الفصائل المحلية الدرزية بضرورة انسحاب قواتها من المحافظة، والتصدي لقوات العشائر.

بعد الاشتباكات المسلحة في جرمانا وأشرفية صحنايا التي وقعت في نهاية نيسان وبداية أيار الماضيين، نصبت قوات عشائرية (عشائر المملكة) التابعة للأمن العام في وزارة الداخلية حاجزًا أمنيًا (على طريق دمشق- السويداء، الذي سبق وأن ارتكبت عناصره انتهاكات ضد مسافرين دروز، وكان قطع هذا الطريق الحيوي يسبب أزمات في توريد المحروقات والغذاء وغيرها إلى السويداء، ناهيك بتعطيل مصالح أبنائها وبناتها. وعلى هذا الحاجز، تعرض تاجر درزي لإهانات واعتقال وسرقة في 12 من تموز، ما دفع بعصابات محلية درزية إلى خطف مجموعة من بدو منطقة القوس ردًا على ما تعرض له التاجر، وقامت بدورها مجموعة من الأخيرة بخطف مجموعة من الدروز، وخلال تدخل قوات وزارتي الدفاع والداخلية لفض الاشتباك بين الدروز والبدو، شنت معركة على محورين، من درعا ومن ريف دمشق، استخدمت فيها الدبابات والمدفعية والمسيرات وقذائف الهاون، من أجل السيطرة على المحافظة، لكنها اضطرت لسحب قواتها بعد العدوان الإسرائيلي على آليات ومواقع عسكرية في أطراف السويداء وريف درعا ودمشق وبضمنها هيئة الأركان ومحيط القصر الجمهوري في16 من تموز الماضي.

أيًا كانت الحقيقة في السرديات المتداولة، والمتعلقة بخلفيات الخيار العسكري الذي اختارته السلطة الانتقالية في السيطرة على محافظة السويداء بعد اجتماع مسؤول سوري وآخر إسرائيلي في العاصمة الأذرية باكو، وذلك على هامش زيارة أحمد الشرع لأذربيجان، و"سوء الفهم" الذي تحدث عنه وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، بين الطرفين، وأسبابه، فإن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها القوات التابعة للسلطة بالمقام الأول، والجماعات المسلحة من الدروز والبدو، خلّفت أزمة إنسانية خطيرة، وأدت إلى أعمال نهب وحرق منازل وإعدامات ميدانية واعتداءات طائفية، وارتكبت السلطة الانتقالية إثمًا كبيرًا في عدم الوقف الفوري للحشود العشائرية التي اتجهت إلى محافظة السويداء، وارتكبت جرائم وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين من الدروز، وأدت فيما بعد إلى تهجير عوائل من البدو خارج السويداء.

استحضر استخدام السلطة للأسلحة الثقيلة والقوة المفرطة ضد المدن والمدنيين صورًا من الذاكرة الجمعية السورية لما عانته مدن سورية من عقاب جماعي مارسه النظام البائد عليها، وفي سياق استمرار عنف السلطة أو العنف والتجييش الطائفي والعنصري والمناطقي الذي ترعاه أو تغض النظر عنه، وتعتنها في طرائقها وابتعادها عن الحوار الداخلي، كيف لنا أن نخرج من دوامة العنف والعنف المضاد ونتعافى كمجتمعات.

بدوافع بينها
"الحكمة السيادية" و"التحوّط السياسي"

الحكومة ترفض الاستدانة رغم الاحتياجات الملحّة

عنب بلدي – جنى العيسى

منذ عدة أشهر، يكرر مسؤولو الحكومة السورية ممن هم على ارتباط مباشر باقتصاد البلاد تصريحات بشأن اتباع سياسة عدم الاستدانة الخارجية، ورفض هذا الخيار بالمطلق.

ورغم احتياجات البلاد الهائلة التي قد تتطلب جمع أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لإعادة الإعمار الشاملة، لا يبدو أن لدى الحكومة خططًا واضحة خارج الاستدانة الخارجية لتلبية هذه الاحتياجات.

توجه رسمي

مطلع تموز الحالي، صرح حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، أنه بأمر من الرئيس، أحمد الشرع، لن تلجأ سوريا إلى الديون الخارجية، ولن يكون هناك لجوء للاستدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو مؤسسات دولية مشابهة.

وفيما يتعلق بتمويل العجز، أشار حصرية إلى اعتماد خيار الإصدارات المحلية من الصكوك كأداة تمويل رئيسة، بالتوازي مع استمرار التدفقات النقدية من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي لمدة تقدّر بما بين 15 و20 عامًا، على حد قوله.

الأمر نفسه أكده وزير المالية، محمد يسر برنية، في أكثر من مناسبة، وفي حوار خاص أجراه مع عنب بلدي، منتصف حزيران الماضي، قال إن الدولة السورية ليست بوارد الاقتراض من أي مؤسسة مالية دولية في الفترة الحالية.

برنية ترك الباب مفتوحًا في هذه المسألة، إذ أضاف في تصريحاته أنه يتعهد في حال قررت سوريا الاقتراض بالشفافية قائلًا: "في حال قررنا أن نقترض يومًا فسوف نصارح شعبنا ونكون شفافين في شرح الأسباب".

مبررات مفهومة

يمكن اعتبار أن هناك مبررات للحكومة السورية في عدم الاستدانة والاعتماد على الموارد المحلية، وفق ما يرى رئيس قسم التسويق في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب"، الدكتور محمد غريب.

وقال غريب في حديث إلى عنب بلدي، إن هذا التوجه يساعد على الاستقلال المالي ويجنب الحكومة تكاليف الدين الخارجي المرتفعة والتي غالبًا ما تكون مشروطة، إذ تعول الحكومة على دخول الاستثمارات الأجنبية في سوريا لترميم البنية التحتية وإعادة الإعمار، وكذلك تتوقع الحكومة تحسن الإنتاج وزيادة الصادرات ولا سيما بعد رفع العقوبات عن سوريا.

كما تتوقع تحقيق الإيرادات من الثروات التي تمتلكها سوريا ولا سيما النفط والمحاصيل الزراعية كالقمح، ولكن هذا الأمر مرتبط ببسط الدولة السورية سيطرتها على منطقة الجزيرة السورية، إذ إن الاستفادة من الموارد التي تمتلكها يتطلب السيطرة عليها بالكامل وتعزيز الأمن والاستقرار فيها.

التزامات طويلة الأمد

يشكل قرار الحكومة السورية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية في هذه المرحلة مفترقًا اقتصاديًا حاسمًا، يعكس توجهًا مغايرًا لما اعتادته معظم الدول الخارجة من الحروب أو الأزمات الحادة.

الباحث الاقتصادي محمد السلوم، يرى أن هذا القرار على ما فيه من جرأة، يحمل في جوهره نوعًا من "الحكمة السيادية والتحوّط السياسي".

فالحكومة السورية، بقيادة الرئيس أحمد الشرع، تمثل بطبيعتها حكومة انتقالية، أي أنها تقف على عتبة مسؤوليات سياسية وتاريخية دقيقة، وفق ما يرى السلوم في حديث إلى عنب بلدي.

وأضاف السلوم أن أي قرار بفتح ملف الاستدانة قد يرتب التزامات طويلة الأمد ستقع لاحقًا على عاتق حكومات منتخبة أو دائمة، وربما تُقيد السياسات المالية المستقبلية للبلاد، وهذا ما يدفعها إلى تبني نهج أكثر تحفظًا ومرونة، وفق رأيه.

من الناحية الاقتصادية، يمكن فهم هذا التوجه ضمن إطار تحقيق الاستقلال المالي عبر تعبئة الموارد الوطنية، وتعزيز الإنتاج والتصدير، واستقطاب الاستثمارات، وخاصة الخليجية منها، وقد بدأت ملامح هذا المسار تتضح من خلال التحولات في العلاقة بين سوريا والسعودية، ما يشير إلى بدائل واعدة عن القروض الدولية، التي عادة ما تكون مشروطة، وتفقد الدول هامش المناورة في سياساتها، بحسب السلوم.

"المدروسة" خيار

قد يكون التوجه لعدم الاستدانة انعكاسات سلبية في ظل الواقع الاقتصادي الصعب الذي تمر فيه سوريا، والتكاليف الكبيرة التي تحتاج إليها إعادة الإعمار والتي تقدّر بـ400 مليار دولار وفقًا لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس يرى الدكتور محمد غريب، أنه يمكن الاعتماد على الاستدانة بشكل جزئي لتغطية تكاليف إعادة الإعمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ مشاريع استراتيجية مهمة تتطلب تمويلًا ضخمًا، فالاستدانة المدروسة هي خيار تمويلي جيد في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية، يسهم في تسريع إعادة الإعمار وتحريك العجلة الاقتصادية.

ولكن في الوقت نفسه، يجب عدم الاعتماد على الاستدانة بشكل كبير لما للديون من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد، والأهم من ذلك أن تتم إدارة الدَّين بشكل صحيح بحيث يتم توجيه الاستدانة إلى مشاريع استثمارية استراتيجية تدر إيرادات أو مشاريع بنية تحتية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ففي هذه الحالة يشكل الدَّين رافعة مالية للاقتصاد السوري، أما توجيهه إلى الاستثمار في مشاريع غير ضرورية فسيشكل عبئًا على الاقتصاد السوري ولن يحقق الفوائد المرجوة منه، وفق ما يعتقد الدكتور في الاقتصاد محمد غريب.

بدائل متعددة

يمكن الاعتماد على بدائل متعددة للاستدانة، مثل الاعتماد على الاستثمارات الخارجية لتمويل المشاريع التنموية، وكذلك يمكن التوجه إلى خصخصة القطاع العام، التي تسهم في تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصناعية التي يعتبر القطاع الخاص أكثر خبرة في إدارتها من القطاع العام، بحسب ما أشار إليه الدكتور محمد غريب.

ويمكن التوجه إلى عقد شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير تسهيلات وشروط مشجعة للراغبين بالانضمام للقطاع المشترك في سوريا.

وأضاف غريب أنه يمكن إنشاء صناديق استثمار محلية يسهم فيها المواطنون بمدخراتهم، يمكن أن تمول المشاريع الضخمة، كما يمكن للحكومة الاعتماد على الاستدانة الداخلية بدلًا من الاستدانة الخارجية من خلال طرح سندات حكومية طويلة الأجل بفوائد مشجعة للمواطنين، وهذه السندات توفر تمويلًا كبيرًا يمكن الاعتماد عليه في تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم الصناعة والإنتاج المحلي.

قرار مؤقت

الاعتماد الكامل على الموارد الوطنية في المدى القصير ليس واقعيًا، نظرًا إلى تشتت السيطرة على بعض المناطق الغنية بالموارد، وضعف المؤسسات، وتراجع البنية التحتية، بحسب ما يراه الباحث الاقتصادي محمد السلوم.

لذا فإن التعويل على الاستثمارات بدلًا من الديون يبدو قرارًا انتقاليًا مؤقتًا، قد تستعيض عنه الحكومة لاحقًا، ربما بعد ثلاث سنوات أو أكثر، بالاستدانة الذكية، إن استقرت الأوضاع واستكملت ملامح الاقتصاد الوطني الجديد، وفق الباحث الاقتصادي.

ويرى محمد السلوم أن الأهم من الاستدانة أو عدمها، هو وجود رؤية اقتصادية واضحة، تعيد بناء الثقة، وتهيئ البيئة القانونية والإدارية للاستثمار، وتراعي العدالة الاجتماعية والقدرة الشرائية، ففي غياب ذلك، حتى القروض ستتحول إلى عبء لا إلى فرصة للنمو، وفق رأيه.

قبل عقود.. سوريا دولة شديدة المديونية

أوضحت دراسة تحليلية للفترة بين عامي 2011 و2020، نُشرت بمجلة "جامعة حماة" في عام 2022 بعنوان "العبء الاقتصادي للديون الخارجية في سوريا"، أن سوريا لجأت إلى الاقتراض الخارجي كأحد مصادر التمويل بشكل كبير في ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات حالها حال أغلبية الدول النامية، وشهدت الديون الخارجية ارتفاعًا كبيرًا خلال تلك الفترة، قبل أن تبدأ بالانخفاض مع بداية الألفية الجديدة.

خلال تلك الفترة، تنوعت استخدامات الديون الخارجية في سوريا وتنوعت مصادرها، ولم تلتزم بأداء مدفوعات خدمة الديون بمواعيدها، وعانت بشكل متكرر من مشكلة المتأخرات.

ارتفاع مستوى المديونية أسهم في تصنيف سوريا كدولة شديدة المديونية منذ منتصف 1980 وحتى عام 2004، وفق ما ذكره تقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2005، قبل أن تنجح في إنجاز تسويات شاملة للديون الخارجية وبشروط جيدة لا سيما الديون المقترضة من الاتحاد السوفييتي سابقًا، لتصنف بعد ذلك على أنها دولة منخفضة المديونية.

استيراد بلا تعقيد في سوريا..

الغموض لا يزال عائقًا

معبر جديدة يابوس الحدودي بين سوريا ولبنان - 25 نيسان 2025 (الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية في سوريا)

عنب بلدي – وسيم العدوي

أثقل النظام السوري السابق كاهل التجار والصناعيين بإجراءات وشروط معقدة للاستيراد والتصدير، وسط شح موارد الدولة من القطع الأجنبي، لكن بعد سقوط النظام سرعان ما زالت القيود المفروضة على تدفق المستوردات والصادرات، وفتح الباب أمام الحركة التجارية والاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأسهم إيقاف العمل بكل من "إجازة الاستيراد" و"استمارة الاستيراد" من قبل وزارة الاقتصاد والصناعة بشكل مبدئي، في التخلص من عبء المخالفات التي كانت تترتب على التجار فيما يتعلق بأنظمة القطع الأجنبي (العملات الأجنبية) الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، الأمر الذي أعاد الحياة لحرية العمل التجاري في الأسواق.

المنافذ: لا إجراءات معقدة في إدخال البضائع

في تصريح لعنب بلدي، ذكر مدير العلاقات العامة في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، مازن علوش، أن الإجراءات المتعلقة بإجازة واستمارة الاستيراد متوقفة، وكل ما يجب على المستورد فعله لإدخال البضاعة من الأمانات الجمركية هو تقديم الفاتورة التجارية، وشهادة المنشأ، وبيان الشحن (البوليصة)، وشهادة التأمين (إذا كانت البضاعة مؤمّنة).

وقال علوش، إنه بعد دفع المستور الرسوم الجمركية وتخليص البضاعة المستوردة جمركيًا، ينبغي الخضوع للرقابة الفنية والصحية إذا لزم الأمر وفقًا لنوع المواد المستوردة، فإذا كانت غذائية أو طبية يتم فحصها في المخبر، وإذا كانت من نوع آخر يتم الكشف عليها وترسيمها وإدخالها بشكل مباشر، مؤكدًا أنه لا يوجد أي إجراءات معقدة لإدخال البضائع إلى سوريا.

وهناك مواصفات قياسية معتمدة لكل البضائع المسموح لها بالدخول إلى سوريا، وفي حال كانت هذه البضائع مخالفة للمواصفات المذكورة يتم إتلافها أو الطلب من التاجر إعادتها إلى مصدرها "حسب الحالة"، ولا يمكن لأي بضاعة مخالفة أن تدخل، وفقًا لما شدد عليه مدير العلاقات بالمنافذ البرية والبحرية.

وتصدر الموافقات القياسية للمنتجات المحلية والمواد والبضائع والسلع المستوردة عن هيئة المواصفات والمقاييس السورية التابعة لوزارة الصناعة (وزارة الاقتصاد والصناعة حاليًا).

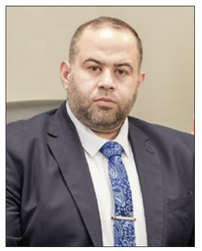

مازن علوش
مدير العلاقات بالهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية

قوانين النظام السابق شلت حركة الاستيراد

يشترط القرار رقم "-1130 ل أ" المتعلق بتمويل مستوردات القطاع الخاص والمشترك الصادر عن مصرف سوريا المركزي في عام 2023، إلى جانب مجموعة طويلة من القرارات، على المستوردين الخضوع لسلسلة من الإجراءات المعقدة للسماح لهم بتخليص بضائعهم جمركيًا وإدخالها إلى البلاد، لإثبات أن التمويل بالقطع الأجنبي تم من خلال المصارف الخاصة وشركات الصرافة المعتمدة وحساباتهم وواردهم المصرفية داخل البلاد وخارجها استنادًا إلى وجود إجازة وموافقة استيراد.

كما يلزم القرار ذاته المستوردين بتقديم إجازات استيراد في جميع الحالات سواء كان القطع الأجنبي من إحدى شركات الصرافة المحلية أو من الموارد المتاحة للمستورد خارج سوريا أو إذا كان القطع الأجنبي يشرط التمويل الآجل الذي لا يتجاوز 180 يومًا، إضافة إلى فرض مبالغ مرتفعة كبدل للتسويات على المخالفين من المستوردين، وكل ذلك قبل أن يتم إيقاف العمل بإجازة الاستيراد.

تخليص جمركي بثلاثة أيام

نتيجة لتبسيط الإجراءات والتوقف عن العمل بإجازة واستمارة الاستيراد انخفضت المدة التي تستغرقها عملية التخليص الجمركي للبضائع في الأمانات الجمركية على المنافذ البرية والبحرية من سبعة أيام، وفقًا للمخلص الجمركي عثمان عبد الله، إلى يومين أو ثلاثة أيام عمل ما لم تكن هناك مخالفات من قبل المستورد أو تأخيرات بتقديم فاتورة المستوردات.

وأشار عبد الله، في حديث لعنب بلدي، إلى أن عملية التخليص الجمركي تبدأ من وصول البضاعة إلى الميناء أو المعبر بتفريغ الحاويات أو الشحنة، وسحب إذن التسليم من قبل الوكيل الملاحي أو شركة النقل، وتقديم المستندات وتشمل: الفاتورة التجارية، شهادة المنشأ، بوليصة الشحن، بيان العبوة، وغيرها، وموافقة الجهات المختصة لبعض البضائع حيث تؤخذ عينات وتُرسل لجهات مخبرية لتحليلها مثل وزارة الزراعة أو الصحة، ثم دفع الرسوم الجمركية، ونقل البضاعة إلى مخازن المستورد.

مخاوف المستوردين: غموض المالية السورية

وفي حديث إلى عنب بلدي، تحدث عضو المكتب التنفيذي في غرفة زراعة دمشق وريفها معتز سواح عن وجود بعض المخاوف لدى المستوردين من عملية الاستيراد لجهة الغموض من قبل وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم تجاه توضيح ما إذا كانت المستوردات تخضع لضريبة الدخل أم لا، كي يكون التاجر أو المستورد على بينة من قيمة الضريبة.

ويتساءل سواح: "هل ستطلب دوائر المالية وهيئة الضرائب والرسوم البيانات الجمركية للمستوردات وتخضعها لضريبة الدخل أم لا في نهاية العام الحالي؟ هذا ما يؤرق المستوردين ويجعلهم يترددون في استيراد احتياجات السوق المحلية من مواد أولية ومنتجات في طور التصنيع وغيرها من المواد الغذائية والصناعية"، موضحًا أنه جرى توجيه هذا السؤال عدة مرات لوزارة المالية دون إجابة حتى تاريخه.

ويتحقق أثر الضريبة على المستوردات في معرفة التكاليف الحقيقية للمواد المستوردة، لأن وجود نسبة عالية أو منخفضة من الضريبة ينعكس على سعر المادة ذاتها المباعة في الأسواق، وهنا يدعو سواح إلى وضع مبادئ عامة وواضحة للاقتطاعات المالية على المستوردات والصادرات، كي يعرف التجار ما لهم وما عليهم من التزامات مالية.

واقترح أن يتم اقتطاع ضريبة الدخل على المستوردات (إن وجدت) في أثناء عملية التخليص الجمركي للبضاعة في المنافذ الحدودية عند دخولها إلى سوريا.

المالية تمتنع عن الإجابة

عنب بلدي توجهت إلى مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم بالسؤال لتوضيح ما إذا كانت هناك ضريبة دخل سنوية على المستوردات، أو تم إيقاف هذه الضريبة، ريثما تتم إعادة دراستها وتخفيضها أو إعفاء المستوردين منها، لكنها لم تحصل على إجابات توضح القضية.

الزراعة والاستيراد

طالب عضو المكتب التنفيذي في زراعة دمشق وريفها باعتماد الرزنامة الزراعية في سوريا دليلًا لدى الجهات التي يتم استيراد المنتجات الزراعية بإشرافها ورعايتها وبتسهيل منها للحفاظ على استمرارية العمل الزراعي، مقترحًا فرض رسوم جمركية أعلى نسبيًا على المواد الزراعية المستوردة مثل الخضراوات والفواكه عندما يكون هناك إنتاج زراعي وفير منها في سوريا بهدف عدم الإضرار بالمنتج المحلي.

وخاطبت وزارة الزراعة ومديرياتها وغرف الزراعة، في وقت سابق من العام الحالي، الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، وأوقفت استيراد منتجات مثل البندورة والبطاطا والفروج والبيض خلال ذروة الإنتاج الزراعي لهذه المواد بهدف دعم وحماية الفلاحين والمنتج المحلي، وفقًا لما أفاد به سواح، وينبغي استمرار التنسيق حيال المستوردات طيلة العام.

وبينما تغيب الأرقام الرسمية عن حجم الاستيراد حتى الآن، شهدت القدرة على الاستيراد توسعًا هائلًا، ما مكّن الشركات السورية من الوصول إلى موردين وتقنيات ومواد خام دولية كانت غائبة لسنوات.

وقد كان هذا الأمر بالغ الأهمية للصناعات التحويلية التي تحتاج إلى مدخلات مستوردة، ولقطاع إعادة الإعمار الذي يحتاج إلى معدات ومواد دولية، بحسب تحليل نشره الخبير في التجارة الدولية جهاد سنجاب، في موقع "التجار".

ويستعيد قطاع التوريد تكامله تدريجيًا مع إعادة بناء الشركات السورية لعلاقاتها مع الموردين والعملاء الدوليين. وتتطلب هذه العملية وقتًا لإعادة بناء الثقة وبناء علاقات تجارية جديدة، إلا أن العوائق القانونية والمالية التي حالت دون ذلك قد زُيلت.

وزراء الاقتصاد والمالية والاتصالات مع حاكم مصرف سوريا المركزي خلال إعادة افتتاح سوق "دمشق للأوراق المالية" - 2 حزيران 2025 (وزارة المالية)

بعد توقف دعم "الأونروا"..
فلسطينيو سوريا: تُركنا وحدنا

عنب بلدي – بيسان خلف

في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بدمشق، يمتزج الدمار والخوف من المستقبل، بعدما واجهه فلسطينيو سوريا من تهجير في الداخل والخارج خلال سنوات الحرب في سوريا، وبعد سقوط النظام ما زالوا يدفعون ثمن الحرب، لا سيما في ظل الإهمال المتواصل من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي كانت مساعداتها تسد جزءًا من احتياجاتهم المعيشية.

حسين عموري (33 عامًا) فلسطيني الجنسية، اضطر لتسليم منزله المُستأجر، ليسكن مع عائلة زوجته، بعد أن قطعت "الأونروا" الدعم المالي عن العائلات الفلسطينية في سوريا.

ينتظر حسين دفعة المساعدات المالية التي كانت تُقدم كل ثلاثة أشهر، وتتراوح بين 300,000 و500,000 ليرة سورية (تعادل 40 إلى 50 دولارًا) للفرد الواحد كل ثلاثة أشهر، كي يدفع إيجار بيته في صحنايا.

ومنذ سقوط النظام السابق، في 8 من كانون الأول 2024، لم يتسلم فلسطينيو سوريا أي مساعدات مالية، سوى سلة غذائية واحد، في أواخر الشهر نفسه.

"تُركنا وحدنا"

يعتمد خالد خليفة (44 عامًا) المعيل لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، على "الأونروا" في الحصول على المواد التموينية التي تسد حاجاتهم الشهرية، كما يعتمد على المساعدة المالية من أجل توفير علاجات زوجته التي تعاني من اضطرابات في الجهاز العصبي.

طرحت "الأونروا" برنامجها الإغاثي لتقدم الإعانات المالية والغذائية والخدمات الطبية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، لم يستفد خالد خليفة منها في شراء احتياجات شخصية لعائلته، بل يجمع المبلغ المقدم كل ثلاثة أشهر ليتمكن من تأمين مصاريف علاج زوجته.

بعد قطع المساعدات المالية، حاول خالد التواصل مع مستوصفات "الأونروا"، لكنها رفضت، بحجة أنها لا تتكفل في علاج الأمراض العصبية باستثناء الأمراض المزمنة، كأمراض سكر الدم، وأمراض الضغط.

"لا أحد يقف إلى جانبنا، لقد تُركنا وحدنا في سوريا، دون مساعدات ودون النظر حتى إلى وضعنا"، هكذا ختم خالد حديثه لعنب بلدي.

ويتنظر كثير من فلسطيني سوريا دعم "الأونروا" المالي، لمواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضها الواقع السوري بعد الحرب.

ورغم انقطاع الدعم المالي عن فلسطيني سوريا، فإن "الأونروا" في لبنان والأردن وضعت برنامجًا لتوزيع المساعدات المالية لصيف 2025، ولم تضع أي برنامج لسوريا.

كما يتلقى الفلسطينيون في لبنان والأردن 100 إلى 150 دولارًا شهريًا، أي ضعف المبلغ الذي يتلقاه فلسطينيو سوريا كل ثلاثة أشهر.

لا خدمات صحية

"نجلس على كراسي مستوصفات (الأونروا) لساعات، الأطباء يتحدثون معنا بطبقية، وفي النهاية نأخذ ربع حصتنا من الأدوية"، قالت صبحة النادر المسنة اللاجئة في مخيم "خان الشيح".

لا تدري صبحة ومعظم كبار السن الفلسطينيين ما الذي حدث بعد سقوط النظام، ولماذا تمتنع "الأونروا" عن تقديم الدعم الصحي لهم.

كانت صبحة تلجأ في علاج ضغط الدم إلى مستوصف "الأونروا" في بلدة جديدة عرطوز، فقبل سقوط النظام اعتادت أن تجري فحصًا دوريًا هناك، وتتلقى دواء مجانيًا يكفي لمدة شهرين، أما الآن فالأدوية التي توزع من قبل "الأونروا" لا تكفي لمدة شهر، بحسب قولها.

كما تعتذر "الأونروا" أحيانًا عن عدم قبول دعم العمليات الجراحية، إذ كانت في السابق تدفع للمستشفيات الخاصة التي تتعاقد معها 60% من تكاليف عمليات المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية.

أما قسم العلاجات السنية فأغلق أبوابه في كثير من المراكز الصحية.

رغد عشماي، إحدى الموظفات في مستوصف لوكالة "الأونروا" في جديدة عرطوز، قالت لعنب بلدي، إن المستوصف لا تصله أدوية، إذ خفضت "الأونروا" مساعدتها في المجال الصحي.

وبحسب رغد، فإن "الأونروا" دائمًا تتجح بالعجز المالي الذي تعاني منه، رغم نشاطها في لبنان والأردن، والذي يفوق نشاطها في سوريا (البلد المنكوب) بأضعاف.

أوضاع إنسانية صعبة

يعاني الفلسطينيون في سوريا أوضاعًا إنسانية صعبة، كتدمير المخيمات على يد النظام السوري السابق، ويعيش معظمهم في بيوت مستأجرة، تثقل إيجاراتها كاهلهم.

حاولت عنب بلدي التواصل مع مكتب "الأونروا" الإقليمي في سوريا للسؤال عن برنامج توزيع مساعدتها، ولماذا توقفت عن وضع برامج إغاثية في سوريا، ولم تتلق ردًا حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

مسؤول المكتب الإعلامي في "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا"، فايز أبو عيد، قال لعنب بلدي، إنه منذ تصاعد الأزمة السورية، يعاني اللاجئون الفلسطينيون في سوريا من تراجع حاد في المساعدات المقدمة من "الأونروا"، وفي الوقت الذي تواصل فيه الوكالة توزيع المساعدات المالية بلبنان والأردن، يشتكي الفلسطينيون في سوريا من غياب شبه تام لأي دعم مادي.

وأوضح أبو عيد أن ذلك يعود إلى عدة عوامل متداخلة، أهمها الأزمة المالية الخانقة التي تواجهها "الأونروا"، حيث تم تقليص التمويل بشكل كبير من قبل الدول المانحة، ما أجبر الوكالة على تقليص برامجها في جميع مناطق عملها، مع تضرر سوريا بشكل خاص.

وأشار أبو عيد إلى أن "الأونروا" تعلن باستمرار عن معاناتها من عجز مالي حاد، لكن في المقابل، ظهرت اتهامات متكررة من ناشطين ومنظمات حقوقية حول وجود فساد وسوء إدارة داخل مكاتب الوكالة في سوريا.

وشملت الاتهامات:

- شكاوى من توزيع مواد غذائية فاسدة أو عدم تمكن اللاجئين من تسلم منحهم المالية.
- شراء معدات طبية رديئة الجودة.
- توظيف غير مؤهلين بناء على المحسوبية.
- تقارير عن استفادة مقربين من النظام السوري السابق من عقود مع وكالات الأمم المتحدة، ما يثير الشكوك حول نزاهة توزيع المساعدات، بحسب أبو عيد.

وأكد أبو عيد أنه رغم ذلك، يبقى العجز المالي هو السبب المعلن رسميًا لتراجع الخدمات، بينما تظل قضية الفساد بحاجة إلى تحقيقات مستقلة وشفافة.

عجز الدول المانحة

قال فايز أبو عيد، إن تدهور القطاع الصحي بمستوصفات "الأونروا" في سوريا يرجع إلى تدمير أو إغلاق العديد من المراكز الصحية بسبب الحرب، ما قلص عدد المستوصفات العاملة من 23 إلى 15 فقط، ونزوح وهجرة الكوادر الطبية المؤهلة، ما أدى إلى نقص حاد في الأطباء والممرضين، إضافة إلى انخفاض التمويل الدولي المخصص للقطاع الصحي، حيث لم يتم تأمين سوى ربع الاحتياجات المالية للقطاع الصحي في سوريا بالسنوات الأخيرة.

وأكد أنه في ظل هذا الواقع، تبرز أهمية دور "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا" كصوت مستقل وحقوقي للدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، إذ تقوم المجموعة برصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في سوريا، ونشر تقارير دورية حول أوضاعهم الإنسانية والمعيشية.

وتسهم "مجموعة العمل" بإيصال صوت اللاجئين إلى المجتمع الدولي عبر حملات إعلامية وحقوقية، والضغط على الجهات الأممية والدولية لتحمل مسؤولياتها تجاههم، وفضح حالات الفساد وسوء الإدارة في المؤسسات الدولية والمحلية، والمطالبة بالشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات، إضافة إلى تقديم منصة للمتضررين لنقل معاناتهم وشهاداتهم مباشرة من المخيمات والمناطق المنكوبة، ما يسهم في إبقاء قضيتهم حية على أجندة الرأي العام العالمي.

"الأونروا" تحذر

في 24 من حزيران الماضي، قال رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليب لازاريني، إنه قد يضطر لاتخاذ قرار "غير مسبوق" بشأن الخدمات التي تقدمها الوكالة إذا "لم تعثر قريبًا على تمويل" لتخفيف أزمة التدفق النقدي التي تعاني منها.

وبحسب ما نقلته وكالة "رويترز" عن لازاريني، فإن "الأونروا" تواجه عجزًا قدره 200 مليون دولار.

وأضاف، "يتم إدارة التدفق النقدي أسبوعيًا، ودون تمويل إضافي، سأضطر قريبًا إلى اتخاذ قرار غير مسبوق يؤثر على خدماتنا للاجئين الفلسطينيين".

وتقدم "الأونروا" المساعدات والخدمات الصحية والتعليمية للملايين الأشخاص في الأراضي الفلسطينية وللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن.

مسن فلسطيني يقف أمام ركام مجسم خريطة فلسطين في مخيم اليرموك بدمشق – 25 شباط 2025 (عنب بلدي/بيسان خلف)

كسر الرضفة
الإصابة الصغيرة التي قد تعطل حياتك

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

الرضفة، أو ما تعرف بصابونة الركبة، هي عظمة صغيرة مسطحة تقع في مقدمة مفصل الركبة، حيث يلتقي عظم الفخذ وعظم الساق، وتعمل كدرع لهذا المفصل، حيث تلعب دورًا مهمًا في حماية مفصل الركبة وربط العضلات الموجودة في الجزء الأمامي من الفخذ بالساقين، وهو أمر بالغ الأهمية للأنشطة مثل المشي والجري والقفز.

وقد تتعرض الرضفة للكسر مما يعطل وظيفة الركبة، ويؤدي إلى سلسلة من الأعراض والتحديات، وإن فهم طبيعة الإصابة أمر بالغ الأهمية لتحديد مسار العلاج المناسب.

ما المقصود بكسر الرضفة

يشير كسر الرضفة إلى حدوث تصدع أو تشقق في عظمة الرضفة، وقد تختلف شدة الكسر بشكل كبير، من الشقوق الشعرية التي قد تمر دون أن يلاحظها أحد إلى الكسور الكاملة التي تتطلب تدخلًا طبيًا فوريًا.

يعد كسر الرضفة من أكثر كسور الركبة شيوعًا، لكنه يشكل ما يقرب من 1-2% من جميع الكسور التي تصيب الهيكل العظمي، وهو يصيب الذكور أكثر من الإناث، وغالبًا ما يحدث لدى الأشخاص الذين هم في منتصف العمر، ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على قدرة الشخص على الحركة ونوعية حياته.

وتختلف كسور الرضفة حسب شكل الكسر ودرجة تضرر العظمة، وقد تشمل أنواع كسر رضفة الركبة ما يلي:

1. كسر الرضفة المستقر أو المخلوع: يحدث كسر الرضفة المستقر عندما تتكسر الرضفة ولكن أجزاءها لا تتحرك من مكانها، أما الكسر المخلوع أو المتزحزح فيحدث عندما تتحرك قطع العظام من مكانها.
2. كسر الرضفة المغلق والمفتوح: يعد كسر الرضفة مغلقًا إذا لم تخترق قطع الرضفة المكسورة الجلد، أما في كسور الرضفة المفتوحة فتخرج العظام من الجلد مما يؤدي إلى جرح معقد.
3. كسر الرضفة المفتت وغير المفتت: كسر الرضفة المفتت هو كسر يتضمن تحطيم العظم إلى ثلاث قطع أو أكثر، أما في حالة الكسر غير المفتت فيعني كسر الرضفة إلى قطعتين فقط.

ما الأسباب

يمكن أن تحدث كسور الرضفة لأسباب مختلفة، وتشمل ما يلي:

- الصدمات: السبب الأشيع لكسر الرضفة هو التعرض لصدمة مباشرة في الركبة، ويحدث ذلك عند السقوط على الركبة وخاصة على سطح صلب، أو الإصابات الرياضية في الرياضات التي يحدث فيها ضرب الركبة بالكرة أو المضرب أو العصا، أو حوادث السيارات، أو التعرض لطلق ناري في منطقة الرضفة.
- كسور الإجهاد: يمكن أن يؤدي الضغط المتكرر على الركبة، والذي يُشاهد عادة لدى الرياضيين، إلى حدوث شقوق صغيرة في الرضفة.
- الانقباض الشديد: يمكن أن يؤدي الانقباض المفاجئ لعضلة الفخذ رباعية الرؤوس في أثناء أنشطة مثل القفز أو الجري إلى حدوث كسر.
- ضعف بنية العظام: قد تؤدي بعض الحالات الصحية مثل هشاشة العظام إلى إضعاف الرضفة، مما يجعلها أكثر عرضة للكسور حتى من الإجهاد البسيط.

ما الأعراض

قد يعاني المصابون بكسر رضفة الركبة مما يلي:

- الألم الشديد: يحدث ألم شديد في الركبة، يسوء في مقدمة الركبة عند الحركة أو الضغط.
- التورم والانتفاخ: يحدث تورم وانتفاخ حول مفصل الركبة، والذي يمكن أن يتطور بسرعة بعد الإصابة نتيجة الالتهاب والنزيف داخل المفصل.
- الكدمات: يتغير اللون حول الركبة بسبب النزيف تحت الجلد وتلف الأنسجة.
- عدم القدرة على تحريك الركبة: صعوبة ثني الركبة أو فردها أو مد الساق بشكل مستقيم، مما قد يشير إلى عدم الاستقرار.
- صعوبة المشي: يصبح تحمل الوزن صعبًا أو مستحيلًا.
- التشوه: تشوه واضح في الركبة في الحالات الشديدة، مثل ارتفاع الرضفة (الرضفة العالية).
- بروز العظم: قد يبرز عظم الرضفة من جلد الركبة في حالة الكسر المفتوح.

كيف يتم التشخيص

يتضمن تشخيص كسر الرضفة تقييمًا سريريًا شاملًا ودراسات شعاعية متممة:

التاريخ الطبي: التعرض لحادث أو صدمة أو ممارسة رياضات معيّنة أو وجود أمراض سابقة.

الفحص البدني: فحص الرضفة بالجس للتحري عن وجود ألم أو تشوه فيها والذي يمكن الشعور به من خلال الجلد (وجود فجوات أو انفصال في حواف العظم)، وفحص الركبة ومدى حركتها والبحث عن وجود تورم أو كدمات فيها.

دراسات التصوير الشعاعي: لتحديد نوع الكسر وشدته، وتشمل:

- الأشعة السينية البسيطة (X Ray): هي الإجراء الأولي الذي يستخدم لنفي أو تأكيد وجود ونوع الكسر، ويمكن أن تساعد الأشعة السينية في تحديد ما إذا كان الكسر منزاحًا (شظايا العظام خارج المحاذاة) أو غير منزاح (يظل العظم محاذيًا).
- التصوير الطبقي المحوسب (CT scan): يعطي تقييمًا أكثر دقة لمدى الكسر ونوعه.
- التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI): يُطلب للأطفال وفي بعض الحالات عند وجود مخاوف بشأن الإصابات المرتبطة بأربطة الركبة أو الغضروف.

كيف يُعالج

يعتمد علاج كسر رضفة الركبة على نوع الكسر، ومدى تباعد العظام. وتشمل طرق العلاج ما يلي:

العلاج غير الجراحي

يوصى عادة بالعلاج غير الجراحي إذا كان الكسر مستقرًا وغير منزاح، ويشمل:

- التثبيت: يتم التثبيت باستخدام جبيرة أو دعامة لمنع حركة الركبة.
- العلاج الطبيعي: بعد إزالة الجبيرة يمكن البدء بجلسات العلاج الطبيعي لتقوية عضلات الفخذ واستعادة نطاق حركة الركبة الطبيعي.

العلاج الجراحي

يوصى عادة بالعلاج الجراحي إذا كان الكسر منزاحًا أو مفتتًا، أو إذا كان هناك كسر مفتوح مع تمزق في الجلد، أو هناك عدم استقرار بمفصل الركبة، وتتضمن الطرق الجراحية ما يلي:

- التثبيت الداخلي: يتضمن هذا الإجراء إعادة محاذاة قطع الرضفة المكسورة وتثبيتها بالصفائح والمسامير والأسلاك لتعزيز الشفاء المناسب.
- استئصال الرضفة الجزئي أو الكلي: في بعض الحالات يكون الكسر شديدًا ومفتتًا بشدة ولا يمكن إصلاحه، فتتم إزالة شظايا العظم الصغيرة جدًا التي لا يمكن إعادة تثبيتها مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الرضفة وتتم إعادة تثبيتها، وفي حالات نادرة يكون الكسر مفتتًا بشكل شديد جدًا ويكون من الضروري إزالة كل الرضفة.
- معالجة الأضرار التي لحقت بوتر الرضفة والهياكل الأخرى في مفصل الركبة المرتبطة بالكسر: في حالات الكسور المفتوحة التي تكون قد تسببت بإتلاف الجلد والأنسجة الرخوة.

بعد الجراحة، يعد برنامج إعادة التأهيل ضروريًا لاستعادة الوظيفة، وقد يشمل ذلك تمارين تحمل الوزن التدريجية، وتدريب المرونة، وتمارين تقوية مصممة خصيصًا لاحتياجات المريض.

وتختلف فترة التعافي من كسر الرضفة بناء على شدة الإصابة والخضوع للجراحة من عدمه، وعادة ما تلتئم الكسور غير الجراحية في غضون 6 إلى 8 أسابيع، بينما قد تتطلب الكسور الجراحية وقتًا أطول للتعافي يتراوح من 3 إلى 6 أشهر.

عادة ما يعود معظم المصابين إلى مستويات نشاطهم السابقة العادية، على الرغم من أن بعضهم قد يعانون من تصلب أو انزعاج مستمر، ويعد الالتزام ببروتوكولات إعادة التأهيل ومواعيد المتابعة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نتيجة ناجحة.

البيض ليس السبب
دراسة تُعيد النظر في علاقة الكوليسترول بالأغذية

في حين لا تزال توصيات التغذية الصحية تحذر من تناول البيض باعتباره غنيًا بالكوليسترول الغذائي، تُظهر دراسة جديدة أن الدهون المشبعة أكثر تأثيرًا في رفع مستويات كوليسترول البروتين الدهني منخفض الكثافة (LDL).

مجلة "The American Journal of Clinical Nutrition" نشرت، في 22 من تموز الحالي، دراسة سُجلت في المكتبة الوطنية الأمريكية للطب (PubMed)، سعت إلى التحقق من تأثير كل من الكوليسترول الغذائي والدهون المشبعة على مستوى "LDL"، من خلال تجربة سريرية دقيقة استهدفت بالغين أصحاء بمستويات طبيعية من الكوليسترول.

وقال الباحث الرئيس في الدراسة، البروفيسور جون باكلي، من جامعة جنوب أستراليا، في بيان صحفي، "يمكن القول إننا قدمنا دليلًا يدافع عن البيض، عندما يتعلق الأمر بوجبة الإفطار المطبوخة، فليس البيض هو ما ينبغي أن نقلق بشأنه، بل ما يُضاف إليه مثل شرائح اللحم أو النقانق الجانبية، فهذه هي الأطعمة التي من الأرجح أن تؤثر سلبًا على صحة القلب"، بحسب ما نقلته وكالة "بو بي آي" للأنباء.

وأوضح باكلي أن البيض غذاء فريد من نوعه، فهو يحتوي على نسبة عالية من الكوليسترول، لكنه منخفض في الدهون المشبعة.

بيضتان يوميًا.. ولكن دون دهون مشبعة

شارك في الدراسة 61 شخصًا بالغًا بمتوسط عمر 39 عامًا، خضعوا لثلاثة أنظمة غذائية مختلفة لمدة خمسة أسابيع لكل منها، مع الحفاظ على نفس كمية السعرات الحرارية في جميع الوجبات.

النظام الأول تضمن تناول بيضتين يوميًا، ما يرفع كمية الكوليسترول الغذائي إلى 600 ملغ، مع خفض نسبة الدهون المشبعة إلى 6% فقط من مجمل الطاقة.

النظام الثاني أزال البيض تمامًا، وخفض الكوليسترول الغذائي إلى 300 ملغ، لكنه زاد من الدهون المشبعة إلى 12%.

أما النظام الثالث، وهو الضابط للمقارنة، فجمع بين ارتفاع الكوليسترول والدهون المشبعة، وسمح بتناول بيضة واحدة فقط أسبوعيًا.

أظهرت النتائج أن النظام الذي شمل تناول بيضتين يوميًا مع تقليل الدهون المشبعة أدى إلى انخفاض واضح في مستويات "LDL" مقارنة بالنظام الضابط. بينما لم يظهر النظام الثاني الذي خلا من البيض لكنه احتوى على نسبة مرتفعة من الدهون المشبعة، أي فارق معنوي في مستويات الكوليسترول.

الدهون المتهم الأبرز

تحليل البيانات أظهر علاقة مباشرة بين كمية الدهون المشبعة المستهلكة وارتفاع مستويات "LDL"، في حين لم يرتبط الكوليسترول الغذائي بارتفاع مماثل.

وعلى الرغم من أن تناول البيض ساعد في خفض "LDL" الإجمالي، فقد أظهر أيضًا ارتفاعًا في الجزيئات الصغيرة من الكوليسترول الضار، وهي أكثر قدرة على التغلغل في جدران الشرايين وتشكيل اللويحات.

وتعليقًا على هذه النتائج، يرى معدّو الدراسة أن السياسات الغذائية العامة ينبغي أن تركز على خفض استهلاك الدهون المشبعة (مثل تلك الموجودة في اللحوم الدهنية والزبدة والمأكولات المصنّعة) بدلًا من تقليص تناول البيض.

مراجعة للمفاهيم الغذائية القديمة

لطالما ارتبط البيض في الخطاب الصحي بالكوليسترول واعتُبر من مسببات أمراض القلب، إلا أن هذه الدراسة تضيف إلى تراكم الأدلة التي تشير إلى أن الكوليسترول الغذائي وحده ليس كافيًا لرفع خطر الإصابة بأمراض القلب، ما دام استهلاكه ضمن نظام غذائي متوازن منخفض الدهون المشبعة.

وتتوافق هذه النتائج مع مراجعات علمية سابقة دعت إلى إعادة النظر في إرشادات التغذية العامة التي كانت تحدّ من استهلاك البيض دون النظر إلى السياق الغذائي الكامل للفرد.

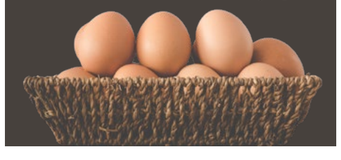

الكوميديا السورية في أزمة..

غابت النصوص وضاعت الضحكة

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد الساحة الدرامية السورية في السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في إنتاج الأعمال الكوميدية، وهو الأمر الذي أثار كثيرًا من التساؤلات حول أسباب هذا الانحدار وتأثيره على المشهد الفني السوري بشكل عام.

بينما كانت الدراما الكوميدية السورية في السابق، خاصة خلال فترات الثمانينيات والتسعينيات، حاضرة بقوة ومحققة نجاحًا جماهيريًا واسعًا، يشهد الواقع الحالي قلة الأعمال الكوميدية ذات الجودة والانتشار.

فقدت بريقها

خلال السنوات الماضية، شهدت المواسم الدرامية الرمضانية حضورًا خجولًا للأعمال الكوميدية، ورغم هذا الوجود القليل، فإنها لا تلقى إعجاب المشاهدين، معتبرين أنها محاولات غير ناجحة لتقديم هذا النوع الفني حاليًا.

الناقد الفني جوان ملا، قال لعنب بلدي، إن الدراما الكوميدية السورية ضعيفة جدًا، خاصة في الفترة الأخيرة، وأغلبية النصوص المقدّمة ليست قوية كوميديًا ولا تقدم طرحًا مهمًا ولا ثقلًا، لذلك الدراما الكوميدية تواجه تهديدًا مباشرًا بالحضور.

فقدت الدراما الكوميدية بريقها بسبب غياب النصوص بالدرجة الأولى، وهناك قلة بعدد كتّاب الدراما الكوميدية، وبالتالي بعض الأعمال المقدّمة تكون كمحاولة تقليد أو تهجين، وهذا ما أدى إلى تراجع الكوميديا في الدراما السورية، بحسب الناقد ملا.

بين الماضي والحاضر

تعتبر الأعمال الكوميدية السورية القديمة من أبرز الإنتاجات الفنية التي تركت بصمة في ذاكرة الجمهور السوري والعربي، والتي أبدعت فيها مجموعة من الفنانين والكتّاب، حيث تميزت بأسلوبها الفكاهي وسلاستها في المعالجة.

واستطاعت مزج الكوميديا بالعمل الاجتماعي والسياسي، مع الحفاظ على مستوى فني راقٍ، وما زالت حاضرة حتى يومنا هذا على تلفاز الأسرة.

وفي هذا السياق، اعتبر الناقد جوان ملا، أن الاختلاف بين جودة الأعمال الكوميدية الماضية والتي تقدم حاليًا يعود لعدة فوارق، أهمها العفوية بأداء الممثلين، وشفافية الطرح، والإسقاطات السياسية الثقيلة وغيرها على الأعمال الكوميدية، وتجسيد الواقع وطرح قضايا من صلبه، هذه الفوارق سجلت غيابها في الأعمال المقدّمة بالفترة الأخيرة.

وأيضًا كانت الأعمال الكوميدية السابقة تطرح قضية وضحكة بآن واحد، أما حاليًا فيقدم عمل بقضية مهمة دون تلك الضحكة المرافقة، أو "ابتذال وإسفاف بكثرة".

> الأعمال الكوميدية السابقة كانت تطرح قضية وضحكة بآن واحد، أما حاليًا فيقدم عمل بقضية مهمة، دون تلك الضحكة المرافقة، أو ابتذال وإسفاف بكثرة.
>
> جوان ملا
> ناقد فني

الظهور بعيدًا عن الأداء

مهتمون بالمجال الدرامي، أرجعوا تراجع الحضور الكوميدي المتميز لقلة الفنانين الكوميديين، الذين لا يستطيعون أن يعيدوا للأعمال الكوميدية بريقها، فضلًا عن غياب الأسماء التي كانت تتصدر المشهد وتؤسس لنجاح الأعمال الكوميدية في السابق.

وهنا يرى الناقد جوان ملا، أن الفنانين باتوا يعتمدون على كيفية الظهور أكثر من كيفية الأداء الكوميدي، و"السوشيال ميديا" لعبت دورًا أساسيًا بتغيير معايير الطرح، إذ بدأ الفنانون يهتمون بطبيعة عرض النص على منصات التواصل الاجتماعي، بطريقة أكبر من اهتمامهم بأداء أدوارهم.

نصوص ثقيلة وجريئة

تتفاوت المطالب المتعلقة بعودة حضور الدراما الكوميدية السورية كسابق عهدها، حسب أولوية اهتمام صنّاع الكوميديا ومنتجيها.

الناقد جوان ملا، أوضح أن الدراما الكوميدية تتطلب نصوصًا كوميدية ثقيلة الطرح، وأن تحوي أفكارًا مهمة وأن تكون النصوص جيدة، ومتنوعة، ومختلفة وجريئة، وتحوي إسقاطات، وأن تكون عفوية، إضافة إلى نجوم يدركون أداء العمل الكوميدي، وهذا العمل ليس سهلًا، لأن الأداء الكوميدي ملعب ينفرد بنفسه جانبًا.

ويعتقد أنه يجب الابتعاد عن وصمة الفنان الكوميدي، فمثلًا كل من شكران مرتجى وأيمن رضا حاولا لسنوات طويلة أن يقدما أعمالًا غير كوميدية ليثبتا أنهما خارج الكوميديا، وليقدما أدوارًا متنوعة، ورغم ذلك، تلازمهما صفة "الفنان الكوميدي" حتى اليوم، لذلك الفنان يخاطر عندما يدخل عملًا كوميديًا خشية أن ينحصر بالأداء الكوميدي فقط.

> الدراما الكوميدية تتطلب نصوصًا كوميدية ثقيلة الطرح، وأن تحوي أفكارًا مهمة وأن تكون النصوص جيدة، ومتنوعة، ومختلفة وجريئة، وتحوي إسقاطات، وأن تكون عفوية، إضافة إلى نجوم يدركون أداء العمل الكوميدي.
>
> جوان ملا
> ناقد فني

لا شك أن الدراما الكوميدية السورية تمتلك إرثًا غنيًا وتاريخًا حافلًا، ويظل الأمل معلقًا على عودة هذا النوع الفني إلى سابق عهده، ليعبّر عن هموم المجتمع بطريقة فكاهية وهادفة تليق بتاريخ سوريا الفني وإمكاناتها الكبيرة.

نضال سيجري وباسم ياخور من مسلسل "ضيعة ضايعة"

"بـ5 أرواح" و"نبلاء دمشق" يتحضران للموسم الرمضاني

تشهد الساحة الدرامية في سوريا نشاطًا ملحوظًا، للتحضير للموسم الرمضاني المقبل، إذ أُعلن مؤخرًا عن التحضيرات لبدء تصوير عدة مسلسلات جديدة.

وبدأ المخرج السوري رامي حنا التحضيرات لمسلسل جديد بعنوان "بـ5 أرواح"، من إنتاج شركة "صبّاح إخوان"، وبطولة الفنانين قصي خولي وكاريس بشار.

المسلسل مؤلف من 30 حلقة، ويُعرض خلال الموسم الرمضاني 2026، وتجمع أحداث العمل بين الغموض والتوتر والعلاقات الإنسانية المعقدة، في إطار الدراما الاجتماعية السورية، وفق استخدام إطار بصري وفني يخدم محاور العمل.

نقاد أشادوا بعودة قصي خولي وكاريس بشار في عمل واحد، وتحت إدارة رامي حنا، واعتبروا أنها محطة درامية تشكل "عودة استثنائية"، قد تتصدر السباق الرمضاني المقبل.

وكان الثنائي قد اجتمعا سابقًا في عدة أعمال، أبرزها مسلسلات "أهل الراية" و"هارون الرشيد" و"على قيد الحياة"، وشكلا ثنائيًا لاقى إعجاب الجمهور.

أما ثلاثية قصي وكاريس ورامي فستتجدد بعد تعاونهم في مسلسل "على قيد الحياة" عام 2009، الذي ترك بصمة "خاصة" لدى جمهور الدراما السورية.

"نبلاء دمشق"

كشف المخرج السوري فادي وفائي عن بدء تحضيراته لتصوير مسلسل درامي يحمل عنوانًا مبدئيًا هو "نبلاء دمشق"، ليكون ضمن الموسم الرمضاني المقبل.

المسلسل من تأليف يزن الداهوك، وإنتاج شركة "فالكون فيلمز" اللبنانية لمالكها رائد سنّان، الذي يدخل الدراما السورية للمرة الأولى، بعد إنتاجه مسلسلات لبنانية وعربية مشتركة عديدة.

ويتناول المسلسل صراعات واقعية مستلهمة من الظروف الراهنة التي تعيشها سوريا، في طرح "جريء" ينبض بالواقع من دون تجميل، وفق ما أعلن مخرج العمل.

ويؤدي أدوار البطولة في المسلسل كل من أيمن زيدان وسامر إسماعيل ومرام علي، وسيعيد العمل ثنائية أيمن زيدان وسامر إسماعيل بعد مسلسل "العميل"، الذي عُرض العام الماضي على قناة "mbc" على مدار 90 حلقة .

ويعتبر هذا العمل الخامس في مسيرة فادي وفائي الإخراجية بعد مسلسلات "الوصية" و"صبايا 6" و"الحجرة" و"يا أنا يا هي".

مسلسلات سبقت نحو الموسم

رصدت عنب بلدي سابقًا أعمالًا فنية بدأ منتجوها التحضيرات لبدء تصويرها، كشركة "غولدن لاين" التي بدأت التحضير لتصوير مسلسلين، الأول تحت عنوان "النويلاتي"، من بطولة الفنان باسم ياخور، وتأليف الكاتب عثمان جحا، ويتناول العمل مهنة "النويلاتي"، والصراع على مشيخة كار هذه المهنة، كما يتطرق إلى أحداث تاريخية حقيقية لتأطير المرحلة.

أما العمل الثاني فهو اجتماعي معاصر بعنوان "سعادة المجنون"، من تأليف علاء مهنا، وإخراج سيف السبيعي، ويتحدث عن ملفات الفساد، والصراع العائلي داخل طبقات اجتماعية سورية مختلفة، بمنحى تشويقي متناولًا الفترة ما بين عامي 2022 و2024، ولم يُكشف حتى الآن عن أبطال العمل.

أما شركة "غزال" للإنتاج الفني فأعلنت عن انضمام النجم السوري غسان مسعود إلى بطولة مسلسل "الحريقة"، للكاتبَين عثمان جحا ومؤيد النابلسي، على أن يبدأ تصويره قريبًا في دمشق، ويدير إخراجه أحمد إبراهيم أحمد.

"ميتا" توسع أدوات حماية المراهقين على "فيسبوك" و"إنستجرام"

أعلنت شركة "ميتا" المالكة لمنصتي "فيسبوك" و"إنستجرام" عن توسيع أدوات الحماية المخصصة للمراهقين، ضمن ما تُعرّفه بحسابات "Teen Accounts"، في خطوة قالت إنها تهدف لحماية الفئات الشابة من الاستغلال أو التواصل غير الآمن عبر الإنترنت.

وفي بيان صادر عن الشركة، في 23 من تموز الحالي، أشارت إلى إدخال تحسينات على نظام التنبيهات داخل الرسائل الخاصة، بالإضافة إلى تفعيل قيود جديدة على الحسابات التي تدير محتوى يخص أطفالًا دون سن 13 عامًا.

تنبيهات داخل الرسائل

أبرز التحديثات التي كشفت عنها "ميتا" تمثلت بإضافة إشعارات تحذيرية جديدة داخل محادثات الرسائل المباشرة، عند محاولة بدء دردشة مع حسابات المراهقين، هذه الإشعارات تتضمن معلومات تساعد المستخدم على تحديد ما إذا كان الطرف الآخر موثوقًا، مثل تاريخ إنشاء الحساب أو موقعه الجغرافي المحتمل، وذلك ضمن ما تُطلق عليه الشركة "Safety Notices"".

كما أضافت الشركة خيارًا موحدًا لحظر الحسابات والإبلاغ عنها، لتسهيل عملية التعامل مع الجهات المريبة.

وفقًا للبيان، يهدف هذا النوع من الأدوات إلى تمكين المراهقين من اتخاذ قرارات سريعة عند مواجهة رسائل غير مرغوب بها أو محاولات تواصل مشبوهة، إذ تعرض الإشعارات بشكل مباشر فور بدء المحادثة مع حساب لا يتابعهم.

توسيع القيود على حسابات الأطفال

في خطوة غير مسبوقة، مددت "ميتا" أدوات الحماية لتشمل بعض الحسابات التي تُدار من قبل بالغين، وتعرض محتوى يخص أطفالًا دون سن 13 عامًا.

وتشمل هذه الإجراءات منع وصول هذه الحسابات إلى أدوات الربح من المحتوى، بالإضافة إلى منعها من الظهور في توصيات "Explore" أو "Reels" أو نتائج البحث.

الشركة ربطت هذه الخطوة بزيادة القلق من ظاهرة "استغلال الأطفال عبر المحتوى الرقمي"، خاصة في ظل تزايد عدد الحسابات التي تستعرض حياة الأطفال بطريقة قد تفتح المجال للاستغلال التجاري أو حتى التحرش عبر الإنترنت.

أدوات تعتمد على إشارات غير مرئية

بيّنت "ميتا" أنها طورت أنظمة تعتمد على إشارات غير مرئية لرصد الحسابات التي قد تكون مصممة للتفاعل مع المراهقين بطريقة غير آمنة، وتستخدم هذه الأنظمة تقنيات تعلّم آلي لرصد الأنماط السلوكية المشبوهة، وليس فقط المحتوى المنشور.

استجابة مباشرة للإبلاغات

ضمن نفس الإطار، أوضحت الشركة أنها قامت باتخاذ إجراء بحق أكثر من 635 ألف حساب خلال هذا العام، بعد أن تم الإبلاغ عنها أو رصدها عبر الأنظمة الجديدة، وأكدت أن هذه الخطوات لا تعتمد فقط على التبليغات اليدوية، بل تشمل أيضًا تدخلًا استباقيًا من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

حسابات المراهقين: نموذج حماية قيد التطوير

أطلقت "ميتا"، في نيسان الماضي، نموذج "Teen Accounts" ليُطبّق تلقائيًا على المستخدمين تحت 18 عامًا، ويتضمن قيودًا على من يمكنه التواصل معهم، أو ما إذا كان بإمكانهم تلقي رسائل خاصة من أشخاص لا يتابعونهم.

التحديثات الأخيرة تأتي استمرارًا لهذا المسار، وتركّز على تقوية الحواجز الرقمية بين الفئات الشابة والمستخدمين المجهولين.

واختتمت "ميتا" بيانها، "لا يقتصر الأشخاص الذين يسعون إلى استغلال الأطفال على منصة واحدة، ولهذا السبب قمنا أيضًا بمشاركة المعلومات حول هذه الحسابات مع شركات تقنية أخرى من خلال برنامج (Lantern) التابع لتحالف التكنولوجيا".

أسامة محمد يفكك "السلطة الأبوية" في "نجوم النهار"

تدور قصة فيلم "نجوم النهار" حول قرية سورية تستعد لحفل زفاف ابن أحد المسؤولين، ويتحول إلى مرآة سوداوية ساخرة تعكس التسلط والدكتاتورية والطقوس الاجتماعية المزيفة، ويقدم ذلك بلغة بصرية مدهشة، فيها الكثير من الرمزية والصمت والتعبير غير المباشر.

فيلم "نجوم النهار" من إخراج أسامة محمد، وإنتاج المؤسسة العامة للسينما، مدته 50 دقيقة أُنتج عام 1988، ومُنع من العرض داخل سوريا لسنوات عديدة، بسبب جرأته في نقد النظام والمجتمع.

لم يعتمد الفيلم في طريقة عرضه على كثير من الحوار، بل تم الاعتماد على الإيماءات والصور والطقوس الجماعية.

يعتبر العمل أحد أكثر الأفلام السورية جرأة، وقد وصفه النقاد بأنه فيلم "تفكيك للسلطة الأبوية والسياسية".

طُرح الفيلم في مهرجانات عالمية مثل "كان" و"لوكارنو" رغم عدم عرضه محليًا، وأُعيد ترميمه في العام الحالي بالتعاون مع "MOMA" (متحف الفن الحديث في نيويورك) ومؤسسة مارتن سكورسيزي "The film foundation".

وأعيد عرضه في فعاليات "MOMA" منتصف العام الحالي ضمن برنامج "World cinema project" مع احتمالية عرضه قريبًا على منصات مثل "Criterion channel" أو خلال فعاليات سينمائية عربية وعالمية مهتمة بالأفلام المرممة.

حظر بدوافع سياسية

يعتبر الفيلم أول عمل روائي طويل، تم تصويره في قرية ساحلية شمال غرب دمشق عام 1988، وحظر عرضه داخل سوريا بشكل دائم، رغم دعمه من المؤسسة العامة للسينما، بينما اختير لتمثيل سوريا في مهرجانات مثل "كان" عام 1988.

وهو أول فيلم سوري ناطق باللهجة المحلية لأبناء جبال الساحل "العلوية"، ما أثار حساسيته لدى السلطة، وتم منعه جماهيريًا، بعد أن شاهده حافظ الأسد، بنفسه بإيعاز من وزيرة الثقافة آنذاك، نجاح العطار، بعدما تبين له رمزية نقد النظام المستبد ما أدى إلى سحب العرض.

تدور الأحداث عشية حفل زفاف مزدوج، يجمع بين ابن عم قادم من ألمانيا (دكتور معروف) وأخته "سناء"، وأخيها "كاسر" الذي يعاني من صمم خفيف، يتزوج ابنة عم أخرى وهي "ميادة".

الهروب المفاجئ لـ"ميادة" يبدل مسار الحفل، فيما ترفض "سناء" إتمام زواجها بالدكتور، لتفجر توترات تكشف عن قسوة التقاليد الاجتماعية، والتسلط الذكوري داخل العائلة.

يمثل في الفيلم الشخصية القمعية "خليل" كرمز للسلطة، ويعرض أشكال السيطرة والعنف على خلفية اجتماعية وسياسية.

أدى دور البطولة عدد من الممثلين السوريين أمثال عبد اللطيف عبد الحميد وزهير عبد الكريم ومها الصالح.

أماكن عرض الفيلم

بعد صيانته وترميمه بالتعاون مع المؤسسة السينمائية الدولية "Cineteca di bologna"، يعرض الفيلم حاليًا ضمن فعاليات السينما المستقلة، أو عن طريق فعاليات صالونات سينمائية مثل صالون دمشق السينمائي، أو منصات عرض السينما العالمية أو مكتبات الأفلام المستقلة، أو عبر مواقع أفلام عربية.

كتاب

"حكايات المهجر"

سرديات الاغتراب والحنين إلى الوطن

يتناول الكاتب عبد المسيح حداد في كتابه "حكايات المهجر" الذي صدر عام 2021، واقع المهاجرين العرب، وخاصة السوريين، في الأمريكيتين خلال العقود الأولى من القرن الـ20.

صدر كتاب "حكايات المهجر" أول مرة عام 1921، ثم صدرت نسخته الأخيرة عن مؤسسة "هنداوي" التي تعرف عن نفسها بأنها "مؤسسة غير هادفة للربح، تهدف إلى نشر المعرفة والثقافة، وغرس حب القراءة بين المتحدثين باللغة العربية".

تنتمي نصوص الكتاب إلى تيار أدب المهجر، وتحديدًا المدرسة "الرومنطيقية" التي أولت الذات الفردية والحنين إلى الوطن واللغة والشعور بالاغتراب حيّزًا مركزيًا في كتاباتها.

يتكون الكتاب من مجموعة قصصية توزعت على سرديات متباينة، لكن يجمعها خيط ناظم يتمثل في تجربة الاغتراب بجوانبها المختلفة.

تبدأ بعض القصص بوصف المهاجر المندهش من عوالم جديدة، لكن سرعان ما يتحوّل هذا الإعجاب إلى شعور بالوحدة أو الذنب أو الحنين، واستطاع حداد تجسيد الصراع النفسي الذي يعيشه المهاجر بين محاولة الاندماج في مجتمع جديد، والاحتفاظ بجذوره الثقافية والدينية والاجتماعية.

تتنوع الشخصيات في هذه الحكايات بين المرأة والرجل، الفقير والغني، المؤمن والمتشكك، لتشكل صورة بانورامية عن هموم المهجر، فهناك من ضحّى بمبادئه لينجو، ومن فقد هويته، ومن قاوم بصمت.

ووصف الكاتب صورة الوطن بوصفه الفردوس المفقود، لا سيما في أحاديث الحنين إلى الأم والأرض والمعتقدات، وهو ما يجعل هذه النصوص تنطوي على خطاب مزدوج بين خارجي يصف المجتمع الجديد وظروفه، وداخلي يكشف صراع الهوية والانتماء.

جسد الكاتب عبد المسيح حداد في فقرات كتابه، حوارات المغتربين التي تصف الألم والحنين للوطن، بطريقة عفوية واقعية.

"ها أنا بين غربيين، ولكن قلبي ما زال مشرقيًا لا يعرف إلا لغة أمي وصلوات جدي"، هكذا عبر الكاتب عبد المسيح حداد عن صراع الهوية والانتماء الثقافي الذي يعيشه المهاجر بجسده في الغرب، لكن قلبه معلق بالشرق.

ولا يغيب البعد الأخلاقي في الكتاب، إذ تضمنت أغلب القصص رسائل ضمنية تدعو إلى التمسك بالقيم، ومواجهة تحديات المهجر بالشرف والعمل والإيمان.

وبين سطور كتاب حداد، يظهر بصورة واضحة تمسك المهاجر بوطنه وقيمه، فالهجرة لا تعني الهروب من الوطن بل حمله كعبء شعوري دائم في داخله.

وتأتي هذه القيم كمحاولة لتعويض الخسارات المعنوية التي تعرض لها المهاجرون في رحلتهم القاسية.

وعبّر الكاتب عن الاغتراب المزدوج الذي تعانيه المرأة المهاجرة، وفقدانها لذاتها ودورها، بقوله، "المرأة في المهجر لا تبكي فقط على أهلها، بل على نفسها، لأنها فقدت دورها حين فقدت وطنها".

كما استطاع الكاتب أن ينقل في كتابه قصصًا وجدانية لأناس عبروا البحار بحثًا عن فرصة، فعثروا على أنفسهم في مواجهة أسئلة كبرى عن الوطن والهوية والمصير.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

ركود وغياب عن البطولات الخارجية

بطولة "طرطوس" تحرك الشطرنج السوري

عنب بلدي – رغد عثمان

أقامت محافظة طرطوس بطولة مفتوحة للشطرنج (رابيد) على مستوى المحافظة في 19 من تموز الحالي، بمناسبة اليوم العالمي للشطرنج الذي يوافق 20 من تموز.

شارك في البطولة، التي أقيمت بإشراف اللجنة الفنية للشطرنج وبرعاية مديرية الرياضة في طرطوس، أكثر من 50 لاعبًا ولاعبة من مختلف الفئات العمرية.

وشهدت البطولة تنافسًا قويًا خاصة على المراكز الأولى، إذ تساوى اللاعبان محمد موسى ونور الدين مبارك في رصيد النقاط (6 نقاط لكل منهما)، ليحسم كسر التعادل المركز الأول لمصلحة اللاعب محمد موسى، وليحتل اللاعب نور الدين مبارك المرتبة الثانية.

أما المركز الثالث فقد تنافس عليه كل من ياسر حسين وبيان أسعد، وكسر التعادل رجّح كفة ياسر حسين برصيد 5.5 نقطة، ليحل بيان أسعد في المركز الرابع بنفس الرصيد، كما نال اللاعب خضر مبارك جائزة أفضل نتيجة بين الفئات العمرية، فيما كانت جائزة أفضل نتيجة للسيدات من نصيب آنا وسوف، بعد تفوقها بكسر التعادل على جويل حسامو، وفق المدرب ثابت وسوف.

تابع البطولة وأشرف على افتتاحها كل من معاوية حمامي مدير مديرية الرياضة والشباب في طرطوس، ومحمد سلمان رئيس مكتب المنشآت الرياضية، و"الكوتش" ماريا دولات رئيسة مكتب الألعاب الفردية.

واقع الشطرنج والبطولات المحلية

يشهد واقع الشطرنج في سوريا اليوم حالة من الركود، إذ تغيب المشاركات الخارجية، أما داخليًا فتسجل اللعبة حضورًا متواضعًا في عدد من المحافظات السورية، لكن هذا الحراك لا يزال خجولًا مقارنة بالماضي، رغم ذلك، هناك مؤشرات على تحسن تدريجي للشطرنج السوري.

قال الحكم والمدرب الدولي في لعبة الشطرنج ثابت وسوف، لعنب بلدي، إن البطولات المحلية تعد ركيزة أساسية في إعداد اللاعبين وصقل مهاراتهم، إذ تمهّد الطريق للمشاركة في بطولات الجمهورية، التي تُشكّل بدورها بوابة نحو المنافسات الدولية، فالبطولة الأخيرة في طرطوس كانت مثالًا على ذلك، وأسهمت في رفع مستوى اللعبة، ومنحت اللاعبين فرصة للاحتكاك واكتساب الثقة والخبرة.

ووصف أداء اللاعبين والأجواء العامة للبطولة بأنها "رائعة بكل المقاييس"، إذ اتسمت بالمنافسة القوية بين مختلف الفئات العمرية، وقد أظهرت النتائج أن الاجتهاد والمثابرة قد يتفوقان على الخبرة، كما حصل عندما تقاسم المركز الأول اللاعب محمد موسى (20 سنة) وهو طالب جامعي، مع نورالدين مبارك (فئة 14 سنة)، في دلالة واضحة على تكافؤ الفرص في هذه الرياضة الذهنية.

وحول اتباع نظام "رابيد"، أوضح ثابت أنه تم اعتماده لعدة أسباب عملية، أهمها صعوبة حضور اللاعبين بشكل يومي من المناطق الريفية، فالنظام الكلاسيكي يتطلب ثلاثة إلى أربعة أيام، وهو أمر غير عملي في الظروف الحالية، أما "الرابيد"، فيُعد حلًا وسطيًا بين النظام السريع (بليتز) والبطيء (كلاسيك)، إذ يسمح بإنجاز البطولة خلال يوم واحد فقط، كما يدرب اللاعبين على اللعب تحت الضغط الزمني، ما يعزز جاهزيتهم الذهنية في المباريات الرسمية.

الفائز بالمركز الأول

"شعور الفوز كتير حلو، أول بطولة بفوز فيها بعد ثلاث سنوات من اللعب"، بهذه الكلمات عبّر محمد موسى (20 عامًا)، لعنب بلدي، عن فرحته وهو اللاعب الحائز على المركز الأول لبطولة الشطرنج في محافظة طرطوس.

وقال إن هذه اللحظة شكلت تحولًا رائعًا في مسيرته، إذ إنها أول بطولة يحققها بعد ثلاث سنوات من اللعب والتدريب، وإنه دخل المنافسات بثقة عالية بمستواه، دون أن يشغل باله بمستوى خصومه، ما منحه أفضلية ذهنية وشعورًا بأنه قادر على إحراز مركز متقدم.

أصعب لحظة واجهها محمد كانت الخسارة في أحد الأدوار الحاسمة، والتي كادت أن تطيح بالبطولة من يده، لكنه تعامل معها بهدوء وتعقل، وتجاوزها سريعًا وركّز على تحليل الأخطاء لتجنّب تكرارها في الجولة التالية، بحسب ما قاله لعنب بلدي.

وأوضح محمد أنه اعتمد خلال البطولة على تنويع أساليب اللعب، فاختار افتتاحيات استراتيجية أمام اللاعبين الأضعف لضمان الأفضلية، وافتتاحيات تكتيكية أمام اللاعبين الأقوى لزيادة فرص الفوز.

وبعد الفوز شعر بقيمة الالتزام اليومي الذي كان يمارسه يوميًا، معتبرًا أن ساعة تدريب يومية كانت كفيلة بإحداث فارق كبير في مستواه، وأن الاستمرار وحده كفيل بتحقيق التطور، حسب قول محمد.

الخطط والتنظيم

يعد تنظيم بطولات شهرية للشطرنج على مستوى الجمهورية مكلفًا، ويتطلب أيامًا عديدة وعددًا كبيرًا من الحكام والمعدات بعكس بعض الرياضات التي تُنجز خلال ساعات (مثل الكاراتيه أو الجمباز).

لكن كانت هناك نيات حقيقية لدى الاتحاد السابق لإطلاق هذه البطولات، ويأمل الجميع أن يتم التخطيط لها مجددًا مع الاتحاد الجديد "الذي نأمل به خيرًا"، حسب قول الحكم والمدرب الدولي في لعبة الشطرنج ثابت وسوف.

وعن آلية الخطط، أوضح وسوف أن هناك خطة تدريبية على مستوى المحافظة توضع سنويًا.

وتشمل الخطة تدريبات دورية لجميع اللاعبين واللاعبات، بهدف الحفاظ على الجاهزية للمنافسة في أي بطولة، سواء على المستوى الوطني، أو في حال كان هناك استعداد لإقامة بطولات دولية، إذ يتم تنظيم معسكرات مغلقة في دمشق بإشراف الاتحاد الرياضي، ويُستدعى مدربون متخصصون للعمل مع اللاعبين.

تحديات تواجه اللعبة

من جهته، يرى الأكاديمي في شؤون الشطرنج وتحليل جولات اللعبة المدرب ميثاق الحسن، أن الشطرنج من الألعاب الفريدة التي تنمّي الجانبين الأيسر والأيمن من الدماغ، وتشجع على التفكير الإبداعي والمنطقي، كما تسهم في تقوية الذاكرة البصرية، وتعزيز الشخصية والرد المناسب، وقد أثبتت الدراسات أن لعبة الشطرنج مفيدة في تنمية القدرات العلمية مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء، حسب قوله.

أما على الصعيد التقني، فقال ميثاق، إن التكنولوجيا أثرت سلبًا على اللاعبين، إذ أصبحوا يعتمدون بشكل مفرط على البرامج الإلكترونية وتخلوا عن الكتب والدراسة الذاتية، ما أضعف مهاراتهم على الرقعة الواقعية، ولم تعد هناك "لمعة شطرنجية" كما كانت في العقود الماضية.

ضعف الاهتمام الإعلامي وسوء الظروف اللوجستية والمادية يمثل تحديًا كبيرًا في وجه هذه اللعبة، إذ يُطلب من المدربين العمل في قاعات غير مهيأة ولا تليق بلعبة تعتمد على التركيز مثل الشطرنج، في ظل غياب التكييف أو الحد الأدنى من التجهيزات والأدوات (ساعات، رقع)، إضافة إلى تكاليف السفر بين المحافظات، بحسب المدرب ميثاق الحسن.

وتابع أنه على الرغم من أن مقومات النجاح موجودة، مثل وجود كوادر تدريبية متميزة في عدة محافظات سورية ومشاركة لاعبين موهوبين، فإن غياب الدعم المالي من وزارة الرياضة وغياب فرص الاحتكاك مع مدارس الشطرنج الأخرى يعوق تطور اللعبة.

تاريخ الشطرنج السوري

قال المدرب ميثاق الحسن، لعنب بلدي، الذي أشرف على تدريب منتخب سوريا لفئات عمرية مختلفة لأكثر من 16 عامًا، إن أول اتحاد سوري للشطرنج تأسس عام 1970، وكان أحمد أديب كلاس أول رئيس له.

وأوضح أن سوريا كانت بين عامي 2004 و2012 تهيمن على بطولات الفئات العمرية على مستوى الوطن العربي، حين فاز المنتخب الوطني ببطولة العرب في دمشق عام 2007، وفي اليمن عام 2012.

كما حقق اللاعبون السوريون المراكز الأولى في بطولات الإمارات 2008، والأردن 2006، وغيرها، إلا أن الأحداث بعد عام 2012 أدت إلى تراجع الدعم، وتجميد عضوية سوريا في الاتحاد العربي للشطرنج، ما أثر سلبًا على استعدادات ومشاركة اللاعبين.

اختتام بطولة الشطرنج في محافظة طرطوس - 21 تموز 2025 (عنب بلدي)

"الطريق إلى الصين".. منتخب سوريا للشابات في مواجهة الصعوبات

المنتخب الوطني لشابات لكرة القدم عقب المباراة الودية مع المنتخب الأردني 25- تموز 2025 الاتحاد السوري لكرة القدم/فيسبوك)

عنب بلدي – مارينا مرهج

يستعد منتخب سوريا للشابات لكرة القدم لخوض أولى مشاركاته الرسمية في التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس آسيا للسيدات تحت 17 عامًا، التي ستُقام بالصين في 6 من آب المقبل.

وأنهى المنتخب معسكره التدريبي في الأردن، في 25 من تموز الحالي، في إطار تحضيره للتصفيات المؤهلة لكأس آسيا، عقب فوزه على نظيره الأردني بخمسة أهداف مقابل ثلاثة في المباراة الودية الثانية، بعد أن تعادل معه دون أهداف بالمباراة الأولى في 22 من تموز.

ويأتي ذلك وسط ظروف صعبة تعاني منها الكرة الأنثوية في سوريا، بالإضافة إلى تحديات اقتصادية واجتماعية تعوق تطور هذا القطاع الرياضي.

تحديات متعددة تواجه المنتخب

المدير الفني للمنتخب، الكابتن عصام خدام الجامع، كشف، في حديث إلى عنب بلدي، عن أبرز العقبات التي تعترض طريق إعداد منتخب شابات قادر على المنافسة، والتي تتمثل في الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به سوريا، ما يحد من القدرة على إقامة معسكرات تدريبية طويلة سواء داخل سوريا أو خارجها، كما أن الوضع الأمني، وتوزع اللاعبات على المحافظة، يعقّد عملية التجمع والتحضير.

من بين التحديات الأخرى، غياب بعض اللاعبات عن المعسكر الحالي بسبب تعارض مواعيد تصفيات آسيا مع امتحانات الشهادة الثانوية العامة، أما على المستوى الفني، فيعاني دوري الكرة الأنثوية في سوريا من ضعف عام، نتيجة قلة عدد الأندية المشاركة.

وأوضح المشرف على المنتخب، إبراهيم ياسين، أن المنتخب يتمتع باستقلالية إدارية وفنية، ويعمل تحت إشراف مباشر من الاتحاد السوري لكرة القدم، مع شراكات محدودة تقتصر حاليًا على الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، ولفت إلى أن خطط التطوير لا تزال قيد الدراسة بسبب الوضع الراهن في سوريا.

ويبلغ عدد أندية كرة القدم النسائية خمسة، بينما يقدّر عدد اللاعبات المسجلات بأقل من 400 لاعبة، موزعات في محافظات حمص والسويداء والسلمية والحسكة والقامشلي.

آلية اختيار اللاعبات ومعسكر الأردن

يبدأ منتخب سوريا للشابات لكرة القدم مشاركته الرسمية في 6 من آب المقبل، وذلك في التصفيات الآسيوية التي تستضيفها الصين، إذ تضم المجموعة منتخبات الصين وكمبوديا ولبنان، وتُعد هذه المشاركة هي الأولى من نوعها للكرة الأنثوية السورية على المستوى الرسمي في البطولات القارية.

وحول آليات اختيار اللاعبات في المنتخب، أوضح المدير الفني للمنتخب، عصام خدام الجامع، أن اختيار اللاعبات تم من خلال متابعة أدائهن في الدوري المحلي الذي انتهى مؤخرًا، بالإضافة إلى اللاعبات اللواتي شاركن في بطولة غرب آسيا بالأردن، حيث حقق المنتخب السوري فيها المركز الثالث.

كما ضمّ الفريق لاعبات ناشئات من مواليد 2009 و2010، في محاولة لتعزيز التشكيلة بعناصر شابة واعدة، مشيرًا إلى أنه لم يتم استدعاء أي لاعبة مغتربة حتى الآن.

وكشف خدام الجامع أن الفوز في المباراة الودية الثانية مع المنتخب الأردني كان على إثر تقييم أداء اللاعبين بعد التعادل السلبي في المباراة الأولى، ومناقشة نقاط الضعف والأخطاء.

تحضير قليل.. لكن نتائج مرضية

تعقيبًا على أداء منتخب سوريا للشابات لكرة القدم بعد لقائه نظيره الأردني في مباراتين وديتين، بيّنت إدارية المنتخب، نور جمعة، لعنب بلدي، أن حجم البطولة التي ستقام في الصين كبير جدًا مقارنة بفترة التحضير، ومع ذلك فإن المنتخب نتيجة العمل الجماعي والتعاون بين الكوادر واللاعبات، "استطاع قطع شوط كبير في فترة زمنية قصيرة".

وقالت إن العقبة الأساسية كانت الحاجة لمعسكرات خارجية أطول، لكن هذه الأمور خارجة عن إرادة الكادر، نظرًا إلى الظروف العامة التي تمر بها سوريا.

تحديات مجتمعية

بدورها، تحدثت كابتن المنتخب، ميار علوش، لعنب بلدي، عن صعوبات من نوع مختلف تواجهها اللاعبات خلال مسيرتهن، تتمثل في نظرة المجتمع المحافظ لكرة القدم الأنثوية.

وقالت، "نحن نواجه انتقادات بسبب كوننا فتيات نمارس كرة القدم، لكن شغفنا باللعبة وحبنا لها ساعدنا في تجاوز هذه الانتقادات، لنثبت للعالم أن بإمكاننا تقديم شيء لهذا البلد".

وعبرت علوش عن أملها في أن تتغير نظرة المجتمع للكرة الأنثوية، ليتم دعمها كما حال الكرة الذكورية، في سبيل تطوير هذه الرياضة.

ومثّل منتخب سوريا للشابات لكرة القدم في مباراته الودية الثانية أمام نظيره الأردني: كريستين حنوش، ميار علوش، دلناي إسماعيل، لافا عثمان، آرين حسين، مي الجاني، تالا حرب، نيفين بدّور (سيدرا خيزران)، آية محمد (ألمى سلواية)، حياة ديوب، ليلاس إبراهيم (تسنيم قطيش).

"الجودو السوري" يبدأ مرحلة جديدة بخطة تطوير شاملة

أعلن اتحاد "الجودو" السوري عن خطة استراتيجية شاملة لتطوير اللعبة محليًا ودوليًا، مع التركيز على اكتشاف المواهب وتعزيز البنية التحتية.

وقال رئيس اتحاد "الجودو" السوري، خالد جدوع، لعنب بلدي، إنه في إطار سعي الاتحاد لتطوير رياضة "الجودو" في سوريا وإعادة تفعيل حضورها محليًا ودوليًا، تم إعداد خطة استراتيجية متكاملة تشمل عدة محاور رئيسة هي:

1- إعادة تفعيل النشاط الرياضي: من خلال إقامة بطولات محلية على مستوى المحافظات، تتوج ببطولة الجمهورية لجميع الفئات، إضافة إلى تنظيم بطولات منتظمة لفئة الأشبال والناشئين لإعداد جيل قوي.

2- تأهيل الكوادر الفنية والإدارية: عبر تنفيذ دورات تدريب وتحكيم بمستويات مختلفة بالتعاون مع خبرات وطنية ودولية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات للكوادر لتسهيل توزيع المهام وإشراك الكفاءات.

3- التعاون الدولي وتفعيل العلاقات الخارجية: بالتواصل مع الاتحاد الدولي للجودو (IJF) من أجل الحصول على دعم فني وبدلات وتجهيزات، ودعوات مجانية للمشاركة في البطولات، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية لتمثيل سوريا وإعادة الاعتراف الرسمي.

4- دعم اللاعبين والمواهب: عبر اكتشاف المواهب في المدارس والأندية من خلال زيارات ميدانية وبرامج كشفية، وتأمين الدعم للاعبين المتميزين عبر رعايات أو منح من جهات داعمة.

5- الهيكل التنظيمي والشفافية: بوضع آلية تنظيمية واضحة داخل الاتحاد تتضمن مهام كل عضو، واعتماد آلية محاسبة ورفع تقارير دورية لضمان الشفافية والمتابعة.

وعقب انتخابه رئيسًا للاتحاد، صرح جدوع بأن المرحلة الجديدة ستحمل شعار "من أجل جودو وطني يليق بأبطاله"، نشرته وزارة الرياضة والشباب.

يهدف برنامج الاتحاد إلى بناء منظومة متكاملة للعبة، تفتح آفاقًا واعدة للأجيال القادمة.

وحول التحديات التي تواجه الاتحاد، بيّن أن أبرزها:

1- ضعف الكوادر الفنية والإدارية.

2- قلة المعدات والتجهيزات الرياضية.

3- غياب الاستقرار والتأثر بالوضع السياسي.

4- ضعف الإعلام وقلة الوعي المجتمعي برياضة "الجودو".

وبالانتقال إلى البطولات الرئيسة التي ينظمها الاتحاد، أشار جدوع إلى أنه ينظم:

1- بطولات جمهورية لجميع الفئات.

2- دورات مركزية للمدربين والحكام.

3- دورات فرعية للمدربين والحكام.

وأضاف أنه يتم إعداد اللاعبين بناء على إقامة تجارب لانتقاء أعضاء المنتخب لجميع الفئات، وإقامة معسكر داخلي مغلق أو خارجي قبل البطولات الخارجية.

ويكون هناك برنامج تدريبي خاص من المدربين المشرفين على المنتخب، إضافة إلى متابعة طبية ودورية لكادر المنتخب، لافتًا إلى أن "هناك تقرير عمل المدرب أسبوعيًا"، وفق جدوع.

وذكر أن الاتحاد تلقى الدعم المعنوي والوعود من وزارة الرياضة والشباب والاتحاد الدولي والعربي بالدعم المادي للنهوض برياضة "الجودو" بعد سقوط النظام السابق.

وأشار إلى أن التدريب يتم في الأندية الممارسة للعبة "الجودو" في جميع المحافظات السورية، لكن جميع الأندية والمراكز تفتقد لأهم مقومات اللعبة من بساط خاص باللعبة وبدلات "الجودو".

وكان خالد جدوع فاز "بالتزكية" بمنصب رئيس اتحاد "الجودو" السوري، خلال الانتخابات التي جرت في 17 من تموز الحالي باجتماع الجمعية العمومية، بحضور رئيس اللجنة العليا للانتخابات في اللجنة الأولمبية السورية، إسماعيل المصطفى، ومندوب الاتحاد الدولي للعبة، خالد بركات، وممثل الاتحاد الآسيوي، فرنسوا سعادة، كمندوبين مراقبين لسير العملية الانتخابية.

ووعد رئيس اتحاد "الجودو" السوري ببناء اتحاد قوي، يمنح هذه اللعبة المكانة التي تليق بها، كما دعا المدربين واللاعبين والأندية والجمهور إلى المشاركة الفاعلة في هذه المرحلة.

تدريب بجمع لاعبي الجودو من إدلب وحمص 3- شباط 2025 (عنب بلدي/ أسى الدولي)

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 27 تموز/يوليو 2025
العـدد 701 – السنـة الرابعة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

منتزهات ريف دمشق تستقطب الهاربين من ضغط العاصمة

عنب بلدي – كريستينا الشماس

باتت المنتزهات العامة في ريف دمشق وجهة أساسية يقصدها المواطنون خلال فصل الصيف، فمع اشتداد حرارة الجو من جهة، وغلاء أسعار المطاعم من جهة أخرى، إضافة إلى الضغط داخل العاصمة دمشق وضيق المساحات الخضراء، فضّل كثيرون الارتماء في أحضان الطبيعة، بحثًا عن متنفس اقتصادي ومكان مفتوح يجمع العائلة ويوفر أجواء من الراحة والخصوصية بأسعار تناسب الدخل المحدود.

وشهدت محافظة ريف دمشق في السنوات الأخيرة كثرة في عدد المنتزهات ببعض المناطق التي تحتوي مساحات خضراء واسعة في بساتينها، مثل صحنايا وجرمانا والزبداني. واستثمرت هذه المنتزهات من أهالي المناطق، لتوفير خيار ترفيهي يناسب شريحة واسعة من المواطنين.

إقبال متزايد

تزايد الإقبال على المنتزهات العامة، كخيار ترفيهي بديل عن المطاعم والمقاهي المغلقة، سببه التكاليف المقبولة وتوفر مساحات مفتوحة تتيح أجواء اجتماعية مريحة.

مدير منتزه "جنة العين" في منطقة الزبداني بريف دمشق، عبد الله المرعي، قال لعنب بلدي، إن الإقبال على المنتزهات، خاصة في عطلة نهاية الأسبوع، بات لافتًا في الأشهر الأخيرة.

وأرجع المرعي هذا الإقبال إلى عدة عوامل، أبرزها الأسعار المقبولة التي تبدأ من 15,000 ليرة على الشخص الواحد في الأيام العادية، وتصل إلى 30,000 في نهاية الأسبوع، إضافة إلى أن المنتزه يوفر مساحات واسعة غير مغلقة، ما يخلق أجواء مناسبة لتدخين "الأراكيل" وتنظيم جلسات طويلة ضمن خصوصية مناسبة.

وأشار المرعي إلى وجود أماكن مخصصة للأطفال، ما يجعله خيارًا مثاليًا للعائلات الباحثة عن استراحة مطوّلة تناسب أطفالها، دون أن تضطر لدفع تكاليف باهظة كما هو الحال في المطاعم.

كما يمكن للزبائن طلب طعام و"أراكيل" من المنتزه وبأسعار مناسبة، بحسب المرعي.

جلسة بدولارين

الفجوة الكبيرة بين أسعار المطاعم وتكاليف الترفيه في المنتزهات، باتت دافعًا رئيسًا لارتيادها من قبل كثير من العائلات.

علي حيدر، وهو رب عائلة من سكان دمشق، صادفته عنب بلدي في أحد منتزهات الزبداني، قارن الفرق الكبير في التكلفة بين الخروج إلى مطعم وقضاء الوقت في أحد المنتزهات.

وأوضح علي أن جلسة واحدة في مطعم متوسط الخدمة قد تكلف أكثر من 500,000 ليرة، مقابل وجبة واحدة وبعض المشروبات، بينما في المنتزه يستطيع الجلوس مع عائلته لأكثر من أربع ساعات مع طعامه و"أراكيله" الخاصة بأقل من دولارين (20,000 ليرة سورية) للشخص الواحد.

التفاوت الكبير في التكاليف، يجعل من المنتزهات خيارًا واقعيًا لطبقة واسعة من السوريين الذين لا يستطيعون مجاراة الأسعار "الخيالية" للمطاعم، حتى تلك التي تُصنف على أنها "شعبية"، فتكاليف الأكل في المطاعم لم تعد تقتصر على الوجبة فقط، بل تشمل أجور الجلوس، ورسوم الخدمة، وأحيانًا ضريبة غير معلَنة .

حرية أكبر ومساحات أوسع

تجد ريم هندية، وهي أم لثلاثة أطفال، أن المنتزهات لا توفر فقط الأسعار المقبولة، بل تقدم أيضًا حرية في التصرف.

"أدخل معي كل شيء من طعام وشراب وأركيلة، وأجلس بين الأشجار وفي الهواء الطلق، وأطفالي يلعبون في الحدائق والألعاب دون قيد"، قالت ريم.

وتوفر المنتزهات مساحة من الحرية في التصرف غير متاحة في أغلب المطاعم، وهو ما يلقى قبولًا لدى العائلات السورية الباحثة عن خصوصية وراحة أكبر.

وترى ريم أن مثل هذه الحرية غير متوفرة في المطاعم، حيث لا يُسمح بإدخال أي شيء من الخارج، وغالبًا ما تكون الأماكن مغلقة ومزدحمة وتفتقر إلى خصوصية العائلة، عدا عن الغلاء.

"أبتعد عن ضجيج العاصمة وضغوط العمل"، هكذا وصفت رشا عثمان تجربتها في المنتزهات، وأضافت أن منتزهات ريف دمشق، أو حتى الموجودة على أطراف المدينة، بات طقسًا أسبوعيًا لعائلاتها.

غياب الدعم

رغم محدودية الموارد، والإقبال المتزايد على بعض المنتزهات، فإن هذا القطاع يثبت أهميته باحثًا عن دعم حكومي.

تحدث فادي حداد، مدير منتزه "ميّل" في منطقة صحنايا بريف دمشق، عن الصعوبات التي تواجهه، فلم يلقَ جهودًا حكومية داعمة لمنتزهات المنطقة.

وشرح حداد طبيعة الأماكن التي تكثر فيها المنتزهات، والتي تكون أغلبيتها في البساتين، ومعظم طرقها تفتقر إلى "التزفيت"، ما يعرقل وصول بعض السيارات إلى المنتزه.

ونوه حداد إلى أن التحدي الأكبر، هو الحفاظ على مستوى مقبول من الخدمات مع تزايد عدد الزوار، داعيًا الجهات المعنية إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين في هذا القطاع الحيوي، لضمان استدامته وتطوره.

منتزه جنة العين في منطقة النكية بالزبداني في ريف دمشق– 17 تموز 2025(عنب بلدي/سندريلا البلعة)

التضحية بالآخرين

خطيب بدلة

لا أفهم، (وقد لا أفهم طوال عمري)، كيف تستطيع امرأة، وهي تستقبل جثمان زوجها المقتول، تحريكَ حبالها الصوتية، لتهتف: فداك يا بشار!
قصة المرأة المفجوعة، التي هتفت "فداك يا بشار"، حقيقية، وقعت في أوائل سنة 2012، نقلتها إليّ سيدة من معارفنا، كانت حاضرة، يومئذ، ذلك المشهد الكئيب..
وأرجو من قارئ هذه الكلمات، ألا يستعجل الحكم علي، ويتهمني بتناول موضوعات عتيقة، فأنا، هنا، أناقش مسألة خطيرة للغاية، هي استغراق مجتمعنا في تبني مفاهيم، وعادات، وتقاليد، تتناقض مع الطبيعة البشرية، فبدلًا من إظهار كل التعاطف، والتقدير، لمشاعر الإنسان المفجوع، نجعله يهتف بـ"عكس ما يشعر".
أنا، شخصيًا، عشت هذه الطقوس، المعاكسة للطبيعة البشرية، في الشهور الأولى من الثورة، فعندما كان يأتي خبر مقتل أحد الشبان، على يد قوات النظام، يسارع أهله إلى إقامة سرادق، ويكتبون عليه عبارة مغايرة للمألوف، وهي: "تهنئة" للعائلة الفلانية باستشهاد ولدها.
تبين لي، لاحقًا، أن هذه المفاهيم، "المقلوبة عن عمد"، كانت مشتركة بين الثائرين على النظام، ومؤيدي النظام أنفسهم. قبل أيام، أرسل إلي شاب من ريف مصياف، طرفة واقعية، عن عسكري، من تلك المنطقة، قتل في اشتباك مع الثوار، وجاء أمين شعبة الحزب، ليعزي الأهل، أو بالأصح، يهنئهم، ويبارك لهم بالتخلص من ابنهم! فقال للرجال المصطفين في مدخل السرادق: جايين نبارك لكم باستشهاده. فقال لهم واحد من أشقاء الشهيد، معروف بخفة دمه، ومقدرته على التهكم: الله يبارك فيك، يا رفيق، إن شاء الله نرد لك ياها، ومنفرح باستشهاد ابنك فلان! فانفجر الحاضرون بالضحك، ولم يدرِ الرفيق، المناضل، كيف يغادر المكان.
هذه الكتابة، يا سادتي، ليست مسيسة، لم آتِ على هذه الأمثلة لأغمز من قناة النظام، أو معارضيه.. أو لأقلل من شأن الذرائع التي ساقها المعارضون لتسويغ ثورتهم، أو كان النظام المستبد يسوقها لتسويغ قتل الثائرين عليه، فهذا الصراع صار وراءنا، وكل ما أريد قوله، إن الشبان الذي فقدوا حياتهم، في خضم هذا الصراع الدامي، يستحقون أن ننصفهم، ونحذر من استمرار التضحية بأمثالهم، في المستقبل.
لدي قناعة أن الإنسان، حينما يخرج من رحم أمه، يصبح من حقه أن يعيش بسلام، إلى آخر عمره، ومن واجب الذين خلفوه: حمايته، ورعايته، والمحافظة على حياته، فإذا كبر، وبلغ سن الرشد، يصبح من حقه أن يتبنى قضية، ويضحي (بنفسه) في سبيلها، ولكن المبدأ السائد في المجتمعات العربية، والإسلامية، مغاير لما ذكرت، وهو: التضحية بالآخرين!
لا بد، هنا، أن يظهر لك إنسان، ويقول لك: أنا لا أضحي بالآخرين، ولكنني سأضحي بأبنائي.. وسرعان ما تتحول القضية الإنسانية المتعلقة بحياة الأبناء، إلى حسابات رقمية، إذ يتابع الأب خطابه الحماسي، قائلًا: عندي عشر أولاد، بَلا تلاتة منهم!
غالبًا، هذه النقاشات تجر بعضها، وتأخذنا إلى سلسلة أخرى من الأسئلة: ليش خلفت عشر أولاد؟ شو بتطعميهم؟ كيف بتعلمهم؟ عندك وقت تسمع مشاكلهم؟ تحاورهم؟ أم أنك تخلفهم على مبدأ "سيروا على ما يسر الله"، وفي لحظة حماس آنية تضحي بثلثهم؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper